



جامعة 20 أوت 1955 سككدة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الإيطالية الليبية منذ 2011

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : العلاقات الدولية

تحت إشراف:

د. براك صورية

من إعداد الطالب(ة):

- بعوش سميرة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
خالد بوزوالغ	أستاذ مساعد - أ -	رئيسا
صورية براك	أستاذة محاضرة - أ -	مشرفا ومقررا
يزيد غزال	أستاذ مساعد - أ -	ممتحنا

السنة الجامعية 1443هـ/2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى روح الطفل المالي صاحب 14 ربيعا الذي غرق قبالة

السواحل الإيطالية 18 أبريل 2015 متاعه الوحيد (كشف نقاطه)

كتأشيرة دخول، ليستوقف رجال السياسة ودعاة حقوق الإنسان.

الشكر و التقدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات، الحمد لله على توفيقه لي في اختيار هذا الموضوع الذي يحمل بعدا إنسانيا وهل يرجى للعلم فائدة إذا لم يكن في خدمة الإنسان.

كل الشكر والامتنان للأستاذة المشرفة الدكتورة صورية براك، كل الشكر لصبرها ودقة ملاحظاتها ونصائحها الثمينة التي رافقت البحث منذ بدايته، فعن كل إتقان لها الفضل.

كل الشكر لأعضاء اللّجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل لموافقهم على قراءة المذكرة وتقويمها ومناقشتها خدمة للبحث العلمي.

جزيل العرفان لكل من ساعدني في الحصول على المراجع ولكل من أفادني برأي أو معلومة.

كل الامتنان لمن رافقوني في تخريج المذكرة.

المخلص :

كانت ليبيا منذ السبعينات مقصدا لتدفقات متنوعة من الهجرة، أهمها هجرة العمالة بتشجيع من النظام السياسي، لكن تغير المعطيات السياسية بعد ثورة 2011 دفع بالهجرة غير الشرعية إلى واجهة الأحداث لتتصاعد التدفقات بوتيرة متسارعة ولتحدث أزمة في العلاقات الخارجية الليبية خاصة مع إيطاليا.

المفارقة أن مناخ اللأمن هو الذي ساعد على تقاوم الظاهرة، ففي الحالة الليبية تحوّل عامل اللأمن إلى عامل جذب للهجرات غير النظامية، فكان لزاما على الأطراف المعنية بأزمة الهجرة البحث عن صيغ لاحتوائها وسط تصاعد لخطاب الأمانة الذي أبان عن قصور و محدودية في التعاطي مع الظاهرة بتركيزه على مراقبة وحماية الحدود وأمننة الاستراتيجية البحرية والاعتراض البحري في الجوار الأورو متوسطي. مما عقّد من أوضاع المهاجرين السريين ورفع الكلفة الإنسانية.

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية، الأمانة ، أزمة الهجرة.

Abstract:

Since the 1970s, Libya has been the destination of various migration flows, the most important of which is labor migration, encouraged by the political system. However, the change in the political situation after the 2011 revolution pushed illegal migration to the forefront of events, as the flows escalated at an accelerated pace, and to cause a crisis in Libyan foreign relations, especially with Italy. The paradox is that the climate of insecurity is what helped aggravate the phenomenon. In the Libyan case, the insecurity factor turned into a magnet for irregular migration, and the parties concerned with the migration crisis had to search for ways to contain it amidst the escalation of the security discourse, which showed inadequacy and limitations in dealing with the phenomenon by focusing on the control and protection of the borders and the security of the maritime strategy, by focusing on maritime interception in the Euro-Mediterranean neighborhood, which complicated the situation of clandestine migrants and raised the human cost.

Keywords : Illegal immigration, securisation, the migration crisis.

المقدمة.

الفصل الأول :

معضلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية العابرة في ليبيا .

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في ليبيا قبل ثورة 2011.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد ثورة 2011.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تصاعد الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

المبحث الثاني: خصائص الهجرة غير الشرعية العابرة لليبيا نحو ايطاليا.

المطلب الأول: سمات الهجرة غير الشرعية من ليبيا نحو ايطاليا.

المطلب الثاني: طبيعة مسالك الهجرة غير الشرعية في ليبيا وتوجهاتها.

الفصل الثاني:

انعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الإيطالية الليبية.

المبحث الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الليبي والايطالي.

المطلب الأول: الموقف الايطالي من الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: نتائج الهجرة غير الشرعية على البنية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الليبية الإيطالية.

المبحث الثاني: الجهود الليبية الإيطالية لإدارة الهجرة غير الشرعية.

المطلب الأول: الآليات القانونية للحد من الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: السياسات الليبية الإيطالية للحد من الهجرة غير الشرعية .

الفصل الثالث :

آفاق إدارة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الليبية الايطالية.

المبحث الأول : بدائل حل أزمة الهجرة غير الشرعية العابرة لليبيا.

المطلب الأول : فشل مقارنة الأمانة في حل الهجرة غير الشرعية.

المطلب الثاني: مقارنة الأمن الإنساني كبديل لأمانة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الثاني : أزمة الهجرة غير الشرعية بين التصاعد، التراجع والاستقرار.

المطلب الأول : سيناريو تصاعد الأزمة في ظل استمرار الأزمة السياسية.

المطلب الثاني : سيناريو تراجع الأزمة في حال تسوية الملف الليبي.

المطلب الثالث: سيناريو استقرار الأزمة بتحول ليبيا وإيطاليا إلى دول توطن واستقرار للمهاجرين.

الخاتمة.

مقدمة

احتفظت ليبيا بعلاقات متميزة مع إيطاليا منذ تأسيس الجمهورية عام 1969 ووصول معمر القذافي إلى السلطة، إذ كانت هذه العلاقات تستند إلى الميراث الاستعماري التاريخي إلى جانب معاهدات ما بعد الاستقلال ومحاولات تجاوز مسائل التبعية. كانت ليبيا لسنوات منطقة نفوذ ايطالية و ساحتها الخلفية بما توردها إليها من غاز طبيعي، نفط ، معادن (يورانيوم، ذهب، حديد) وأحجار كريمة، فبالرغم من عدم إنخراط ليبيا بصفة كلية في مسار برشلونة أو الانخراط في علاقات رسمية مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع ايطاليا كانت مستقرة.

برز متغير الهجرة غير الشرعية كعامل مؤثر في العلاقات الليبية الايطالية منذ تسعينات القرن العشرين خاصة بعد أن أصبحت الهجرة غير الشرعية إحدى أساليب الحروب الهجينة، فلقد بدأت ايطاليا تبدي اهتماماً خاصاً للخصائص الجغرافية والديموغرافية لليبيا، لوجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين على أراضيها من دول إفريقيا جنوب الصحراء ودول الجوار المغربي والشرق الأوسط . وقد شكلت التدفقات الكبيرة للمهاجرين غير الشرعيين من ليبيا والذين وصلوا إلى جزيرة صقلية في صيف 2000 حالة طوارئ للحكومة الايطالية، فرضت عليها الدخول في تعاون ثنائي ايطالي ليبي من أجل ضبط الهجرة غير الشرعية وتطوير سياسات أمنية في هذا المجال .

مع تأزم الوضع الأمني في ليبيا بعد ثورة 2011 وغياب سلطة الدولة خاصة على مستوى مراقبة الحدود والسيطرة عليها، ازدادت شبكات التهريب والجماعات المسلحة التي سيطرت على تنقل المهاجرين عبر البلاد والمعابر والمنافذ الإستراتيجية، مستفيدةً من مناخ اللادولة.

أنتجت هذه البيئة الأمنية المنهارة تحولا أساسيا بوضع ليبيا من جديد على خارطة الهجرة غير القانونية بسبب الإعداد الكبيرة لتدفقات اللاجئين غير الشرعيين من ليبيا نحو ايطاليا وأوروبا والمقدرين قبل الثورة بعامين بحوالي 2.5 مليون مهاجر، و عليه خلقت هذه الأزمة التي خرجت عن سيطرة الفواعل الإقليمية إشكالية جديدة في العلاقات الليبية الايطالية.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في قيمته العلمية أولاً، فالعلاقات الليبية الإيطالية وفق متغير الهجرة غير الشرعية تحمل العديد من التفاصيل من حيث كون الدولتين تنتميان إلى ضفتي المتوسط بما يميز المنطقتين من شروح اقتصادية ولا تجانس اجتماعي وثقافي، أبعد من هذا اعتبار الدولتين بوابتين لقارتين (إفريقيا وأوروبا) المتباينتين في الخصائص الديموغرافية والاقتصادية، وعلى صعيد أكبر تجمعهما علاقة قوة غير متكافئة، خاصة مع مرور ليبيا بمرحلة انتقالية مضطربة سياسياً وأمنياً منذ ثورة 2011.

فدراسة العلاقات بين البلدين وفق متغير الهجرة غير الشرعية يحول مستوى الدراسة من النطاق الإقليمي إلى النطاق الدولي، بحكم انتماءات الدولتين إلى منظمات إقليمية ودولية من جهة؛ وبحكم أن متغير الهجرة غير الشرعية تحوّل هو الآخر إلى مسألة عبر وطنية معقدة متشابكة الأبعاد والعوامل يصعب معالجتها انفرادياً، وإنما تتطلب إستراتيجية دولية شاملة.

أما الإفادة العملية، فتكمن في البحث عن الحلول ومعالجة واقعية وعقلانية توازن بين مصالح الدول وبين حقوق المهاجرين، فهم (المهاجرون) بهجرتهم غير النظامية، أثروا في السياسات الدولية وأفادوا في إثراء المدونات القانونية وتعديل التشريعات القانونية، وأفادوا في تأسيس منظمات دولية حقوقية وإنسانية تُعنى بهذه الظاهرة، لكن لا إرادياً ساهموا في تقاوم الاقتصاد اللامشروع عالمياً لشبكات التهريب والاتجار والجريمة المنظمة التي ما فتئ وعاءها يتسع، كما أثاروا نقاشاً أكاديمياً بين مختلف المدارس والاتجاهات الفكرية.. لكنهم ظلوا في كل هذا الحلقة الأضعف في سياسات إدارة الهجرة التي أدت إلى مزيد من الهجرات لعقود متوالية، مع مزيد من التكاليف، والأعباء المالية، والتصعيد الأمني، والإعلامي.

أهداف البحث:

إن الأهداف من البحث هي تصوّر حلول عملية إجرائية لمشكلة واقعية أثرت بدرجات متفاوتة على بلدان المنشأ، العبور والمقصد وأخلّت بالمعادلات الديموغرافية

لأنظمة إقليمية وفرعية، الهدف تقديم بدائل ممكنة من شأنها التأثير في متغير الهجرة غير الشرعية ليصبح أكثر ايجابية في تأثيره هو الآخر على العلاقات الخارجية للدول المعنية بالظاهرة، فالحاجة إلى التشخيص الدقيق تكون بداية تقديم فهم جديدة وحلول مستدامة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن من أسباب اختيار الموضوع ، ما هو متعلق بواقعيته و حدائته و ما هو متعلق باستقراره كظاهرة مزمنة. فإذا كانت الهجرة غير الشرعية حركة مستجدة في العلاقات الدولية، فإن العلاقات الإيطالية الليبية تشهد تحولاً نوعياً في العشرية السابقة 2011-2022 : دولتان تربطهما علاقات تاريخية غير مستقرة مثقلة بقضايا الذاكرة بموازاة انهيار أمني في ليبيا في العمق الاستراتيجي لإيطاليا ، فكيف السبيل لصياغة علاقات خارجية بين دولة قوية مستقرة مؤسساتياً ودولة غير مستقرة أمنياً زاد إلى صعوباتها تعدد مراكز اتخاذ القرار فيها، فمثل هذه الحالة تستدعي هي الأخرى الدراسة .

أما الموضوع في حد ذاته يستوقف الباحث لجوانبه الإنسانية ولعلاقته بالجوار الجغرافي، وارتباطاته المباشرة بالهجرة السرية هي الأخرى في الجزائر وجوارها الأورو متوسطي.

صعوبات البحث:

واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات ، فمن الناحية الموضوعية كان حصر مراجع البحث على قدر من الدقة لكثرة الأدبيات حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط بشكل عام. أما فيما يخص العلاقات الإيطالية الليبية فمعظم المراجع ذات الصلة كانت باللغة الإيطالية، و تعدر اعتماد الترجمة الالكترونية لعدم برمجتها على روح اللغة ورغم أهميتها تم إسقاطها بحكم نفاذ الوقت، وتمّ تحييدها لصالح المراجع باللغة الفرنسية و الانجليزية لسهولة التعامل معها .

كما أن دراسة الحالة في مثل هذا الموضوع كرسد آفاق المهاجرين السريين في ليبيا وإيطاليا كانت مستعصية، حتى على المنظمات المختصة لارتباطها بوضع أمني غير

مستقر، فكانت العديد من البيانات والتقارير غير مكتملة وغير دقيقة رغم اجتهاد القائمين عليها وأغلب مصادرها السلطات الليبية، ضف إلى طابعها السري والأمني.

يضاف إلى ما سبق أن القصور في التحكم ببعض التقنيات الرياضية كالتحليل الحدي والتوزيع التكراري، والتي تتطلب عملا جماعيا متعدي الاختصاصات كان ملجأ لحدود البحث كميًا، ف جاء اجتهاد البحث كفيًا مدعما بإحصائيات وبيانات .

الإشكالية:

وخلافا لما تمّ تناوله في الأدبيات السابقة تم تحييد عدة إشكاليات والتركيز على الإشكالية التالية:

كيف لعامل اللأمن أن يكون عامل جذب للهجرات غير النظامية في ليبيا وإلى أي مدى أثرت الهجرة الغير شرعية على العلاقات الليبية الإيطالية ؟

الأسئلة الفرعية:

فإذا كان من المعلوم بالضرورة أن الهجرة غير الشرعية عاملا مؤثرا في العلاقات الدولية، فكيف نفسر انخراط دول أوروبية بقوة في التدخل العسكري في ليبيا، ذلك التدخل الذي قوّض أركان الدولة ودفع بالآلاف إلى النزوح والهجرة.

- ألم تستشرف هذه الدول انعكاسات الانهيار الأمني في ليبيا وما يتبعه من آثار وارتدادات قوية على الأمن القومي في مستواه المحلي الليبي والإيطالي وفي مستواه الإقليمي الأورو متوسطي.

- ما هي كلفة الأمانة في العلاقات الإيطالية / الليبية كخيار أفضل لمتخذ القرار .

- أي دور متوقع للإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في الإتيان على الهجرة غير الشرعية.

- هل كانت الهجرة غير الشرعية عامل تقارب في العلاقات الإيطالية / الليبية أم عامل قطيعة وتأزم.

- كيف يمكن تحويل معطى الهجرة غير النظامية إلى فرصة بين البلدين عوضا عن اعتبارها تهديدا لهما.

فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه الاستفهامات يمكن اختبار الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الأولى: كلما شددت إيطاليا وليبيا التعزيزات الأمنية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية كلما زادت تفاقما وكلما انتعشت شبكاتهما.

- الفرضية الثانية: من المتوقع أن الإفراط في اعتماد المقاربة الأمنية بأدواتها الصلبة أن يضعف قوة بناء المقاربات الإنسانية التي أقرتها المعاهدات والصكوك الدولية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وفق هذه الفرضيات حاول البحث تتبع تطور العلاقات الإيطالية / الليبية ضمن جملة المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين الطرفين من جهة والتزامات البلدين الدولية مع الموازنة بينهما خلال تعاطيهما مع ملف الهجرة غير النظامية.

الأدبيات السابقة:

أثرى موضوع الهجرة غير الشرعية المكتبات و مراكز الأبحاث، خاصة في دول مقصد الهجرة التي تحرص على تمويل البرامج الحكومية والمعاهد المتخصصة في رصد و دراسة الظاهرة ، و هذا ما يزيد من قيمة الموضوع و يثري الخلفية لدى الطالب . لهذا استندت هذه المذكرة عند بحث الموضوع إلى مراجعة أدبيات متنوعة لها صلة مباشرة بالموضوع، التي عالجت الموضوع من هذه الزوايا :

- الهجرة السرية على ضوء القانون الجنائي في أوروبا.

- الهجرة كوعاء للاسترقاق والاتجار غير المشروع.

- تطور الحوكمة في معالجة الهجرة في المنطقة العربية والأوروبية.

والتي نستعرضها في الآتي:

● كتاب لمؤلفته Ludivine richefeu الموسوم:

Le droit pénal face à la migration transfrontalière, université paris 1, sorbonne, école de droit ,2018.

تتناول فيه تعامل القانون الجنائي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوروبا دون التمييز بينهما وبين الإرهاب الدولي الذي ينشأ معها، وانتقلت الدراسة إلى نتيجة عكسية وهي أن الهجرة غير الشرعية والإرهاب الدولي أصبحا مؤثرين في القانون الجنائي الذي عجز عن مواكبتها، وعليه ضرورة إعادة النظر في دور القانون الجنائي المنوط به عند التعامل مع الظاهرة.

● كتاب " التطورات في عولمة الهجرة في المنطقة العربية." وهو التقرير الصادر عن منظمة الهجرة الدولية لعام 2017: والذي تناول مختلف التشريعات التي تعاملت سواء مع الهجرة النظامية أو غير النظامية في السنوات الأخيرة في المنطقة العربية وخلص إلى كونها لا تزال في مراحلها الأولى لم تواكب التطورات العربية ولا العالمية إذ لا تزال العديد من الدول ترفض استقبال طالبي اللجوء، وتتعامل بنظام الكفالة ونظام الترحيل القسري و لا تزال بعض الدول لم تجرّم بعد الاتجار بالبشر. كما ركز على ضرورة توحيد حوكمة الهجرة كبديل لسياسات الهجرة مراعاة لحقوق المهاجرين سواء النظاميين أو غير النظاميين.

● مقال علمي للباحث توفيق بوسّتي المعنون "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الإتحاد الأوروبي" و الصادر عن المعهد المصري للدراسات بتاريخ 2021/11/5. والذي تناول بالشرح و التحليل الأسباب التي دفعت بالإتحاد الأوروبي إلى إطفاء الصفة الأمنية على ملف الهجرة السريّة و مختلف الأدوات و الآليات القمعية التي يوظفها. ذهبت هذه الدراسة إلى تبني فكرة أن الهجرة غير الشرعية أثّرت سلّبا على الأمن المجتمعي للدول الأوروبية وفي هذا تحيز غير مؤسس لأمننة الهجرة في سياسات الإتحاد

الأوروبي وتزكية لهذا الخيار الذي ربط بين الأمن و الهجرة دون غيره من المتغيرات ما يفسر ضرب القواعد الديمقراطية عند التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين، إلا ان الدراسة لم تتطرق بعمق الى العلاقة بين (التجريم) لفعل الهجرة غير الشرعية و فعل(الأمننة) وأيهما أثر في الآخر، كما ان هذه الدراسة سلمت بدور الهجرة غير الشرعية كعامل فعال في صراع الحضارات و هذا مبرر للتسييس. ما يجعل من هذا الأمر مردود لأن التنوع الثقافي هو ما صنع هوية المجتمعات الأوروبية، و عليه يسعى هذا البحث الى تبيان ما قد تستفيد منه دول مقصد الهجرة إيجابا من ظاهره الهجرة غير النظامية وأن التعددية الثقافية مكسب للجماعة الأورو/متوسطية.

● مقال علمي للبروفيسور مصطفى عبد الله خشيم تحت عنوان " تأثير العوامل البيئية على سياسة الهجرة غير القانونية في إيطاليا للألفية الجديدة" الصادر عن مجلة جامعة صبراته العلمية في ديسمبر 2018 العدد -04-. والذي تناول فيه الباحث إشكالية التصادم بين المصلحة القومية والأخلاقيات الدولية في سياسات إيطاليا حول الهجرة. حيث تناول الباحث حزمة من الإتفاقيات المتعلقة بالهجرة ليدرس من خلالها مدى الثبات والتغير في سياسات الهجرة الإيطالية من جهة ومن جهة اخرى إعتبر الهجرة نتاج تفاعل عوامل داخلية وخارجية في محيطها ما يفسر تغير وتطور السياسات بشأنها. فهذه الدراسة حاولت وضع تشخيص لمحتوى الإتفاقيات ودراسة مستوى الأمننة الذي يكتسيها لكنها لم تتصور بدائل ممكنة للتأثير في العوامل البيئية التي تحيط بعالم الهجرة غير النظامية.

● اطروحة دكتوراه للباحث بن يوسف القينعي و التي تناولت موضوع (الهجرة غير الشرعية:واقع و تشريع) عن جامعة الجيلالي الياصب، سيدي بلعباس كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2015-2016. تخصص قانون جنائي و علوم جنائية و التي تناولت بالدراسة و التحليل مختلف الآثار المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول المنشأ و المقصد، مع التركيز على مختلف التدابير و الإجراءات القانونية التي تخضع لها

في العلاقات الأورو مغاربية مع تسليط الضوء على الثغرات القانونية في المنظومة التشريعية و التي ساهمت في إستمرار الظاهرة و عليه ركزت الدراسة على الموضوع كظاهرة إجتماعية من زاوية علوم الإجرام، وفق دراسة قانونية بالنظر إلى توفر الأركان ومن ثم التفصيل في السياسة الوقائية الواجب إتخاذها لمعالجتها.

منهجية البحث:

وظفنا في دراستنا لتأثيرات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الليبية الايطالية المنهج الوصفي لتشخيص الهجرة غير الشرعية في ليبيا قبل ثورة 2011 وبعدها، وتحليل العوامل التي ساعدت في ارتفاع تدفقات الهجرة نحو ليبيا خاصة الهجرة الإفريقية، مع تحديد لخصائصها ومسالكتها.

المنهج الاستقرائي: يتطلب الموضوع الدراسة الكمية لتطور الهجرة غير الشرعية في ليبيا وايطاليا، للكشف عن التحول الذي طرأ على حجم الظاهرة وفئاتها وكذا مصادرها التي لم تعد تضم فقط دول إفريقيا جنوب الصحراء وإنما توسعت لتشمل دول الجوار المغاربي، منطقة الشرق الأوسط وآسيا، كما اعتمدنا أيضا على البيانات التجميعية لمصفوفات تتبع الظاهرة والتي تقوم بها المنظمات المختصة (منظمة الهجرة الدولية)، والهيئة الأوروبية المختصة بمراقبة الحدود Frontex، والمنظمات الحقوقية.

مقاربة تطورية: وظفت لنتبع نشأة وتطور الهجرة غير الشرعية في ليبيا خلال فترة الرئيس السابق معمر القذافي الذي شجع الهجرة خاصة الإفريقية في شكل عمالة قانونية، كما أنه وظف الهجرة غير القانونية عبر ليبيا كورقة ضغط في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، وأيضا رصد تصاعد تدفقات المهاجرين غير الشرعيين نحو وعبر ليبيا باتجاه ايطاليا خلال السنوات التي أعقبت ثورة 2011.

نظرية الدفع والجذب: Push/Pull : تعتمد في تفسيرها للهجرة غير الشرعية على العامل الاقتصادي كمحرك ، من خلال ربط العلاقة ما بين العوامل الدافعة والعوامل "الجاذبة"، وما بين منطقة الانطلاق ومنطقة الوصول، فإذا قمنا بعملية إسقاط نظرية الدفع والجذب على حالة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا نجد أن الدوافع الطارئة كانت أكثر تأثيراً من الدوافع الجاذبة بعد ثورة 2011، وهذا ما يسميه البعض بمفهوم "الهروب" أي الهروب من الظروف الأمنية والاقتصادية في دول المنشأ.

المفاهيم الأساسية للبحث:

• **الهجرة غير الشرعية:** حسب تعريف منظمة الهجرة الدولية هي مغادرة المهاجر السري مكان سكناه، بقطع الحدود الدولية مهما كان وضعه القانوني، سواء كان تحركه طوعياً أو قسرياً، مهما كان سبب هجرته ومدة هجرته. أما عن حالات وصف المهاجر غير الشرعي فقد يكون :

- دخل الدولة دون الترخيص بدخولها (تأشيرة مثلاً رخصة دخول).

- قد تكون انتهت مدة صلاحية أوراق الدخول (التأشيرة).

- قد تكون انتهت مدة عقد العمل.

- قد يكون منزوع الجنسية وبالتالي المواطنة (البدون).

- قد يكون فقد الحق في حضانة اللجوء وحق الحماية المؤقت.

- قد يكون دخل بوثائق مزورة...

- اللجوء السياسي: تشرف عليه إرادة الدول ومؤسساتها.

• **الهجرة المختلطة mixed migrations:** هي هجرة في معظمها غير نظامية تشمل على أفراد من مختلف التيارات الذين ينتقلون لأسباب مختلطة، ولكنهم

مشتركون في وسائل السفر والمراكب البحرية ويسلكون نفس الطرق والمسارات

عابرين الحدود البحرية والبرية دون تصاريح بمساعدة شبكات التهريب الدولية.¹

● **الهجرة الاقتصادية:** هي هجرة دوافعها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أما هجرة اللجوء فهي قهرية في الغالب، فرارا من الحرب ومناطق النزاع أو حفاظا

على حرياتهم هروبا من قمع الأنظمة ولكل إطاره القانوني، لكن ما يجمعهم أنهم

يستعملون نفس الطرق ووسائل النقل ونفس المسارات لبلوغ وجهتهم النهائية.

ويحتسبون مهاجرون غير شرعيين يتعرضون للاحتجاز التعسفي والاعتقال

والترحيل بسبب انتفاء الصفة القانونية لهم.²

● **الاتجار بالبشر:** هو تجنيد أشخاص، أو نقلهم، أو إيوائهم، أو استقبالهم عن

طريق التهديد أو استخدام القوة بمختلف أشكال القسر بغرض استغلالهم. وحتى تكتمل

أركان عملية الاتجار لابد من توفر معايير ثلاثة وهي: الفعل التجنيد أو النقل، الوسائل

بالتهديد أو الخداع، وأخيرا الغرض وهو الاستغلال ويمكن أن يحدث الاتجار داخل الدولة

الواحدة أو يكون عابرا للحدود.

● **الأمننة:** وهي إضفاء الصفة الأمنية في الخطاب السياسي على ظاهرة ما. لقد

أشار باري بوزان إلى هذه المعضلة بوصفه الأمننة في مواجهة الحقوق بقوله :

« تتمثل طريقة دراسة الأمننة في دراسة الخطابات السياسية، فمتى تتحقق حجة بهذا

الهيكل الخطابي والسياسي لدرجة التأثير الكافي على الجمهور وجعله يتسامح مع

انتهاكات القواعد التي يجب أن يكبحها خلاف ذلك... فإذا نجح عامل الأمننة في التحرر

من الإجراءات أو القواعد التي كان يلتزم بها خلال الجدل بفعل أولوية وإلحاح تهديد

وجودي، فإننا نشهد حالة من الأمننة»³

¹ تعريف الهجرة المختلطة : موقع اف ام الإخباري " تحدي الهجرة المختلطة عبر البحر" عبر الرابط :

<https://bit.ly/3yjGB4E>

² تعريف اللجوء : منظمة العفو الدولية " اللاجئون وطالبو اللجوء والمهاجرون" عبر الرابط :

<https://bit.ly/3yiBuBh>

³Barry Buzan and lene Hansen, "the evolution of international security studies" (UK: Cambridge university press , 2016), P. 214.

تبرير خطة البحث:

تم تصميم البحث وفق خطة مكونة من ثلاثة فصول تتضمن مايلي:

الفصل الأول: هو محاولة لتفكيك مختلف مكونات الهجرة غير الشرعية في ليبيا (المهاجرون - المهزبون - المسالك - التوجهات..) بغرض فهم ديناميكية التنقل، وتحليل العوامل التاريخية التي جعلت من ليبيا دولة استقبال واستقرار للمهاجرين، ثم كدولة عبور نحو ايطاليا.

الفصل الثاني: يختبر المتغير التابع وهي العلاقات الايطالية الليبية على ضوء تأثيرات الهجرة غير الشرعية، من خلال الخلفية التاريخية لها ومختلف الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والدولية الموقعة من الطرفين لإدارة ملف الهجرة وفق كرونولوجيا تطورية، والنظر في تطبيق السياسات الأمنية والقانونية للبلدين.

الفصل الثالث: حُصص لاختبار مدى نجاعة السياسات الايطالية الليبية في إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية القائمة على مقارنة الأمانة ، واستشراف آفاق الظاهرة وفق ثلاث سيناريوهات محتملة من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا على مستقبل العلاقات الايطالية الليبية، ومدى انخراط الدولتين وقدرتهما على التفاعل مع هذه السيناريوهات وتغليب أحدها على الآخر.

الفصل الأول :

معضلة الهجرة غير الشرعية

في ليبيا

لطالما كانت ليبيا بلد استقداً للمهاجرين بما تملكه من قدرات استيعاب اقتصادية وفرص عمل واستقرار، إذ كان المناخ العام إلى غاية 2011 يوفّر فرص الاستثمار والتوظيف والدراسة سواء للجاليات العربية أو الأفريقية وحتى الأمريكيو/لاتينية، وهذا في إطار السياسة الخارجية التي تبناها نظام القذافي، ذات التوجّه الوحدوي العربي والأفريقي وعلى صعيد أكبر ذات التضامن الأفروآسيوي والآفرولاتيني.¹

المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية العابرة في ليبيا:

أصبحت الهجرة غير الشرعية في ليبيا موضوعاً على درجة عالية من التعقيد بالنظر إلى نشأتها وتطورها وتأثرها بالأوضاع التي عاشتها ليبيا قبل وبعد ثورة 2011. إذ جاءت هذه الثورة في خضم ثورات الربيع العربي محدثة تطورات كثيرة في الأوضاع من بينها تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتحوّل مئات الآلاف من المهاجرين الشرعيين إلى مهاجرين غير شرعيين باحثين عن الأمن والاستقرار هروبا من مناطق النزاع.

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في ليبيا قبل ثورة 2011:

عرفت ليبيا ظاهرة الهجرة قبل ثورة 2011، والفارق الوحيد هو تحوّلها من هجرة مضبوطة متحكم فيها إلى تدفّقات غير مضبوطة بعد الثورة وترجع الأسباب أن كانت ليبيا دولة مستقبلة للهجرة إلى الاعتبارات التالية:

● القرب الجغرافي:

أن المعطى الجغرافي يتصدّر الواجهة عند دراسة الهجرة من وإلى ليبيا من جهة ومن ليبيا إلى منطقة شمال المتوسط من جهة أخرى وبالتحديد عبر إيطاليا إلى بقية الدول الأوروبية. إذ تتربّع ليبيا على مساحة 1.7 مليون (كلم²) وهي مساحة جد شاسعة إذا ما قورنت بالوزن الديموغرافي البالغ 6.9 مليون نسمة

¹ موقع المنهل، "في حقبة السياسة الخارجية الليبية 1969-2011". الرابط :

<https://platform.almanhal.com/Files/2/44178> / Accédé Le 06/03/2022.

يستوطن في معظمه على السواحل البحرية، وبهذا تظل أقاليم كبيرة من ليبيا فضاء حيًا لكل أنواع التهريب والإتجار، ويزيد من متاعب ليبيا شساعة حدودها مع جيرانها (تشاد 1055 كلم-مصر 1150 كلم - الجزائر 982 كلم - النيجر 354 كلم - السودان 338 كلم وتونس ب 459 كلم). مما جعل تدفقات الهجرة الإفريقية نحو ليبيا هي الأكثر مقارنة بالدول المغاربية. أي بعملية حسابية بسيطة كان على ليبيا لزاما تأمين 4337 كلم من حدودها من شتى الاختراقات الأمنية على رأسها الهجرة غير الشرعية.

كما تطل ليبيا على البحر الأبيض المتوسط بواجهة بحرية طولها 1850 كلم وبهذا تكون ليبيا هي الأطول ساحلا على البحر المتوسط من بين الدول الإفريقية. ولا يفصل ليبيا عن إيطاليا (لامبيدوزا-صقلية) سوى 931 كلم بحرا وأقرب نقطتين بين الدولتين لا تتجاوز المسافة بينهما 290 كم.¹ بهذا الامتداد تقع ليبيا في أهم منطقة عبور دولية لأهم الشرايين الاقتصادية والتجارية والسياحية، مما يزيد من عوامل جذب المهاجرين إليها سواء الشرعيين أو غير الشرعيين.

• التوظيف السياسي للهجرة:

كان لسياسة الباب المفتوح مع المواطنين العرب أثره في استقدام المهاجرين إلى ليبيا، غير أن كثرة الخلافات العربية دفعت بالنظام الليبي إلى الواجهة الإفريقية تجسيدا لأهداف الاتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد منذ 2001 ، وهذا ما يفسر تحول ليبيا طيلة العشرية الأولى من الألفية الثانية إلى مقصد للمهاجرين الأفارقة. ليتحول عقب ثورة 2011 وليتغير المعطى السياسي رافضا لتواجدهم وبالتالي تتحول تدفقاتهم إلى وجهات جديدة خارج ليبيا صوب إيطاليا. ومع مطلع التسعينات وأمام تقادم الظاهرة شددت كل من إيطاليا وإسبانيا إجراءات منح التأشيرة للسياح والمهاجرين الأفارقة خاصة وشددت كلتاها العقوبات لمواجهة الهجرة غير الشرعية، وكان على خلاف المتوقّع أن نشطت الظاهرة على نحو

¹Images économiques du monde 2015"sous la direction de François Bost"- (Paris, Armand Colin, 2015), p.266.

غير مسبوق لأنه كلما شُدَّت الإجراءات القانونية للعبور كلما نشطت الشبكات المحلية والدولية المؤطرة للهجرة غير الشرعية سواء في مواطن الاستقدام أو في مواطن اللجوء والاستقرار.

فليبيا في عهد نظام القذافي كانت توائم بين سياستها الخارجية وسياسة الهجرة ، ولهذا كان المهاجرون الرّسميون في ليبيا يعيشون ظروفًا غير مستقرة ، فقد يتحوّلون بقرار سياسي من مهاجرين شرعيين إلى مهاجرين غير شرعيين والعكس تماما سواء كانوا مهاجرين أو لاجئين أو طالبي لجوء. لقد كان الرئيس القذافي يستخدم ملف الهجرة ببراءة وهو مدرك تمام الإدراك خطورة هذا التهديد، حيث كانت له وصاية ونفوذ واسع على حركات التمرد في أفريقيا ، والتي تتحكم في طرق التهريب والاتجار. وبالتالي امتلك قدر كبير من التحكم في الهجرة المتدفقة متى شاء. هذا ما جعل الاتحاد الأوروبي يذعن لطلبه في القمة الأفريقية/الأوروبية لعام 2010 عندما صرح بشكل مباشر أن بلاده لن تستمر في أداء دور خفر السواحل لأوروبا مجانا، وأنه يتحتم على أوروبا دفع خمس مليار أورو سنويا للخبزينة الليبية حتى تباشر مهام التعقب البحري والبري للهجرة غير النظامية¹.

وهنا يبرز تأثير السياسات الخارجية والداخلية على سرعة وتدفقات المهاجرين غير الشرعيين، فبالرغم من كون ليبيا من دون بلدان المغرب العربي كانت دوما أرضا مستقبلة للهجرة، وأن تدابيرها التنظيمية وقوانينها الداخلية ساهمت إلى حد كبير في هشاشة وضع المهاجرين غير الشرعيين الوافدين الذين قد يتحولون بقرارات سياسية إلى مهاجرين غير شرعيين وغير مرغوب فيهم ، يتحتم عليهم المغادرة أو التفكير في العبور مرة أخرى إلى أوروبا عوضا عن العودة إلى أوطانهم الأصلية.

¹ موقع الجزيرة الإخباري ؛ " من القذافي إلى السيسي أسلحة الهجرة غير النظامية الشاملة" ، تاريخ النشر: 17 جانفي 2017، على الموقع: <https://bit.ly/3u0zKdL> تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: 12-03-2022.

● العامل الاجتماعي:

تحدث عادة الهجرة من منطقة أقل نموًا إلى منطقة أكثر رخاء فإذا كان مؤشر التنمية البشرية في ليبيا يصل إلى 0.724 فإن معظم البلاد الإفريقية لا يتعدى فيها هذا المؤشر 0.5 وهناك في إفريقيا 55 دولة تعيش تحت مستوى الفقر أي بأقل من دولارين (\$2) للفرد الواحد وتصنفها الأمم المتحدة (بحزام البؤس) وعلى النقيض من ذلك تصنف الدول الواقعة في الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط من بين الأكثر وفرة ورخاء بمؤشر تنمية بشرية يفوق (0.8) إلى (0.9) وما يترتب عن هذا من انعكاس إيجابي على المستوى المعيشي الصحي والتعليمي و بالتالي كان البحر الأبيض المتوسط هو الحد الفاصل بين منطقتين متباينتين و جّد متفاوتتين في مستوى الرفاه الاجتماعي¹، وما على المهاجر غير الشرعي سوى قطع البحر للانتقال من أقاليم الندرة إلى أقاليم الوفرة.

● الرخاء الاقتصادي:

بحكم الرخاء الذي كانت تعرفه ليبيا قبل الثورة (2011) كانت لعقود عديدة منطقة استقطاب لحركات الهجرة بصنوفها إذ كان نظام القذافي (1969-2011) يستقدم المهاجرين في شكل عمالة شرعية تشرف عليها مكاتب الاستقدام ، فلقد بلغ تعداد العمالة غير الشرعية في التسعينات 1.2 مليون مهاجر يقيمون بدون وثائق قانونية تساهل معهم نظام القذافي لإشباع حاجيات السوق وكانت تتمتع بأعلى الأجور إفريقيا و عربيا و كانت تصنف ليبيا في مراتب مداخل دول الخليج العربي ، فنظام القذافي كان نظاما ريعياً يقوم على المداخل النفطية التي يتم بواسطتها حماية الأمن الوطني وتغطية الرفاه الاجتماعي. وقد كان معدل دخل المواطن الليبي \$11000 أمريكي أي خامس أعلى دخل أفريقيا وكان الدينار الليبي يعادل الدولار الأمريكي ب 3.48 دينار

¹ Images économiques du monde 2018 : " Géopolitique- Géoéconomie ";(Paris ; Armand Colin,2018), p.p.352-353.

فكلها عوامل جذب للمهاجرين الناشطين في قطاعات المحروقات، الصحة والتعليم والسياحة وقطاع الطرقات والأشغال العمومية.

أما من الناحية المالية فقد قُدرت قيمة هذه الكتلة المالية المتداولة في شبكات الهجرة غير الشرعية بحوالي 155 مليون \$ لعام 2010 و 105 مليون \$ لعام 2011، لكن بعد توقيع ليبيا وإيطاليا لاتفاقية الصداقة والشراكة عام 2008 تقلص حجم الهجرة بشكل كبير، وفقد المهربون مداخل هامة وكان عليهم إعادة ترتيب نشاطهم وتكييفه مع الواقع الجديد¹.

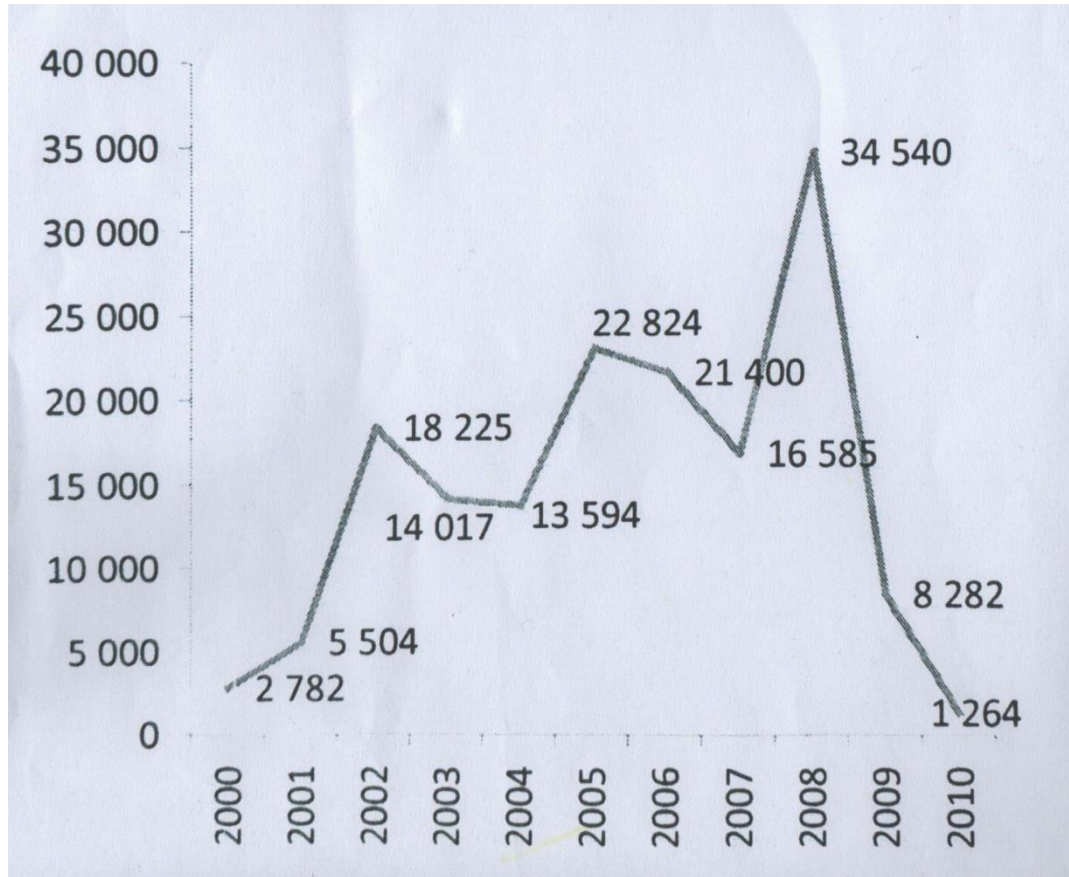
ففي عهد نظام القذافي كانت ليبيا توظف ملف الهجرة غير الشرعية للضغط على الدول الأوروبية، إذ كان يطالب أوروبا ب 5 مليارات يورو سنويا لضمان مراقبة الظاهرة. وما بين سنة 2008-2011 استطاع نظام القذافي احتواء الظاهرة بوضع ضوابط أكثر صرامة عندما رضخت إيطاليا في المعاهدة الموقعة بين روما وطرابلس بدفع تكاليف المراقبة للنظام الليبي. فنظام القذافي كان يستعمل (ملف الهجرة غير الشرعية) لابتزاز إيطاليا والاتحاد الأوروبي، وأنه لن يقوم باحتواء الظاهرة دون مقابل، تقاديا لما يصطلح عليه بمعضلة الرّكاب المجّاني.

لذا عرفت وتيرة تدفق الهجرات من ليبيا إلى إيطاليا (صقلية عبر لامبيدوزا) وتيرة متذبذبة ما بين 2000 و 2010 كما يوضحه الرسم البياني التالي:

¹ Images économiques du Monde 2015.Op.cit.p. 239.

الرسم البياني رقم 1 : المهاجرون غير الشرعيين الذين تم رصدهم في صقلية

(أساسا في لامبيدوزا) عبر البحر.¹



Source : chambre des députés, Italie.2010

على العكس كانت قد تراجعت تدفقات الهجرة من 2008 إلى 2010 بشكل ملحوظ، نتيجة توقيع البلدين اتفاقية ثنائية لاحتواء الظاهرة كنتيجة ملموسة لنجاعة الاتفاقيات وتفعيل آلياتها من البلدين متى توفرت الإرادة السياسية، كما يوضحه الرسم البياني أعلاه.

عند استقراء هذه الإحصائيات نلاحظ أن وتيرة التصاعد بدأت مطلع الألفية، ويعزى هذا إلى الانفتاح الذي عرفه العالم مع الموجة الرابعة للعولمة، أين وقع اندماج كبير في الاقتصاديات العالمية. ومع سرعة تدفق المعلومة والثورة الرقمية جاء الطلب على العمالة بكثافة، وعليه نشطت شبكات تنظيم

¹ Criminalité Transnationale Organisée en Afrique de l'Ouest.p34. <https://bit.ly/3zY0aRc>

Accédé le 03/03/2022.

الهجرة غير الشرعية مستفيدة من مرونة الحركة في منطقة دول غرب إفريقيا خاصة، والذي أقرته منظمة الاكواس، وأصبحت هذه المنطقة أكبر مُصدّر للمهاجرين غير الشرعيين، نظرا لسهولة تنقلهم في فضاء اللإكواس ومنه إلى ليبيا، خاصة بعد التشديدات الأمنية التي مارستها اسبانيا على السواحل الغربية للمحيط الأطلسي (لاسيما جزر كناري وسبتة ومليلة)، فتحوّلت موجات الهجرة تلك إلى الخيار الأصعب وهو قطع الصحراء الكبرى، إما عبر الجزائر الأكثر صعوبة أو عبر الحدود الليبية أين المنافذ عديدة وغير محمية تنعدم فيها سلطة الدولة، علما أن كلفة التهريب للفرد الواحد تتراوح بين 900 دولار \$ إلى 1500 \$ في تلك الأقاليم الصحراوية النائية .

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد ثورة 2011.

تعرضت ليبيا لتدخل حلف الناتو (NATO) ومباشرة القصف الجوي - البحري على ليبيا رسميا في 19 مارس 2011 تحت الفصل السادس والسابع، بحجة حماية المدنيين (الثورة الملهمة كما أطلق عليها الإعلام الغربي). وفي ظرف 7 أشهر نفذ الطيران الأمريكي معززا بطيران حلف شمال الأطلسي 30 ألف مهمة بما فيها 10 آلاف هجوم باستخدام 40 ألف من القنابل والصواريخ. كما تم تمويل القبائل المناهضة لنظام القذافي وتسليح جماعات إسلامية مناوئة للنظام.¹ كل هذا في إطار مخطط تقويض أركان الدولة الليبية، كان تنسيق كل العمليات بواسطة قيادة أفريكوم ثم بواسطة حلف الناتو، وكان من نتائج هذا الانهيار تكوّن ميليشيات مسلحة زرعت اللأمن، مع تنامي الاعتقالات غير القانونية والخروقات الأمنية كما يصفها مانيلودينوتشي:

"كان أول الضحايا هم المهاجرون الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء الكبرى اضطروا تحت طائلة الاضطهاد الى الفرار الى غير النيجر، إذ دخلها ما بين 200 ألف إلى 250 ألف منهم، وقد فقدوا هكذا الإيرادات التي أعالت الملايين

¹ Amine Allel, et autres, "politique de la violence", (paris : Edition karthala,2021), P.77.

من الناس. كثيرون منهم حاولوا بدافع اليأس عبور البحر المتوسط إلى أوروبا..
 اين يفقدون فيه حياتهم"¹.

مع الانهيار المؤسسي للدولة وبداية الحرب الأهلية وسط تجاذبات دولية مستمرة إلى يومنا هذا ، كان من تأثير الانفلات الأمني في ليبيا أن تضاعفت تدفقات الهجرة ما بين 2010 إلى 2011 لتصل إلى 60000 (ستين ألف) مهاجر غير شرعي وصلوا جزيرة لامبيدوزا، وأحصت منهم السلطات الإيطالية أربعة آلاف مهاجر إفريقي من دول الإيكواس . وعد هذا تحوّل نوعي في تركيبة المهاجرين، حيث أن معظمهم من الجنسيات العربية الإفريقية ضحايا النزاعات في الشرق الأوسط ، وحتى الآسيوية بسبب عزوف المهاجرين الآسيويين عن سلك الطرق التي كانت لعقود خلت آمنة عبر تركيا ودويلات البلقان، وأصبحت مع التغيرات الإقليمية إحدى بؤر الصراع والتوتر، فلم تعد آمنة لحركة المهاجرين غير الشرعيين، بل وتعدّ الأكثر عنفا تجاههم خاصة فئة اللاجئين والمهجرين منهم.

من خلال إحصائيات الجدول التالي يبرز أن تدفقات عاد إلى الارتفاع بعد ثورة 2011 وتضاعف حجمها مقارنة بالسنوات التي سبقت ثورة 2011 .

¹ مانيلو دينوتشي، (فن الحرب تمزيق أوصال ليبيا) مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي، العدد 31، خريف شتاء 2013، ص.85.

الجدول الإحصائي رقم 1: حجم و تطور الهجرة غير الشرعية بين ليبيا و إيطاليا¹

اعداد المهاجرين غير القانونيين الطالبين للجوء إلى إيطاليا	اعداد المهاجرين غير القانونيين الطالبين للجوء	اعداد المهاجرين غير القانونيين الذين وصلوا إلى إيطاليا	السنة
11990	10026	22016	2006
7145	13310	20544	2007
5228	31723	36951	2008
9517	19090	9573	2009
7715	12121	4406	2010
25342	37350	62692	2011
4085	17352	13267	2012
16305	36620	42925	2013
106644	23456	170100	2014
69872	83970	153842	2015
57954	123482	181436	2016
*	5309	119310	2017

Source: Ministero dell' Interno, dipartimento per le liberta civil.

¹ د.مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيّم، "تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية الليبية"، السياسة الدولية، العدد 212، المجلد 54، 2018، ص.61.

وبناءً على هذا المعطى الجديد أخذت إيطاليا منذ 2017 تقدّم الدّعم والتكوين اللوجيستيكي لخفر السّواحل في ليبيا وتزويدهم بأحدث المعدّات والتجهيزات والأساليب المبتكرة للتصدّي بفعالية للظاهرة.

جاء في تقرير منظمة (Oxfam) أن الاتحاد الأوروبي قدّم في ظرف 4 سنوات ما قيمته 32.6 مليون أورو لطرابلس حتى تحاصر هذه التدفّقات.¹ وهذا الرقم يستوقفنا لنتساءل عن مصير هذه المبالغ الضخمة وكيف تمّ اعتمادها هل في خدمة المهاجرين أم ضدّهم غير أن الملاحظ أنه كلما إرتفعت الإعانات الخارجية لصدّ الهجرة كلّما تفاقمت الظاهرة، لأن المؤسسات التي كانت تشرف على تنظيم الهجرة الشرعية ومراقبة غير الشرعية في عهد نظام القذافي إنهارت بانهيار الدولة وبالتالي أصبح من الصعب مراقبة آليات إنفاق المال وضبط المساءلة والمحاسبة.

ويذهب بعض المحلّلين للوضع الليبي أن إستمرار الهجرة غير الشرعية ولو على مراحل مدروسة يضمن بقاء تلك الموارد الخارجية والإمدادات التي تقدمها إيطاليا ودول الإتحاد الأوروبي للحد من الظاهرة ولو أشرفت الأجهزة بصرامة على إحتواء الظاهرة كانت تلك الإمدادات لتتوقف في يوم ما وهذا لا يخدم بالتأكيد القائمون على الأمر في ليبيا ولا في إفريقيا.

لكن بعد الانهيار المؤسّساتي والانفلات الأمني زادت متاعب إيطاليا وأصبح التعامل مع أجهزة شبه رسمية في إطار تعدد الفواعل ومراكز اتخاذ القرار في ليبيا وظل منطق الأحداث يسير وفق الابتزاز الذي تمارسه الجماعات المسلحة في الميدان وتؤطره شبكات الاستقدام في إيطاليا نفسها. مما يضطر إيطاليا الى التنسيق مع جهاز (D.C.I.M)² وهو الجهاز الرسمي المكلف في ليبيا بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهذا التنسيق أمني - معلوماتي - عملياتي.

¹ موقع مهاجر نيوز الإخباري " أوكسفام: سياسات التعاون الأوروبية مع دول في شمال أفريقيا بشأن الهجرة تنتهك

حقوق المهاجرين" عبر الرابط : <https://bit.ly/3NeZEKI> Accédé Le 20/04/2022. 28/10/2020

² Directorate for Combatting Illegal Migration (DCIM) , <https://bit.ly/3ndRTB9>

Publié Le 23rd April 2020 , Accédé Le 20/04/2022.

والمقلق بالنسبة للمنظمات الحقوقية الناشطة في هذا الميدان أن معظم المشرفين على هذا الجهاز هم من الجماعات المسلحة التي تحظى بتزكية وتغطية من (طرابلس) لقد جاء في تقرير ثلاث منظمات حقوقية لعام 2017 (Strali، Up Right ،Abdala for all) في إطار مراقبة ومكافحة الهجرة غير الشرعية أن جهاز (DCIM) يقوم بخروقات في معاملة اللاجئين والمهاجرين وُصفت بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية لأن هذا الجهاز تديره الجماعات المسلحة التي تشرف على مراكز الإحتجاز في ليبيا وتمارس ضد المحتجزين فيها أنواع من التعذيب، التهريب، الابتزاز، العنف الجسدي واللفظي، الاستغلال وحتى الاعتداءات الجنسية كل هذا على مسمع من السلطات الإيطالية والليبية وهذا يتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولي مطلقا ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وعليه قدمت المنظمات الحقوقية شكاوى الى (الجنائية الدولية TPI) تتهم فيها (طرابلس - روما - فاليتا) بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كان هذا بتاريخ 17 جانفي 2020.

وفي عام 2021 استطاع خفر السواحل محاصرة 32000 مهاجر سرّي وهذا الرقم أضعاف ما تمّ تعقبه سنة 2020. فالظاهرة تزداد تفاقما كما جاء في تقارير وكالة¹ (FRONTEX)، الوكالة الأوروبية لحماية الحدود التي صرّحت بوجود تجاوزات لخفر السواحل الليبية استعملوا فيها أساليب أشبه بأساليب الحرب وأنه تمّ توثيق هذه الاعتداءات عن طريق طائرات بدون طيار تابعة للمنظمات الحقوقية وجاء في تصريح لمؤسسة برنامج (الحق في الهجرة) بجامعة (Queen mary) بلندن أمام وكالة (A.P) الأمريكية: "أنهم نفس الأشخاص المكلفون بتفكيك شبكات التهريب هم أنفسهم المهربون"²، وهذا يحيلنا إلى إشكال آخر حول مدى جدية هذه الأجهزة الرسمية في احتواء الظاهرة.

¹ Rapport annuel FRONTEX 2021. Sur site <https://bit.ly/2q876pQ> . Accédée le 31/03/2022.

² هيئة الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة، تقرير حول "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" عبر الرابط <https://bit.ly/3tXvbRd>

إذ أُحصي ما بين 2021/12/14 الى 2022/01/11 وصول 66770 مهاجر غير شرعي الى إيطاليا معظمهم من الجنسيات التالية (مصر - تونس - إيران - بنغلادش - ساحل العاج) ورافع رئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (UNSMIL) السيد Jan Kubas أمام مجلس الأمن أن فكرة إعادة المهاجرين إلى ليبيا فكرة خاطئة لأنها لم تعد المكان السليم ولا الملاذ الآمن للمهاجرين واللاجئين ، وفي نفس السياق جاء في التقرير السنوي لمنظمة أطباء بلا حدود لعام 2021: " يواجه اللاجئون والمهاجرون وطالبو اللجوء مستويات عالية من العنف والاستغلال ويتعرضون للاتجار التعسفي ، لذلك ولأسباب عدة أخرى لا يجب إعادة الأشخاص الذين تم إنقاذهم من البحر الى ليبيا ففي ذلك انتهاك للقانون الدولي البحري والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين"¹

وهنا يتجلى بوضوح تقاذف المسؤوليات والتهم بشأن الهجرة غير الشرعية حيث تُتهم الحكومات بخرق القوانين الدولية والتستر في ذلك وراء الدواعي الأمنية، فخلال عمليات البحث والإنقاذ تعرضت منظمة أطباء بلا حدود لإطلاق النار من قبل خفر السواحل الليبي الممول من إيطاليا والاتحاد الأوروبي واتهمت مرارا وتكرارا بالتواطؤ مع المهربين فلا يمكن معرفة حقيقة الامر لتدخل المعطيات.

فأيّهما أولى التدخل الإنساني للإنقاذ أم التصدي الأمني للظاهرة كما تفعل إيطاليا عندما تقدم على غلق مرافئها وموانئها أمام مراكب البحث والإنقاذ التابعة للمنظمات غير الحكومية الحقوقية والإنسانية.

كما اعتبرت سنة 2019 سنة كارثية على وضع المهاجرين في ليبيا جراء التصعيد العسكري وقصف مراكز الاحتجاز لتحوّلها إلى مراكز إيواء للمسلّحين كذلك... وكان يتعذر على المنظمات الحقوقية العالمية الوقوف على هذه

¹ التقرير السنوي لمنظمة أطباء بلا حدود 2021. على الموقع: <https://bit.ly/3OCgr2j>

تم الدخول في 2022/04/04.

الأحداث وعلى حوادث سقوط الضحايا من المهاجرين غير الشرعيين أولاً لانعدام الأمن وثانياً رفض السلطات فتح مجال للتحقيق ودخول المراقبين الدوليين ومما زاد في تعقيد الوضع جائحة كوفيد 19¹ وأثرها الكبير على المهاجرين حيث أغلقت كل الدول حدودها على جناح السرعة مما أخلط برامج شبكات التهريب التي وجدت نفسها أمام مسؤولية التكفل بأعداد هائلة من اللاجئين المهاجرين قبضت اثمان تهريبهم . وأمام الحجر الصحي والغلق كان مصير الآلاف منهم هو مواجهة كل أصناف الابتزاز لاستكمال مسار الهجرة غير الشرعية، أما من كان إصرارهم لبلوغ الضفة الشمالية اقوى من إجراءات الغلق كان مصيرهم الهلاك في البحر لأن إيطاليا حجزت مراكب وسفن الإنقاذ والبحث ومنعتها من الخروج أو الدخول الى مياها الإقليمية الى غاية نهاية 2021. فكانت كارثة إنسانية في مراكز الاحتجاز وفي أعالي البحر وفي الصحراء الكبرى، لمن تمّ التخلي عنهم فمن البديهي الآن أن أي تأزم للوضع الأمني في ليبيا سوف يعقد أكثر الأمور وسوف يدفع بمزيد من الأفراد الى الفرار، حتى لو كانت كل الموانئ مغلقة في الضفة الشمالية للمتوسط، وما عزز الموقف الإيطالي دولياً في صدها للمهاجرين أنها كانت الأكثر تضرراً جراء الجائحة بمئات الآلاف من الضحايا فأصبح صدها للمهاجرين غير الشرعيين مبرراً ومقبولاً، بل مشروعاً وواجباً لأن الخوف من الجائحة أصبح المسوغ الشرعي لكل إغلاق تقدم عليه السلطات ليس في إيطاليا فقط، بل وفي كل دول العالم.

إن حصر الظاهرة بالأرقام صعب للغاية حتى على مستوى الهيئات الرسمية ذلك أن معظم المهاجرين غير الشرعيين محكوم عليهم بقانون الصمت حتى عندما يصلون الى بر الأمان في أوروبا فلا يمكن التأكد اطلاقاً من اعداد المفقودين في الصحاري ولا في البحار ناهيك عن ضبط نهائي لهوياتهم جراء لجوئهم إلى بيعها أو استعمال وثائق مزورة مؤقتة فهي احدى أساليب التمويه وجزء لا يتجزأ من طبيعة الهجرة غير الشرعية، ففي دراسة أجرتها منظمة العمل

¹ ماورو تيتستافيردي، "الحماية الاجتماعية للمهاجرين اثناء فيروس كورونا". تم النشر في 2020/04/28 عبر : <https://bit.ly/3Njcaj1> تم الدخول في 2022/04/04.

الدولية عام 2006 فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية أن هناك عدة مصادر منتجة للبيانات لكن لا يوجد عدد متكافئ من النظم المترابطة لضمان جمع البيانات ومعالجتها واعدادها وتحليلها ونشرها. وهذا يعود الى كون البيانات عن الهجرة المنتظمة سهل الحصول عليها من وزارة الداخلية لكن البيانات الخاصة بالأجانب عامة وبالمهاجرين غير الشرعيين تشرف عليها الأجهزة الأمنية عادة وعليه لا يتم نشرها لأن طبيعتها سرية.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تصاعد الهجرة غير الشرعية في ليبيا .

إن العوامل المساعدة على تصاعد الهجرة غير الشرعية عديدة، بعضها مرتبط بطبيعة الظاهرة في حد ذاتها واستغلال المهريين و المهاجرين للثغرات القانونية، والبعض الآخر مرتبط بتعامل الدول ذاتها مع الظاهرة من باب حاجتها الى اليد العاملة الرخيصة غير المصرح بها التي لا تتقل موازين التأمين والضمان الإجتماعي ولا ترهق السياسات الداخلية بمسائل الحقوق المدنية والاندماج الإجتماعي ، ولكل دولة تقديرها لحجم المنافع والمزايا او المساوي التي تترتب عن الهجرة غير الشرعية ، وهذا ما يفسر اختلاف التعاطي مع الظاهرة من بلد الى آخر، حتى ضمن نفس النظام الإقليمي على غرار الاتحاد الأوروبي فإيطاليا مثلا لا تتعاطى مع الموضوع كما يراه باقي جيرانها من دول الاتحاد الأوروبي ،وعليه يمكننا حصر أهم العوامل المساعدة على تصاعد الهجرة غير الشرعية فيما يلي:

● الثغرات القانونية:

إن إنتعاش نشاط الوثائق المزورة عبر العالم بفعل العولمة وبفضل الثورة الرقمية سهّل من نشاط شبكات التهريب، فهوية مزورة واحدة تصبح غطاء لعشرات المهاجرين الذين يعيدون بيعها وتوظيفها تباعا لمجموعات مهاجرة جديدة.¹

كما أن الترتيبات القانونية السارية المفعول في إيطاليا الى غاية 2017 كانت تنص على إنجاز محضر إستماع لأي وافد أو مهاجر غير شرعي مدة إقامته في مراكز الاحتجاز ثم تبليغه كتابيا بضرورة مغادرة إقليم الدولة ليتم إطلاق سراحه مباشرة، وهذه الثغرة القانونية ساهمت في تشجيع المهاجرين على استكمال مسار الهجرة بقطع البحر الأبيض المتوسط وصولا الى مراكز الاحتجاز ثم لاحقا إثبات التواجد على أرض الدولة المستقبلة لمدة 5 سنوات متتالية ،

¹ دور الإتحاد الأوروبي و إيطاليا. الرابط : <https://bit.ly/3ncCAZr>

المسار ليس هيئًا لكنّه جدّ ممكن مما يساعد على الهجرة غير الشرعية، ومع العولمة أصبح من حق أي مواطن في العالم الحصول على جوازه و رخصة سفره وهذا اعتراف (بحقه في الخروج) مما ضاعف من نشاط بيع الوثائق الرسمية والبيانات الشخصية واختراق البيانات الخاصة لأن (الحق في الدخول) ليس مضمون للجميع .

● الانفلات الأمني:

من المفارقة بمكان أن يصبح عامل اللأمن عامل جذب للمهاجر غير الشرعي، خاصة إذا كان البلد الذي يشهد الانفلات الأمني بلد عبور فقط كما حدث في ليبيا عقب انهيار نظام القذافي، ذلك أن غياب سلطة مركزية قوية تتولى مؤسساتها إدارة الوضع وتطبيق القانون وفرض النظام من شأنه أن يعزز نشاط كل ما هو غير شرعي في حال الانفلات الأمني. إضافة إلى قوة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، التي نشطت بقوة نتيجة للفوضى وقوة تنظيمها وامتلاكها السلاح والسيطرة على مناطق جغرافية وقاعدة لوجستية، ما مكنها من السيطرة على تنقلات المهاجرين عبر البلاد.¹

وكلما توترت الظروف الأمنية كلما دفعت بالأفراد إلى المغادرة أكثر فأكثر فترتفع أعداد طالبي اللجوء تحت مبررات عدة، ويرتفع الطلب على خدمات المهزّبين بالتسعيّة، أو ترتفع أعداد المهجّرين قسريًا من طرف الميليشيات والجماعات المسلّحة في مناطق النزاع، أو حتى من طرف الجيش النظامي. وتصبح بذلك الهجرة غير الشرعية إحدى سبل الخلاص. وتظل ليبيا رغم الانفلات الأمني في نظر المهاجرين الرواق الأفضل للهجرة، لأن المهام الصعبة تنتقل إلى أيدي شبكات التهريب التي هي أكثر نفوذًا وإمامًا بالأوضاع منهم.

¹ أحمد قاسم حسين ، « الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية: دراسة حالة ليبيا » مجلة الحكمة، العدد 2، 10 أوت

● الروابط التاريخية:

إن ما يربط أوروبا خاصة بشمال أفريقيا هو التاريخ الاستعماري الذي أسس لعلاقات اقتصادية وتجارية في معاهدات ما بعد الاستقلال، خاصة الاستقلال التعاقدية الذي صاغ علاقات سيطرة ونفوذ صعبة التفكيك بين ضفتي المتوسط تعززها عوامل اللغة الاستعمارية كميراث في المستعمرات، اللغة الإيطالية في ليبيا مثلا، هذه العوامل مجتمعة أصبحت روافد تشجع على الهجرة، بل وتدفع إليها طالما أن المهاجر غير الشرعي على اطلاع بلغة وثقافة البلد الذي يقصده ويرغب في الاندماج فيه . ولا يخفى على المهاجر غير الشرعي أن البلاد الأوروبية وهي تمارس الهجرة الانتقائية تركز على مسائل اللغة والثقافة عند المحاصصة في إدماج المهاجرين.

● المحفزات الاقتصادية:

تساهم وسائل الإعلام في الترويج لنمط الحياة الاستهلاكي الذي يغلب على المجتمعات الغربية، وعلى العكس من ذلك تنشر تلك الصور النمطية عن الفقر والحاجة في البلاد الإفريقية ، مما يجعل المخيال الجماعي في الدول الإفريقية أو الآسيوية التي تنطلق منها الهجرات غير الشرعية يروج بدوره لأوروبا الرخاء والرفاه المادي، وتصبح عندها الهجرة غير الشرعية هي السبيل الوحيد للإفلات من بيئة الفقر والندرة .

فعلى سبيل المثال يقوم المهاجرون الأفارقة سواء الشرعيون أو غير الشرعيون بتحويلات مالية معتبرة إلى أوطانهم الأصلية، وهنا يصبح المهاجر غير الشرعي ذا قيمة لبلده الأصلي، حتى لو قام بتحويل أمواله في السوق الموازية ، فمصير هذه الكتلة المالية الإفادة في رفع مستوى معيشة الأهالي بالدرجة الأولى، وفي مستوى أعلى رفع الدخل القومي الخام للبلد الأصلي (PNB) .

● القيم المجتمعية:

من جهة أخرى فإن نموذج الدولة في افريقيا وان كان بني في خضم تحولات تاريخية وفق النموذج الغربي -أي نموذج الدولة القومية- إلا أنه بقي

في جوهره نموذجاً قَبلياً عشائرياً ايثنياً¹ تحكمه أعراف مقدسة وتقاليد متوارثة لا تعترف بكيان الدولة . فبالنسبة للشعوب الإفريقية نشاط تهريب المهاجرين غير الشرعيين وعمليات الاتجار المرتبطة به لا تُعدّ جرماً يستحق العقاب ولا مهنة موصومة بالعار . بل هو نشاط عريق صنع هوية القبائل² والعشائر الإفريقية منذ قرون، ولذلك يمارسه الأعيان والأشراف وشيوخ القبائل من البدو الرّحل والتوارق، ومن خلاله يقايضون ما يحتاجونه في معاشهم . ولهذا أصبح الاتجار وتهريب البشر مهنة شريفة في عرف أقاليم عديدة في إفريقيا ما وراء الصحراء ودول الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي حيث لا سلطة إلا سلطة الأعراف والتقاليد المتوارثة.

وليبيا في جوهرها تقوم على هذا النمط الذي حافظ عليه نظام القذافي بعد تأسيس الجمهورية عام 1969، بهدف الحفاظ على الولاءات التي تخدم النظام . وعندما انهار هذا النظام عادت هذه التركيبة البشرية للنشاط، وفق أعرافها وتقاليدها لتأمين بقائها وتحصيل منافع ومكاسب مادية عديدة، من بينها مكاسب الهجرة غير الشرعية.

● المسؤولية الدولية:

تتمثل في عدم التعامل الجدّي من دول الجوار في مراقبة الظاهرة نظراً لاختلاف وجهات النظر حول حل الأزمة الليبية، فمعظم دول الجوار توظف ورقة الهجرة غير الشرعية لضرب استقرار أطراف عدة، وإضعاف موقفها السياسي في أي مفاوضات محتملة لتسوية النزاع الليبي عند إعادة بعث وبناء الدولة . ومن جهة أخرى تلجأ أطراف خارجية عدة لنقل الأزمة من بلدانها الأصلية إلى التراب الليبي، فبدل أن يغادر المهاجرون غير الشرعيين من السواحل المغربية،

¹ عبد الودود ولد الشيخ، " القبيلة و الدولة في إفريقيا " . 30 أكتوبر 2011 ،مركز الجزيرة للدراسات . عبر الرابط :

Accédé Le 05/04/2022. <https://bit.ly/3ngvdjv>

² Gabriella Sanchez : Beyond militais and tribus : **the facilitation of migration in Libye**

migration Policy center, institut universitaire européen florence 2020, sur site :

<https://cadmus.eui.eu/handle/1814/66186> . Accédie le 21/04/2022.

التونسية أو المصرية .. تفضل هذه الدول تحويل كل هذه التدفقات إلى ليبيا في تواطؤ مدروس حفاظا على سمعتها وهروبا من مساءلة الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال كل الاتفاقيات التي وقعتها ليبيا مع جيرانها (مصر 2013، التشاد، الجزائر، السودان، تونس 2012) لمراقبة الحدود وضبط حركة المهاجرين جميعها لم تُفَعَل حقيقة في الميدان، أو تسفر عن تعاون منهجي، ولم يكن لها تأثير في الحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين، نتيجة لتعارض استراتيجيات دول الجوار ومقارباتها لحل الأزمة الليبية.¹

¹ أحمد قاسم حسين ، مرجع سابق، ص.6.

المبحث الثاني: خصائص الهجرة غير الشرعية العابرة لليبيا نحو ايطاليا.

إذا كانت الأجهزة الأمنية التي تتعقب حركات الهجرة غير الشرعية تعكف على دراستها كميًا لتطويقها واختراق شبكاتها، فإن العديد من المنظمات الحقوقية والإنسانية تسعى لتحويل الأرقام إلى دراسة تشخيصية، لأن الأرقام كذلك تتحدث وهذا لمعرفة من هم المهاجرون حقيقة ما هي علاقتهم بالمهريين؟ من يكون هؤلاء المهريون؟ وماهي الدوافع التي ألفت بهم في هذا المجال المحفوف بالمخاطر؟

المطلب الأول: سمات الهجرة غير الشرعية من ليبيا نحو ايطاليا.

كان معظم المهاجرون السريون إلى غاية الستينات من القرن 20 من الفئات الأمية. غير أن إغلاق أوروبا لحدودها بإجراءات مشددة عقب (الثلاثون المجيدة 1945-1975) وهي سنوات الرخاء الأوروبي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أدى إلى أن تغيرت نوعية المهاجرين من الفئة الأمية إلى الفئة المتعلمة نظرًا لتحوّل أوروبا إلى الهجرة الانتقائية ولذا أصبحت الفئات الشبابية المتعلمة أو المحدودة الثقافة نسبيًا وعاءً جديدًا للهجرة غير الشرعية ويمكن تصنيفها إلى الفئات التالية:

- الفئة الأولى: فئات القصر الذين كانوا ضحايا التسرب المدرسي أو العنف الأسري والتهميش الإجتماعي.¹
- الفئة الثانية: العنصر النسوي هروبا من أشكال الاضطهاد الذي تعرفه المجتمعات الشرقية أو الإفريقية خاصة لمن تأتي لهن نصيب من التعلم يسمح لهن باكتشاف الذات وإدراك حجم الاضطهاد وبالتالي التطلع إلى فضاء من الحريات وتقدير الذات تزامنًا مع اكتساب الحركة النسوية في العالم للمصداقية مع المداخل الجندرية في السياسات العالمية.

¹ د.وكيل محمد امين، كلية الحقوق و العلوم السياسية لجامعة بجاية. "الحماية القانونية للأطفال المهاجرين بصفة غير نظامية في دول

الوجهة" عبر الرابط : <https://bit.ly/3OoP3oA>

- الفئة الثالثة: مجموعات طلابية عالية المستوى تبحث عن تحقيق المشروع العلمي أو المهني الذي لن تتوفر مقوماته في البلد الأصلي فهناك من هاجر راغباً في العلم وتحقيق المكانة الاجتماعية.
- الفئة الرابعة: مجموعات مهاجرة لا ترى في أوروبا سوى محطة مؤقتة لجمع المال قبل التوجّه إلى أمريكا الشمالية بلد الفرص (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا).

- الفئة الخامسة: فئات من المهاجرين، من المعارضين السياسيين هروبا من قمع الأنظمة واستبداد الحكام لا سيما في الشرق الأوسط وأوروبا من النزاعات الإثنية والعرقية وسط أفريقيا أو هروبا من قساوة الطبيعة والجفاف في الساحل الأفريقي (الهجرة البيئية) ...وفي أحيانا كثيرة قد تصبح الهجرة غير الشرعية الحل الوحيد الممكن فراراً من النّقتيل، التّعسف وغياب دولة القانون.

والملاحظ أن الفئات العمرية لمعظم المهاجرين من فئة الشباب إذا أخذنا في الحسبان أن 50% من ساكنة الضفة الجنوبية لحوض المتوسط من الشباب ممن لا تتجاوز أعمارهم 25 سنة¹. أوروبا هنا بين معضلتين: تجديد مجتمعاتها الهرمة والحد الأقصى الذي لا يجب تجاوزه عند الإستقدام، ومعضلة نوعية المهاجرين وتباين ثقافتهم ودياناتهم وما قد يشكّلونه من تهديدات أمنية لأوروبا أو تهديدات للهوية الأوروبية.

ويلحظ تحوّل نوعي في الوضعية الاجتماعية للمهاجرين، فبينما كان العرّب هم الفئة الغالبة 56%، إرتفعت نسبة المرتبطين والمتزوجين من أرباب الأسر 42%، ومعنى هذا أن كل مهاجر رب أسرة يصل إلى بلد المقصد النهائي سوف يسعى إلى إلحاق ذويه به، أي أن إمدادات الهجرة غير الشرعية سوف تتواصل مستفيدةً من نجاح التجربة السابقة ومن تمويل الأهل والأقارب في

¹Catherine Wihtol de wenden, "opera Edition Journals", (Paris : National Opera Association ,2008), p.64.

بلد المنشأ وبلد المقصد. وي طرح هذا المعطى الجديد مشاكل الإلحاق العائلي ولمّ الشمل القانوني التي تقرها التشريعات في العديد من بلدان المقصد.

إن ما يعزّز الطرح بأن الدوافع الاقتصادية حال السّلم هي الأقوى في طرد المهاجرين ودفعهم إلى الهجرة كون 77% منهم كانوا دون مهنة قبل المغادرة أما 23% منهم فكانوا ينشطون في قطاع الزراعة ، تربية المواشي الصيد البحري وهي مهن معاشية وموسمية في أحسن الأحوال لا تسمح للأفراد بالوصول إلى الخدمات الرئيسية ولا تحسين مستواهم الاجتماعي¹،

تتولى شبكات التهريب في ليبيا وإيطاليا نقل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين إلى الضفة الشمالية للمتوسط ، حيث جاء في دراسة حالة قام بها المعهد الجامعي الأوروبي:

" إنّ المعطيات تبين أنّ الأشخاص الذين ينظمون أسفار المهاجرين غير الشرعيين في الغالب هم رجال، نساء وأطفال ينحدرون من فئات اجتماعية مهمشة وجد فقيرة ومعدمة في عموم ليبيا بما فيهم المهاجرون أنفسهم - إذ يلجئون إلى خدمات متنقلة (الترحال=Mobilité) وخدمات المواصلات لتحصيل مداخيل ، ويقومون كذلك بهذا الأمر لتحقيق أهدافهم الخاصة في التنقل أو الهجرة لتقليص وتحجيم ما يتعرضون له باستمرار من اللأعدالة واللامساواة"².

كما وصفت الباحثة سارة حمود من الجامعة الأمريكية بالقاهرة كيفية توزيع المهام بين فواعل شبكات التهريب على النحو التالي:

" يختص شخص ليبي بمهمة الملاحه، اما غير الليبي مسؤول عن الاتصال او التواصل مع المهاجرين غير الليبيين ويكون حلقة الوصل بين الملاح وصاحب الاتصال شخص ليبي يوصل المال ويدفع حقوق المهام لجميع

¹ Ibid.p.26-27.

²Gabriella Sanchez, **Objectifs du pacte mondial pour les migrations, section 2 :**

"migrations et risques" ,(Institut universitaire européen 2021), p.243.

الأطراف"¹، كما قد يستعين الملاح الليبي بملاحين غانيين (غانا) لخبرتهم الطويلة في هذا المجال ولا يمكن في معظم الأحوال أن تتم عمليات التهريب إلا بتغطية أو تستر من قبل السلطات المحلية مقابل مبالغ مالية تدفع مسبقا في سرية تامة وتذهب المفوضية العليا للاجئين (U.N.H.C.R) في تقرير لعام 2019 بأن المهريين تخطوا تلك الصورة النمطية المتعارف عليها سابقا وانهم بعد إنهاء نظام القذافي شكّلت شبكات مصالح جديدة تبحث لها عن تموقع في رقعة الشطرنج الجديدة تحسّبا للوصول الى السلطة ولن يكون لها ذلك إلا بالسيطرة على كل المقاليد بكل الأنشطة المشروعة وغير المشروعة فجوهر كل نظام يتشكل من الفوضى هو الإستفادة من هذه الفوضى أما الدافع الذي كان من وراء انخراط أعداد كبيرة من المدنيين الليبيين في هذا النشاط (شبكات دعم وإسناد) فهو الخوف من مناخ اللأمن والإحساس بالمسؤولية في حماية الأهل والأقارب، وتماسك العشيرة، الحفاظ على المصالح المشتركة بعد أن إختفت الأنظمة الريعية التي كان يقوم عليها نظام القذافي قبل الإنهيار.

فلم يبق امام المدنيين سوى الانخراط في الميليشيات المسلحة أو امتهان أنشطة غير مشروعة كتهريب المهاجرين السريين وتغطية المسالك والمعابر وتوفير الملاجئ وتأمين النقل البحري... طبعاً كل هذا بمقابل مادي معتبر يدفعه المهاجرون بالتراضي أو قهريا.

¹Sarah Hamoud, **African transit migration through Europe: the human cost forced migration and refugee studies**, (Cairo; the American university.2006), p.60.

المطلب الثاني: طبيعة مسالك الهجرة غير الشرعية في ليبيا وتوجهاتها.

تضم الهجرة غير الشرعية نحو ليبيا أصنافاً من المهاجرين بين (اللاجئين، المهاجرين والنازحين البيئيين، المعارضين السياسيين...) جميعهم يسلكون نفس المسارات التي تغيب فيها البنية التحتية وتتعدم فيها سلطة الدولة. فحسب ما جاء في دراسة لوكالة الهجرة المزدوجة (Mixed migration center) عام 2017 في شمال وغرب إفريقيا، تتم رحلات المهاجرين عبر المسالك التالية:

- **المسار الغربي:** يسلكه أساساً الأفارقة غرب القارة سالكين شمال النيجر ومالي وجنوب الجزائر وصولاً إلى الحدود الجنوبية الغربية لليبيا.
- **المسار الشرقي:** يعبره الأفارقة من السواحل الشرقية للقارة عبر السودان والتشاد وصولاً إلى الحدود الجنوبية والشرقية لليبيا، جميع هذه المسالك عبر المنافذ والدروب الصحراوية¹، وعليه تم حصر أهم المسارات للمهاجرين القادمين من دول القرن الأفريقي والشرق الأوسط عبر المسار الشرقي كما يلي:

1. **المسار الأول:** من السودان عبر الحدود المصرية وصولاً إلى ليبيا على جبل عبد المالك شرقاً عبر منطقة لسيرير مروراً بالواحات وصولاً إلى أجدابيا والبريقة إلى السواحل الشمالية.
2. **المسار الثاني:** من السودان إلى المرماك ثم إلى جنوب العوينات بمصر ثم جبل عبد المالك إلى منطقة الكفرة إلى أجدابيا والبريقة فإيطاليا.
3. **المسار الثالث:** دوماً عبر السودان إلى المرماك إلى العوينات ثم جبل الشريف وصولاً إلى ريبانة فإيطاليا.
4. **المسار الرابع:** من السودان إلى التشاد إلى معبر السارة البري إلى ريبانة ثم منطقة السيرير إلى أجدابيا شمالاً فإيطاليا عبر البحر.

¹ Ana-Maria Murphy-Teixidor, Ayla Bonfiglio, Vanessa Leigh, migrations et risques: réseaux et dynamiques du Trafic illicite de migrants sur la route de la Méditerranéen centrale, Risques développement et gouvernance, p.228; site web : <https://bit.ly/3QMaoKp>

5. **المسار الخامس:** دوما من السودان (دافور) الى منفذ السارة البري إلى

جبل كلمنجة و واد الناموس إلى سبها، ثم طرابلس، ثم إيطاليا.

ومما تقدم يتضح أن معابر السودان هي الأكثر نشاطاً، وهذا نتيجة لغياب سلطة الدولة في أقاليم النزاع والصراع تغذي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ يشهد السودان هو الآخر انفلاتاً أمنياً منذ سنوات قبل وبعد ثورات الربيع العربي. ويقدر عدد العابرين من السودان بـ 10 إلى 12 ألف مهاجر شهرياً.

6. **المسار السادس:** من تشاد إلى ليبيا (منفذ. السارة البري) إلى جبل

كلمنجة إلى البحر فإيطاليا.

7. **المسار السابع:** وهو مسار جديد النشأة نشأ بعد سيطرة قوات الجيش

الليبي على أجاديبا، ينطلق من التشاد إلى زلة ثم الجفرة الكفرة ثمسبها وصولاً إلى الساحل فإيطاليا.¹

والمدن التي يتكرر ذكرها في هذه المسارات هي أجاديبا وسبها واللتنان تعدان عاصمتا الصحراء الليبية، حيث تقد إليها أعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة، ويتم تهريبهم نحو سرت ثم المدن الساحلية أين تنتظرهم الرّحلات البحرية كآخر محطة. وتشتهر مدينة سبها بغياب الرقابة الحدودية، وسيطرة القبائل والعشائر التي تمتلك فروعاً لها وولاءات في عمق الصحراء الليبية والتشادية والنيجيرية. فرغم القوانين التي تسنّها كل من السودان وتشاد لحظر الهجرة غير الشرعية لم تستطع احتواء الظاهرة، لأن مجموعات مسلحة مناوئة للسلطة المركزية تسيطر على هذه المسالك والمعابر، والوضع نفسه في النيجر.

ويقدر المختصون أن قطع هذه المسالك يستغرق وقتاً طويلاً (37 يوماً) باستخدام الإبل إلى 5 أيام أو يوم واحد باستخدام العربات، لأن مشكلة الوقود تطرح بقوة في هذه الأقاليم الصحراوية، مما يعني أن الهجرة غير الشرعية تتطلب تنظيماً لوجيستياً عالياً يشمل تأمين المسار بتقنية GPS؛ تأمين معاش المهاجرين خلال المسالك؛ تنظيم شبكات الدعم و الإسناد على طول الطرق

¹ محمد أحمد محمد أبو زيد "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي" أطروحة ماجستير جامعة

الشرق الأوسط (عمّان؛ جامعة الشرق الأوسط، 2019). ص.65.

المؤدية إلى الشمال؛ مراقبة ومراوغة القوى الأمنية؛ والاستعداد في أسوأ الظروف للتخلي عن مئات المهاجرين في الصحاري أو أعالي البحر متى فشلت عمليات التهريب.

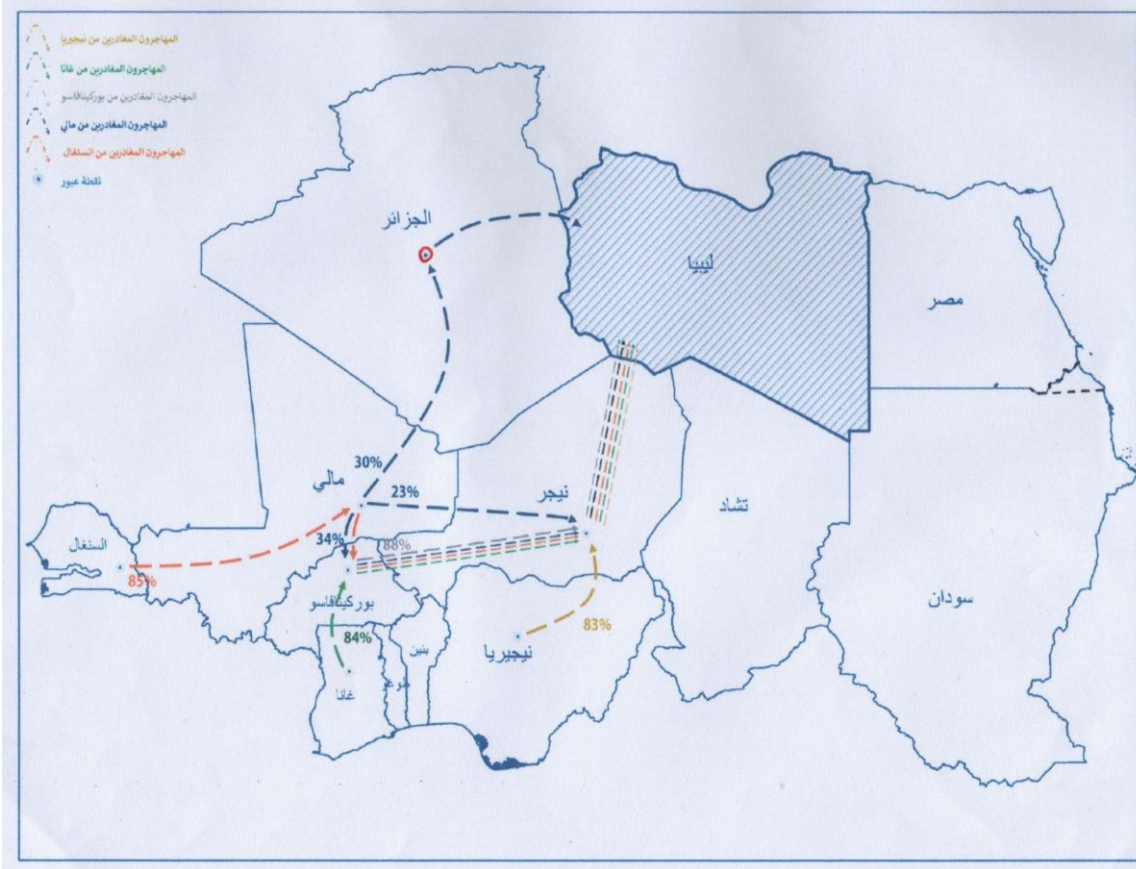
كما تسجل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن 1500 مهاجر غير شرعي يلتحقون شهريا بمخيمات اللاجئين في السودان قادمين من الصومال وإثيوبيا وإريتريا ودول الشرق الأوسط، مما ينبئ بأن العدد الفعلي للمهاجرين بما فيهم طالبي اللجوء أضعاف العدد المصرح به رسمياً.

أما مسارات إفريقيا الوسطى وغرب إفريقيا فكلها تسلك نقاط عبور غير رسمية (كما توضح الخريطة رقم 2). وتبلغ نسبة المهاجرين من نيجيريا إلى النيجر 83% يتوجهون إلى ليبيا، ومن غانا إلى بوركينا فاسو 84% بدورهم في عدة مسارات. أما المهاجرين من السنغال فتبلغ نسبتهم 85% يتوجهون إلى مالي، بينما يتوجه منهم 30% إلى الجزائر ومنه إلى ليبيا، ويتوجه منهم 34% إلى بوركينا فاسو، 23% إلى النيجر ومنه إلى ليبيا ثم إيطاليا.

وتقدر مسارات الهجرة الأكثر شيوعاً بـ 23 من نيجيريا ومالي والسنغال وبوركينا فاسو وغانا وصولاً إلى ليبيا، وهي بالتأكيد أهم البلدان المغادرة من غرب أفريقيا ووسط أفريقيا¹.

¹ المنظمة الدولية للهجرة، ليبيا، مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا سنة 2016 ص. 30/29

الخريطة رقم 1: أبرز المسارات التي يسلكها المهاجرون من غرب أفريقيا وإفريقيا الوسطى نحو ليبيا.



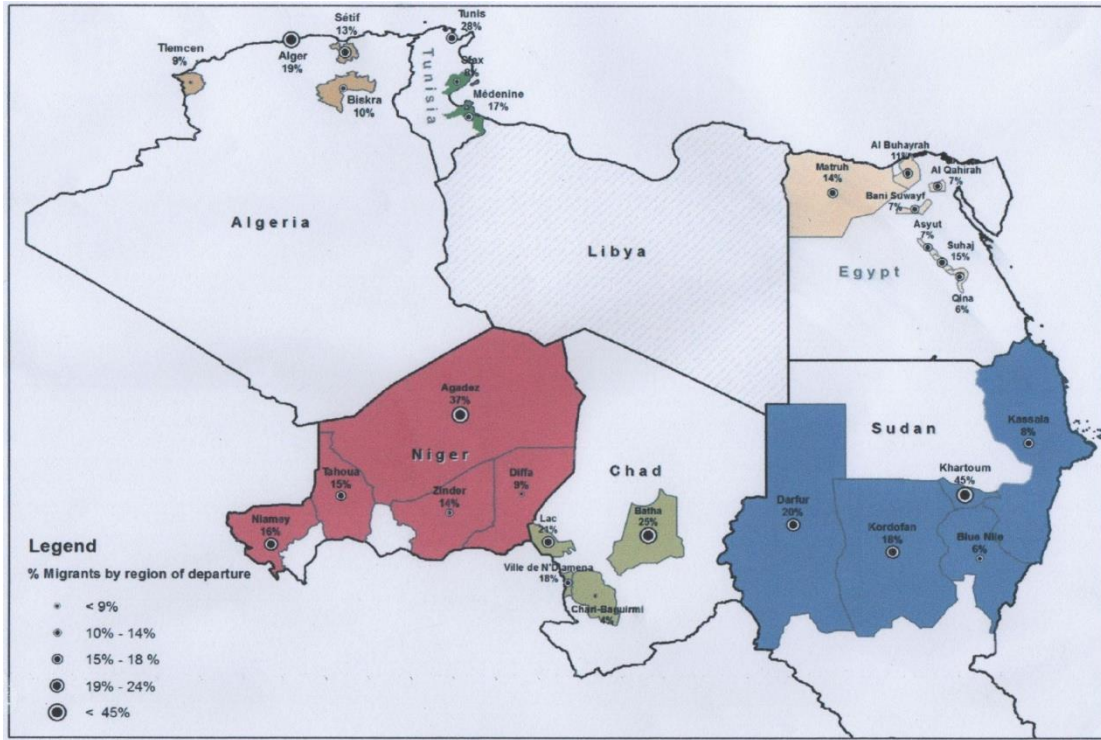
المصدر : المنظمة الدولية للهجرة 'مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا'. 2016، ص.30/29

فما يميز هذه المسالك جميعها سواء البرية، الصحراوية، أو البحرية أنها صعبة مليئة بالمخاطر الطبيعية (الجفاف أو التيارات القوية، الحرارة المرتفعة، الأوبئة) والمخاطر الأمنية (الجماعات المسلحة وسماسة الاتجار وحراس الحدود). وكلها دروب ملتوية تتوخي الإفلات من رقابة الجيوش النظامية على الحدود إثر انتهاكها للحدود الدولية، وبالتالي تطول مساراتها مع ما يرافقها من تهديدات أمنية لجميع الأطراف، سواء التي تمتن التهريب والهجرة غير الشرعية أو التي تحاربها.

في السياق نفسه تتهم السلطات الليبية دول الجوار كمصر والسودان ، تشاد، الجزائر بتسهيل نقل المهاجرين الآسيويين والأفارقة إلى تخومها، سواء

بطريقة مباشرة أو بغض الطرف عن نشاط المجموعات القائمة عليها، للتهرب من تكاليف الإيواء والاحتجاز والفرز والتحقيق التي تطالبها به الهيئات والوكالات الدولية المختصة، أو للتملص من تدخل هذه الوكالات في السياسات الداخلية لهذه الدول، مما يزيد من أعباء ليبيا في التعاطي مع الظاهرة في ظل الفراغ المؤسسي.

خريطة رقم 2: المناطق التي يغادر منها المهاجرون في الدول المجاورة لليبيا¹



المصدر: مصفوفة تتبع النزوح ليبيا المنظمة الدولية للهجرة ليبيا. 2016، ص. 28.

ومن خلال خريطة مناطق المغادرة للجوار الليبي نلاحظ تنوع في الاستقطاب فعلى سبيل المثال:

- من الجزائر: 19% من المهاجرين ينحدرون من العاصمة 13% من سطيف 10% من بسكرة.
- من تونس: ينحدر 28% من تونس العاصمة، 8% من صفاقس، 17% من مدينين

¹ المنظمة الدولية للهجرة ليبيا، مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا سنة 2016، ص. 28.

- من النيجر: تتحدر الأغلبية من مدينة أغاديز بنسبة 37 %.
- من التشاد: 25 % من مدينة بطحة.
- من السودان: فأعلى نسبة 45% من العاصمة الخرطوم.
- من مصر: فمعظم المهاجرين ينحدرون من مدينة مرسى مطروح 14 % ومدينة سوهاج ب 15%.

وجميعهم أصبح الرواق الليبي مقصدا لهم بعد تعذر المسالك البحرية من الجزائر وتونس لطولها وخطورتها.

أمّا المهاجرون القادمون من أواسط أفريقيا فيقصدون مدينة أغاديز شمال النيجر، فحسب المنظمة الدولية للهجرة سجلت عام 2016 فقط 335 ألف مهاجر غادروا الى ليبيا من مدينة (أغاديز) . بينما يعبر الوافدون من الشرق الأوسط شمال مصر عبر قوارب سريعة تسلك طريق البحر المتوسط ، نظرا لوجود أقاليم واسعة على الحدود المصرية الليبية لعمها الجيش المصري. ومع هذا عندما يتعدّر المرور بحرًا يخاطر سماسرة تهريب البشر بعبور حقول الألغام (جنوب منفذ السلوم) التي زرعتها الجيش المصري.

أما فيما يخص مسارات البحر فإنها أكثر تعقيدا وصعبة التعقب، لأن عصابات التهريب عندما تبتعد عن المياه الإقليمية لليبيا فلا يحق لخفر السواحل تتبعها، كما لا يحق لخفر السواحل الايطاليين إرجاع المراكب التي اخترقت مياههم الإقليمية من حيث جاؤوا، وإذا حدث مثل هذا الأمر فهو من قبيل الخروقات القانونية التي لا يمكن بأي حال التأكد منها.

وما يميّز كل مسالك العبور إلى ليبيا أن نقاط الدخول عبرها غير رسمية يسلكها المهاجرون في مجموعات لا تتعارف فيما بينها قبلا، وما يوحدّها هو الهدف من التنقل ووجهة المقصد النهائي ؛ مما يخلق بينهم أواصر التضامن والشعور بالانتماء ؛ غير أن وقوعهم في قبضة شبكات التهريب يجعل رباط التضامن يتراجع أمام غريزة البقاء عندما يتعلق الأمر بالمعاش اليومي وضمان وسيلة السفر في الصحراء أو البحر ، وتغير كلفة العبور التي لا تخضع لتسعيرة

الثابتة بقدر ما تخضع لأهواء المهزّبين والقائمين على نقاط التفتيش. فمدى مرونة الحدود أو صلابتها تؤثر مباشرة على ديناميكية تنقل المهاجرين.

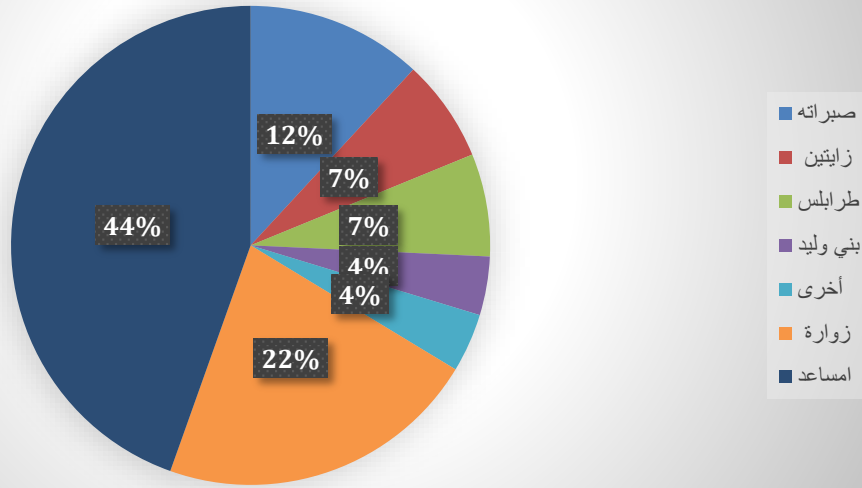
يختلف توزيع المهاجرين في ليبيا بين الشرق والغرب حيث يتمركز معظم الوافدين في غربها لأنه الأقرب جغرافياً إلى إيطاليا. تنصدر مدينة الجبل الغربي (60 كلم شرق طرابلس وصبراتة 70 كلم غرب طرابلس والزوارة 70 كلم غرب طرابلس) قائمة المدن الليبية التي تعبر منها قوافل المهاجرين غير الشرعيين صوب إيطاليا فيما يتعارف عليه بقوارب الموت. ورغم محدودية المدن التي تمتهن هذه الأنشطة، تظل هذه المدن رائدة في هذا المجال. ينتقل المهاجرون الوافدون عبر المسار الشرقي دوماً من شرق ليبيا إلى غربها نظراً لصعوبة وخطورة الإبحار من السواحل الشرقية لطول مساراتها نحو إيطاليا.

يعيش المهاجرون الوافدون إلى ليبيا نفس التجارب كاضطراهم إلى البحث عن مورد رزق، وامتهان أعمال مؤقتة بالأجر اليومي والسّخرة لادخار ما أمكن لاستكمال مسار الهجرة¹.

تشتهر مدن ليبيا دون غيرها بنشاط الهجرة والتهريب نتيجة وقوعها على السواحل البحرية كمدينة أمساعد على الحدود المصرية وهي منفذ حدودي لبيبي، أو مدينة الزوارة التي لا تبعد عن حدود تونس إلا بـ 60 كم، ويتجمع مهاجرو المسار الشرقي في مدينة أمساعد، والمسار الغربي في مدينة (الزوارة) و(صبراتة) كما تعكسه النسب التالية في البيان التالي:

¹ نفس المرجع، ص.15.

الرسم البياني 2: تقسيم المهاجرين العابرين المسجل بكل نقطة رصد تدفق .

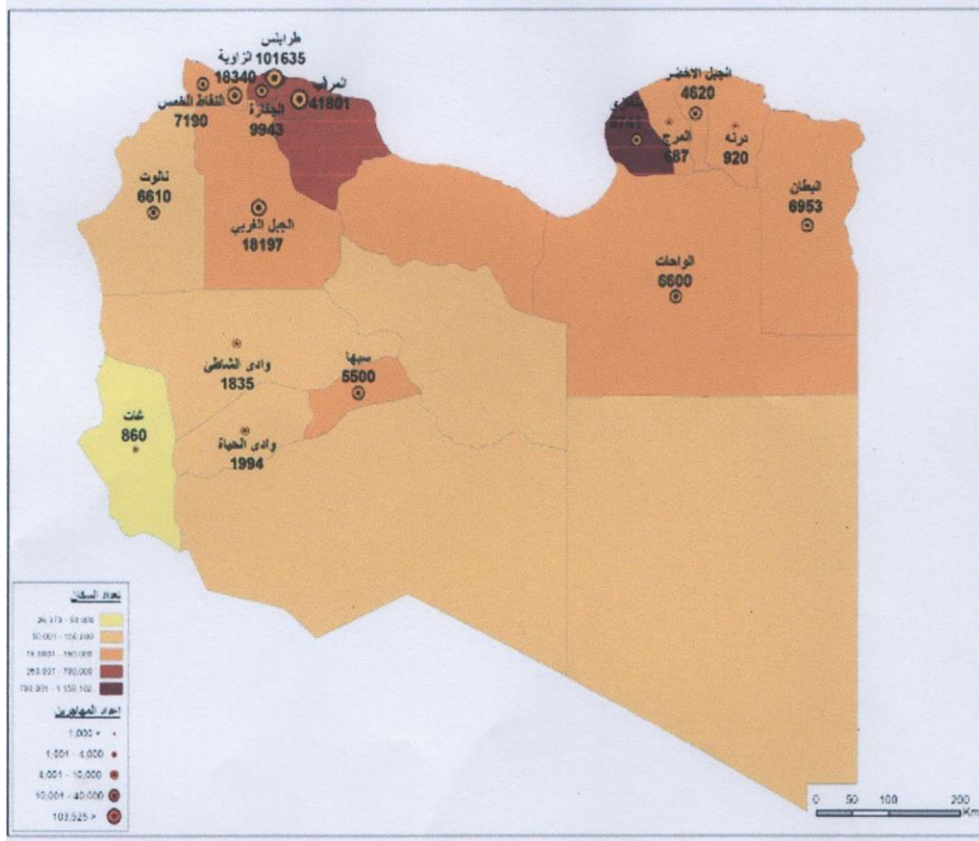


¹ المصدر : مصفوفة تتبع النزوح ليبيا المنظمة الدولية للهجرة ليبيا. 2016، ص 15.

فمن خلال الخريطة التالية نلاحظ أن أكبر مناطق التمرکز هي على السواحل البحرية، وأن أكبر تجمع يكمن في مدينة الجبل الغربي بـ 18197 مهاجر، ومدينة المرقب بـ 41801 مهاجر. أما العاصمة طرابلس فهي أكبر مكان للتوطن بـ 101635 مهاجر، وهذا ما يؤكد أن التنقل والتوزيع تخضع للعامل الجغرافي، إذ يلتحق اللاجئون والمهاجرون بأقرب نقطة عبور نحو إيطاليا.

¹ نفس المرجع، ص.15.

الخريطة رقم 3: مناطق تجمع وتمركز المهاجرين ¹



المصدر : المنظمة الدولية للهجرة ليبيا، مصفوفة تتبع النزوح ليبيا، 2016، ص.13.

¹ المنظمة الدولية للهجرة ليبيا، مصفوفة تتبع النزوح ليبيا، 2016، ص. 13.

أما جنسيات اللاجئين أساسا فهي إفريقية وعربية كما يوضحه الجدول الإحصائي التالي:

الجدول الإحصائي رقم 2 : جنسيات اللاجئين في ليبيا¹.

الجنسية	النسبة المئوية %	نسبة الإناث %	نسبة الذكور %
النيجر	24	2	98
مصر	21	2	98
السودان	13	3	97
نيجيريا	9	6	94
تشاد	6	1	99
مالي	4	4	96
السينغال	4	2	98
بوركينافاسو	3	3	97
غانا	3	11	89
تونس	2	10	90

المنظمة الدولية للهجرة لليبيا. مصفوفة تتبع النزوح لليبيا، 2016، ص 18.

الملاحظ أن نسبة الإناث المهاجرات في ارتفاع لكن تظل أقل بكثير من نسبة الذكور، فظاهرة المرأة المهاجرة ظاهرة جديدة تعبر عن تحوّل نوعي وتطرح إشكالية جديدة عند التعاطي معها ، على اعتبار أن المرأة المهاجرة قد تكون مرافقة للقصر وعندها تكون الحلقة الأضعف في سلسلة الهجرة السرية (توليفة

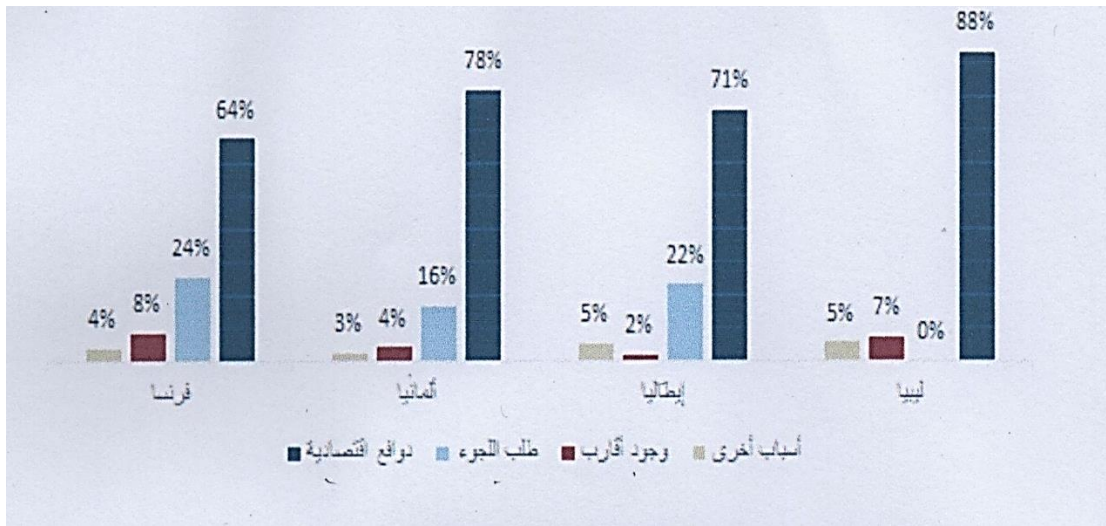
¹ المنظمة الدولية للهجرة لليبيا. مصفوفة تتبع النزوح لليبيا، 2016، ص 18.

المرأة والطفل) ، وتصبح التداعيات خطيرة لسهولة إخضاعها واستغلالها ضمن شبكات التهريب والاسترقاق.

أما إيطاليا فمعظم الوافدين إليها يختارونها كمقصد نهائي، إلا إذا تقطعت بهم الأسباب ولم يتحقق لهم الهدف الذي من أجله غادروا ليبيا، عندها يسلكون طرقا جديدة ومسالك أخرى إلى فرنسا، ألمانيا، أو بريطانيا، وبالأخص الدول التي تسهل تشريعاتها الداخلية إجراءات طلب اللجوء كألمانيا مثلا...

وعند البحث عن الأسباب التي تجعل المهاجرين يفضلون بلد مقصد عن آخر نجدها ثلاثة أسباب رئيسية ، وهي الدوافع الاقتصادية أولا ؛ وطلب اللجوء ثانيا؛ ووجود أقارب بدرجة أقل كما يوضحه الرسم البياني.

الرسم البياني رقم 3: دوافع اختيار بلد المقصد¹.



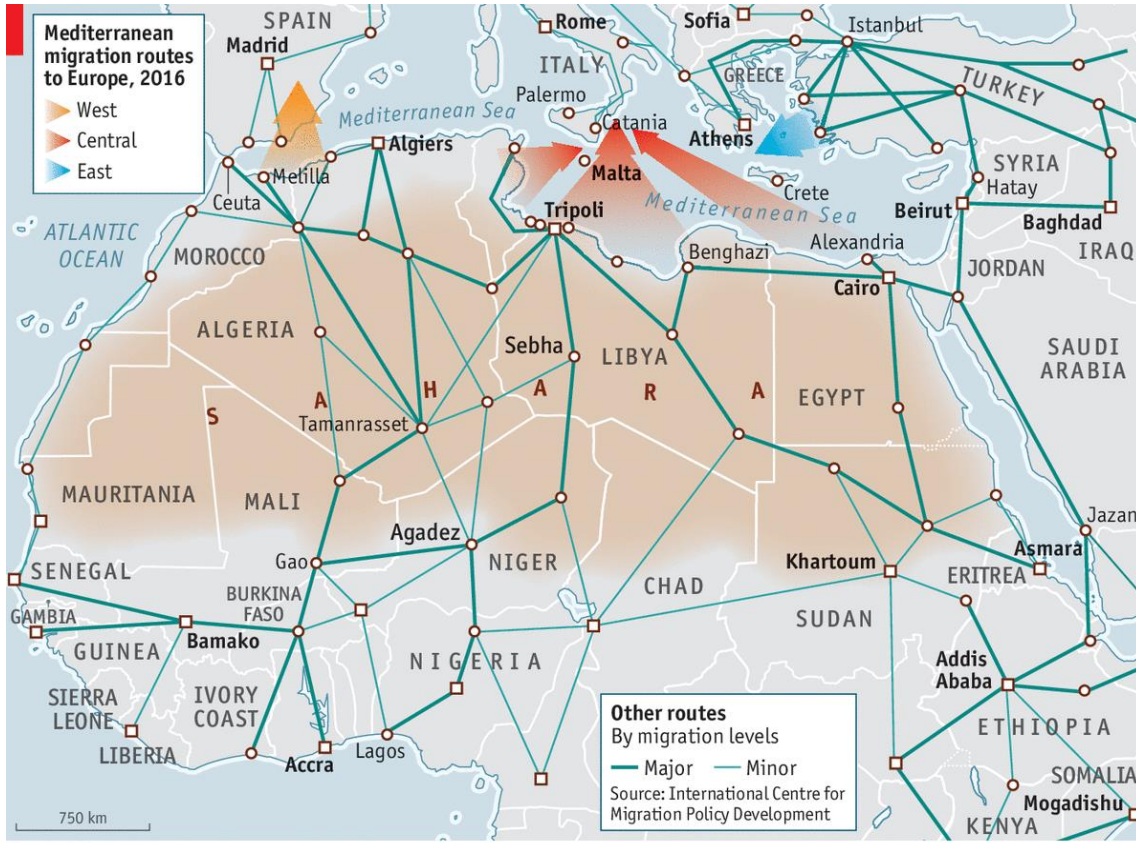
وهذا المعطى جدّ مهم لفهم دوافع التنقل في معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين التي من شأنها تقليص التدفقات ومعالجة دوافع طلب اللجوء قد تفيد في تصوّر حلول بديلة للهجرة تضعها بالتنسيق بلدان المنشأ والمقصد وذلك باستهداف مكامن الخلل في سياسات الهجرة.

إن التشخيص الدقيق للوضع السياسي والأمني المحلي والإقليمي، والتحليل الدقيق لخصائص وسمات ومسارات الهجرة غير الشرعية في الحالة الليبية الإيطالية، سوف

¹ نفس المرجع.ص.38.

يكون ذا قيمة عالية لرصد واستشراف ديناميكية التنقل في الهجرات السرية بين ضفتي البحر المتوسط. وكما هو واضح في الخريطة الموالية مسارات الهجرة متشابكة عبر وطنية، كوّنّت مراكز عبور غير رسمية (hubs) ومدن هجرة غير رسمية (route) (cites) في أهمّ المواقع الإستراتيجية مما يؤكد أن حل معضلة الهجرة يتطلب جهداً دولياً.

الخريطة رقم 4: مراكز ومسارات الهجرة الكبرى¹.



Source : TheEconomist.com

¹ international center for migration “policy development / Frontex”, sur site: <https://econ.st/3yk6mSh> , Published 26/09/2019, Accédé Le 15/05/2022.

الفصل الثاني:

إنعكاسات الهجرة غير الشرعية

على العلاقات الإيطالية الليبية.

تركز مدرسة كوبنهاغن لأبحاث السلام على دراسة المسائل الأمنية في العلاقات الدولية لفهم علاقات السلم و الحرب. و يذهب (أولي ويفر) إلى فكرة تغيير مفهوم الأمن مع تحولات العولمة إذ أصبحت المجتمعات هي المعنية بالتهديد أكثر من الدول و لهذا أصبحت الدراسات الامنية المعاصرة تركز على الفهم الثنائي للأمن؛ الذي يمزج بين أمن الدولة الذي يدور حول السيادة و الأمن المجتمعي مسؤولية جماعية لتفادي الوصول الى مرحلة المأزق الأمني المجتمعي.*

و يذهب أنصار الأمانة الى تحديد التهديدات الفعلية و العمل المستعجل لمعالجتها و الذي سوف يبرر كل الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي المنجر عن أمانة ظاهرة ما .ضمن هذه المقاربة تم التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية الليبية لتأخذ أبعادا أوسع ضمن فكرة الأمانة الكلية التي عالجها(باري بوزان) و التي ترى أن نطاق الأمن يستند إلى بناءات عالمية للتهديدات و الوحدات المرجعية لحركات الأمن بين مجتمع الدول¹

كما يشتمل مركب الأمن على الإعتماد المتبادل وفق فهم مشترك للتهديد و الخوف الذي تستشعره الدول بشكل متبادل تجاه الظواهر الأمنية المستحدثة .

المبحث الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الليبي والإيطالي.

مع تحولات العولمة خرجت الهجرة غير الشرعية من نطاق التعاون إلى نطاق الأمانة بقوة وأصبحت تلقي بثقلها على العلاقات الخارجية للدول لا سيما بين بلد المنشأ، بلد العبور وبلد المقصد المضيف رغما عنه.

^{*}المأزق الأمني المجتمعي حسب أولي ويفر مرحلة ينتقل فيها الصراع داخل المجتمع من صراع حول تقسيم الموارد إلى صراع الإستحواذ على الموارد بإزالة الطرف الأخر المنافس داخل نفس المجتمع.

¹د.توفيق بوستي."مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع و تعميق مفهوم الأمن " دراسات إستراتيجية.22 مارس 2019. المعهد المصري للدراسات ص.ص.10-23.

المطلب الأول: الموقف الإيطالي من الهجرة غير الشرعية.

أثارت تدفقات الهجرة غير الشرعية من ليبيا انتقادات متبادلة حول مسائل سوء التسيير ومسائل التعاطي الفردي مع الظاهرة، على غرار التُّهم التي طالت إيطاليا، مالطا وألمانيا والتي ضربت بعمق أمن الحدود الأوروبية¹ ورفعت كلفة التدابير الأمنية. فمعضلة إيطاليا بالنسبة للهجرة غير الشرعية تكمن في الحاجة إلى اليد العاملة الفتية؛ الحاجة إلى خصوبة المرأة وتجديد المجتمع؛ تزامنا مع استحالة نقل العديد من الأنشطة خارج حدودها كمهن الفلاحة، البناء والعمران، العون الخدماتي والصحي... كل هذه المهن موصومة في عرف الثقافة المحلية، تنفر منها المجتمعات الأوروبية كونها قليلة الدخل ولا تؤمن الحياة الكريمة لممتنهيها، ناهيك عن اعتبارها من زمن آخر. وهذا ما يجعل ملف الهجرة غير الشرعية ملف يفرّق السياسات المحلية والأوروبية أكثر مما يجمعها. فالمفارقة في الحالة الإيطالية أنها من بين دول الاتحاد الأوروبي الأكثر تنوعا عرقيا حاليا، وتحصى 35 مليون مهاجر وطني إيطالي خارج حدودها، احتفظ منهم 5 ملايين بجنسيتهم الإيطالية في أنحاء العالم. وعليه استقبال المهاجرين غير الشرعيين راسخ في مكونات المجتمع الصناعي شمالا المستقطب لهجرات الأوروبيين الشرقيين واللاتينوس.

أما جنوبا فيستقبل المهاجرين الأفارقة والآسيويين، ونتج عن هذا الوضع مجتمع مهاجر هجين متفاوت القيم الثقافية والحضارية، ممّا أذهب صفة الانسجام عن المجتمع الإيطالي. وبالتالي ظهرت الاتجاهات المناوئة له في الطرح الراضة للهجرة غير الشرعية والداعية إلى إعادة غلق الحدود. الأمر الذي دفع إيطاليا إلى السعي لعقد اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار (ألبانيا- تونس- ليبيا) للحد من التدفقات. فالإطار القانوني موجود لكن الفعالية في الميدان غير ذات فائدة، خاصة بعد موجات ثورات الربيع العربي التي أبطلت تداعياتها معظم هذه الاتفاقيات، وجمّدت البعض الآخر، الذي تجاوزته الأحداث مع الانهيار المؤسساتي.

فإذا كانت دول الاتحاد الأوروبي ضمن سياساتها الخارجية في إعادة رسم مناطق النفوذ قد عملت على دعم ثورات الربيع العربي إعلاميا- سياسيا وعسكريا، غير أنها تتصلت من تبعات الأزمة

¹ Catherine wihtol de wenden : "Atlas des migrations", (Paris : ed autrement 6ème Éditions ,2020).
p.34.35.

الإنسانية التي انجرت عنها، وعقدت الوضع الاجتماعي الاقتصادي لكل من إيطاليا وليبيا أمام تدفقات مئات الآلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء. فبالرغم من أن موثيق الاتحاد الأوروبي التي تناولت ملف الهجرة نصّت على تعاون وتقاسم الأعباء، وجدت إيطاليا نفسها تواجه منفردة التبعات بين تنديدات سياسية وحالة احتقان شعبية، مما جعلها مجبرة على تشديد الإجراءات الأمنية حيناً وإفلاتها حيناً آخر، كنوع من التنديد على ارتفاع حجم الكلفة مقابل الاستفادة للراكب المجاني (جيرانها الأوروبين free rider)، الذين يستفيدون عند الغلق بتأمين حدودهم، وعند الإفلات بحصولهم على اليد العاملة حسب الحاجة ومقتضيات السوق و متطلباتها.

من جانب آخر يذهب بعض المحللين إلى التدقيق في الأرقام للرد على الخطاب التهويلي الإيطالي، فيذهبون إلى كون نسبة الأجانب في النسيج الاجتماعي الإيطالي لا تبلغ سوى 8.7% من مجموع السكان بين مهاجر شرعي وغير شرعي.¹

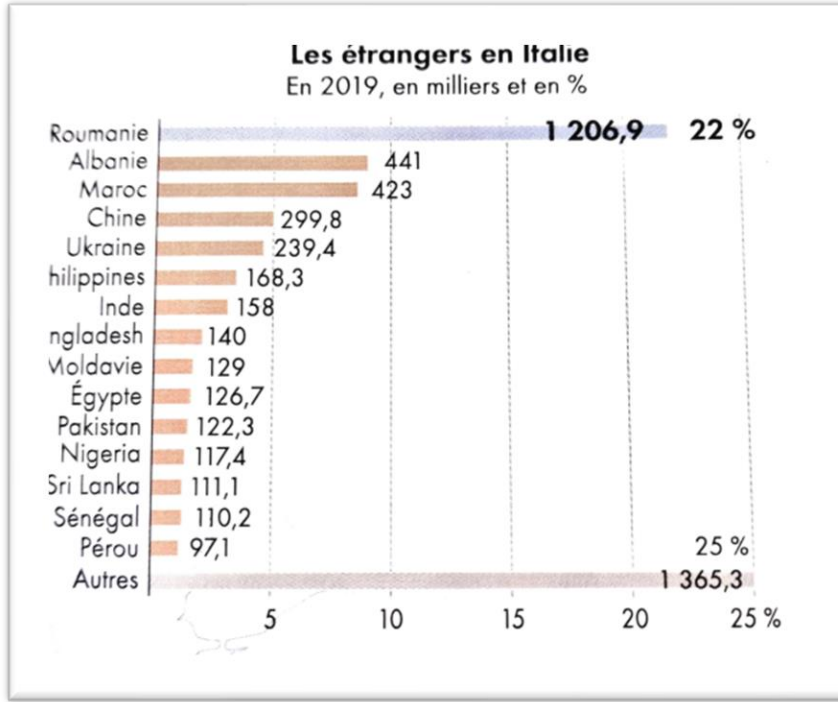
بشكل عام، تحولت أمننة الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى أسلوب دعائي للتيارات اليمينية حتى تصل إلى السلطة؛ وحجّة لرفع ميزانية القطاع الأمني على حساب القطاعات الاجتماعية؛ وورقة ضغط في مفاوضات إيطاليا مع جيرانها الأوروبيين للحصول على مزيد من الدعم المالي الأوروبي والدولي بحجة تحييد الظاهرة، لكن في الواقع تحصيل ذلك الدّعم لتعديل موازينها الهشة، جراء الأزمات الاقتصادية المتتالية لحكومات فاشلة عجزت عن الإقلاع الاقتصادي ما يُعدّ تقليداً في الوسط السياسي الإيطالي الموسوم بالفساد منذ عقود. الأمر الذي يدفع إلى الاعتقاد بأن ملف الهجرة غير الشرعية على طاولة المفاوضات الثنائية أو الجماعية أصبح ورقة ابتزاز يستعملها كل طرف حسب الحاجة.² على غرار الاتفاق العلني عام 2016 بين الاتحاد الأوروبي وتركيا مثلاً لإبقاء المهاجرين السوريين على التراب التركي مقابل 6 مليار يورو سنوي.

فبحسب إحصائيات 2019 يتوزع الأجانب من مختلف صنوف الهجرة في إيطاليا على النحو التالي:

¹ ibid.p.45

² Catherine wihtol de wenden.Op.cit. P.45.

الرسم البياني رقم 4: المهاجرون في إيطاليا 2019.



Source: Catherine wihitol de wenden, "Atlas des migrations". p.45.

عند استقراء الرسم البياني نلاحظ أن أكبر نسبة هي للمهاجرين غير الشرعيين من رومانيا وألبانيا بما يفوق 30 %، وإذا أحصينا نسب المهاجرين من المغرب، مصر، نيجيريا، السنغال، والذين يعبرون في غالبيتهم عبر ليبيا لوجدنا النسبة لا تفوق 11 %.

تدافع إيطاليا عن مشروعية غلق حدودها مقدمة حججا أن بلدان منشأ الهجرة التي توطر سرا كل هذه التدفقات تبحث لها داخل البلد المستضيف عن ممارسة ضغط النفوذ، بدءا بحق الحصول على الجنسية المزدوجة للرعايا الأصليين؛ حق الانتخاب والتصويت؛ حق ممارسة الشعائر، حق تحويل الأموال إلى بلدانها الأصلية؛ وبالتالي الرفع من الناتج القومي الخام لبلدانها، كما تعمل على تلقي الدعم للجمعيات التي تشكلها الجاليات المهاجرة، وكل هذا يزيد من أعباء إيطاليا المالية واللوجستية. وعلى العكس، ترفع بلدان المنشأ بأن الهجرة غير الشرعية أقوى من أي نظام أمني يحرص على الغلق، لأن شبكات الأنشطة غير المشروعة في العالم على قدر كبير من التنظيم الهيراركي العابر للأوطان لها أسبقية التغلغل والاختراق للأجهزة الأمنية بفضل قوتها المالية، وأن العولمة أضافت إلى نفوذها بتطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في صناعة التزوير وتبييض الأموال وتحويل الأموال. وأن الصواب هو أن تتجه الأطراف المتضررة من الهجرة غير الشرعية إلى سن قوانين

مرنة ترخص للهجرة وتؤطر الدخول والخروج وتسهل من إجراءات العودة دون عقوبة لمن يريد، لأن هذه الإجراءات سوف تساعد على التنمية في بلد المنشأ وتكون مدعاة للتنمية على مراحل، وبالتالي الحد من تنقلات الهجرة غير الشرعية.

ويذهب البروفيسور Philippe Moreau Defarges المختص في جيوبوليتيكا الهجرات أن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بكل أفرزاتها لا تتم إلا عن طريق معاهدات للتعاون والتنمية التي تواكب التحولات الاجتماعية في بلد المنشأ وبلد الاستقبال أو العبور، وليس عن طريق الامننة: “إما أن تقوم دول المنشأ ودول الاستقبال بتجاهل بعضها والإغلاق التام من الجانبين، وبهذا سوف يدفعون ثمنا باهظا على عدة أصعدة أخرى في مجال المبادلات... وأما يلجأون إلى المفاوضة ووضع قانون إطار يرتقي لتوافقات أصيلة، قوامها رؤوس الأموال مقابل اليد العاملة، والكل مستفيد.”¹

هذا التصور تذهب إليه الطبقة السياسية المعتدلة في إيطاليا التي ترى أنه يجب الموازنة بين الغلق الأمني المشروع من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى، مع تقدير المنفعة التي قد تجنيها إيطاليا . فإحصائيات الاستشراق تشير أن أوروبا سوف تفقد 3% من فئتها النشطة في حدود 2030 و6 مليون نسمة في حدود 2050، على النقيض من ذلك لم تصل بعد الضفة الجنوبية للمتوسط إلى مرحلة الانتقالية الديمغرافية (وهي المرحلة التي تنخفض فيها نسبة الولادات والوفيات معا)، ومعنى هذا أن الهجرة غير الشرعية لا بد من تسويتها والتعامل معها كفرصة وليس كتهديد.²

فإذا كان هذا الطرح عقلاني يواكب التحولات الاقتصادية الاجتماعية وتوقعاتها، فإن واقع الحال يضعف هذا الخيار لأن الهجرات غير الشرعية أصبحت ذات صلة وثيقة بالجريمة المنظمة العابرة ذات الربحية العالية. ويوضح الجدول الإحصائي التالي مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الإجرامية* الذي وضعه البنك العالمي (BM) لمنطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2016/2017، وصنف ليبيا كدولة عاجزة وفاشلة أمنيا تهدد الأمن القومي الإقليمي والجوار الأوروبي، باحتلالها المرتبة 187 عالميا من أصل 189 في حجم الجريمة:

¹ Philippe moreau defarges, “la géopolitique” (Paris : édition first, 2020), p.329

² ,”Catherine Wihtol de Wenden,”géopolitique des migrations (Paris : Ed Eyrolles ,2019).p.82

* هو مؤشر كمي وضعه البنك العالمي (BM) يرتب الدول من 1 إلى 189 من الأحسن إلى الأسوأ لبيين مدى تأثير الجريمة المنظمة على الاستقرار الاقتصادي وعلى مناخ الأعمال، صف إلى كون انتشار الجريمة المنظمة دافع إلى الهجرة وليس إلى الإستقرار، ناهيك عن كونه عامل طرد للرأسمال الأجنبي وبذلك يفوت فرص التنمية.

الجدول الإحصائي رقم 3 : مؤشر ممارسة الأعمال الإجرامية¹

الضفة الجنوبية للمتوسط		الضفة الشمالية للمتوسط	
الرتبة	الدولة	الرتبة	الدولة
187	ليبيا	65	إيطاليا
153	الجزائر	38	فرنسا
173	موريتانيا	52	إسبانيا
87	المغرب	32	البرتغال
51	تونس	103	مالطا

المصدر : البنك العالمي حول الجريمة المنظمة 2016-2017

ومن خلال التصنيف أعلاه تتصدر ليبيا المشهد تليها موريتانيا المرتبة 173 ومالطا المرتبة 103 عالميا ، وبدرجة أقل المغرب وتونس ، بينما تكون الدول الأوروبية في وضعية أكثر أمنا كفرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا.

وبديهياً أن المناخ غير المستقر في ليبيا وجوارها الإقليمي المغربي سوف يؤثر لا محالة على جوارها الأورو متوسطي، وهذا ما يبرر القلق السياسي المشروع من اختراق الجدار الأمني لإيطاليا وأوروبا، خاصة بعد صدور عدة تقارير عن المنظمة الدولية لمحاربة الجريمة عبر الوطنية (UNODC) تشير أن العشرية الأخيرة كانت ليبيا مسرحاً لعمليات تحويل غير مشروعة، نحو 12 دولة، تحويل لأسلحة خفيفة وثقيلة وأنظمة دفاع جوي إلى دول راعية للإرهاب حسب تصنيف في الأمم المتحدة

فما يدركه صانع القرار الإيطالي أن العلاقة متعدية بين فواعل شبكات الهجرة غير الشرعية وفواعل الجماعات الإرهابية المسلحة وفواعل الجريمة المنظمة.² وبالتالي الطرح الذي يدعو إلى اعتبار الهجرة فرصة للانتعاش الاقتصادي يعتمد على المقاربة الديمغرافية في بعدها الإنساني. وإيطاليا من هذا المنظور تفقد من قيمتها الاقتصادية بتراجع وزنها الديمغرافي، أما الضفة الجنوبية للمتوسط

¹ د أمينة حلال. "التحديات الأمنية في حوض المتوسط الغربي". (الدوحة ; مركز الجزيرة للدراسات, 2021). ص.112.

² د أمينة حلال. "التحديات الأمنية في حوض المتوسط الغربي". (الدوحة ; مركز الجزيرة للدراسات, 2021). ص.122.

فسوف تشكل في حدود 2100م 40 % من سكان العالم بمتوسط عمر 19.7 سنة.¹ وفي هذه الوضعية تصبح الأرقام أسلحة تهويل، لأن إيطاليا حتى أن فقدت فعاليتها الديموغرافية، فهي لم تفقد تأهيل مجتمعا علمي. أما الجاليات المهاجرة وإن كانت في تفوق عددي، لكنها تفتقد إلى التأهيل العلمي والتكنولوجي.

المطلب الثاني: نتائج الهجرة غير الشرعية على البنية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الليبية الإيطالية.

أفرزت تدفقات الهجرة غير الشرعية الكبيرة من ليبيا نحو إيطاليا مجموعة من النتائج كان لها انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الليبي والإيطالي، تتمثل في:

• أولا: على المستوى الليبي :

تعاني ليبيا من تداعيات الهجرة غير الشرعية سياسيا وأمنيا واقتصادياً مما يصعد من حالة عدم الاستقرار التي تشهدها والفوضى الأمنية، ويمكن رصد هذه التأثيرات في:

- الاضطراب السياسي :

لقد أدى ملف الهجرة بعد سقوط نظام القذافي إلى إختراق لسيادة الدولة بتدخل عدة أطراف دولية في صناعة القرار السياسي الليبي بحجة حصر الظاهرة التي تفرق صانع القرار بتكلفتها الباهظة. وكان لهذا التدخل هو الآخر أثره السلبي، إذ تعددت مراكز اتخاذ القرار، وكل مركز يوظف الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط ومساومة.

ولقد رصدت الهيئات الدولية استعمال المهاجرين غير الشرعيين كأدع بشرية لتغطية نشاط الميليشيات المسلحة، سواء في مراكز الاحتجاز أو عبر المسالك، مما عقد من أداء القوى السياسية في حل الملف الليبي، طالما أنه لا يُمكن احتواء نشاط الجماعات المسلحة التي تمكنت من مراقبة الحدود ومراكز الاحتجاز أكثر من القوة النظامية. إضافة إلى ضعف المؤسسات السياسية في إيواء

¹ Thomas Gommart, "guerres Invisibles" nos prochains défis geopolitiques, (Paris : Ed tallandier, 2021), p120.122.

المهاجرين وإعاشتهم بسبب قلة الإمكانيات المادية والصحية، وعدم قدرة السلطات الليبية على التحكم والسيطرة على الحدود البرية (خاصة الجنوبية) والبحرية.¹

- تفاقم الفوضى الأمنية :

شكلت الهجرة غير الشرعية أعباء أمنية على الدولة الليبية بسبب تكثيف الجهود لمراقبة السواحل الليبية، وتزايد عدد ونشاط عصابات التهريب للمهاجرين، وانتشار جرائم الإرهاب وتهريب المخدرات والسلاح، وجرائم الانتهاكات بحق المهاجرين في مراكز الإيواء التابعة لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، وزيادة انخراط المواطنين الليبيين في نشاط وشبكات التهريب.²

أدت الفوضى السياسية والأمنية إلى نقص المعلومة وتضارب البيانات، فلم يعد لصانع القرار أن يتحقق من بيانات الهجرة غير الشرعية أمام هذه الضبابية، ولم يعد بإمكان المنظمات القائمة على هذا الملف التأكد من توجهات المهاجرين، وما قد يشكلونه من مخاطر محتملة على غرار تشكيل " فرق خصصة الحرب" التي جندت المهاجرين مقابل مبالغ مالية. هذه الفرق تديرها القوى الكبرى في ليبيا والمتمثلة في روسيا، فرنسا، تركيا.³

كما ذهبت بعض الدراسات الأمنية الأوروبية إلى اعتبار التدخل الروسي غرب ليبيا والتركي شرقها من بين أهدافه السيطرة على طرق الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، لتصبح ورقة تهديد لاستقرار أوروبا وجعلها تحت سيطرة هذه الدول غير الصديقة، خاصة روسيا⁴ التي تبتز أوروبا عبر ملفي الهجرة شرق أوروبا وملف الغاز الطبيعي. وهذا ما يبرر المخاوف الدولية عند توقيع اتفاق مراكش العالمي للهجرات المؤمنة في ديسمبر 2018، والذي بعد مناقشات صعبة وقعت عليه 152 دولة وعارضته 5 دول، فيما امتنعت عنه 12 دولة من بينها الجزائر وإيطاليا. فرغم أنه لم يرق إلى صف المعاهدة وغير ملزم بحسب القانون الدولي لكنه أثار مخاوف حول المسؤولية الجماعية التي قد تقع على البلدان التي ليس لها صلة بالهجرة غير الشرعية في ليبيا. إضافة إلى عدم التفرة بين

¹ محمد أحمد أبو زيد، "الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن القومي الليبي 2011-2017". (رسالة ماجستير في ع.د. جامعة الشرق الأوسط، السنة الدراسية 2019). ص.80.

² نفس المرجع، ص. 82.

³ Pascal boniface, "la géopolitique" ; 50 fiches pour comprendre le monde, 8Ed (paris: Ed Eyrolles, 2022), p.199.

⁴ Thomas gomart, "guerres invisibles" : nos prochains défis géopolitiques, (Paris : Ed Tallandier 2021), p.p. 128/130

المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، واعتماد ليبيا على قاعدة بيانات سرية مختلطة بين الهجرة الاقتصادية والهجرة الإنسانية ، لذا كل الدول التي تحفظت كانت مخاوفها أمنية بالدرجة الأولى.¹

- **تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي:**

تسببت الهجرة غير الشرعية في تعقيد الأزمة الاقتصادية في ليبيا بسبب التكاليف المرتفعة لإيواء وإعاشة المهاجرين غير الشرعيين في مراكز الإيواء وتوفير الرعاية الصحية لهم، وفقدان ليبيا لمستحقات المهاجرين لصالح عصابات التهريب ، حيث تحصل الجماعات المهربة على 100 جنيه إسترليني من كل مهاجر مقابل عبور نقاط التفتيش، وسيطرة المسلحين على الاقتصاد الليبي.²

أما على الجانب الاجتماعي، فقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى ظهور قيم وممارسات اجتماعية تتنافى مع تقاليد وعادات المجتمع المحلي الليبي، وانتشار ظاهرة أسواق العبيد وعمل السخرة، التعذيب والاعتصام في مراكز الاحتجاز، وزيادة معدل الجريمة بسبب ارتفاع البطالة ونقص الغذاء، وانتشار الأمراض المعدية في المجتمع الليبي كالإيدز والوباء الكبدى.³

• ثانيا: على المستوى الإيطالي :

في إطار استمرار الحرب في ليبيا، فقدت إيطاليا الكثير من نفوذها في ليبيا لصالح الدول أخرى على غرار فرنسا، بريطانيا، ألمانيا والولايات المتحدة، ومقابل تقلص مكاسبها في ليبيا ارتفعت تكاليفها في مواجهة تدفقات الهجرة غير الشرعية التي كان أثرها مباشر على أمنها القومي.

- النتائج الأمنية:

تصنف إيطاليا الخطورة الأكبر من هذه التدفقات للهجرة في الإرهاب العابر للأوطان، بانتقال الجماعات الإرهابية المتطرفة عبر الهجرات السرية إلى أراضيها، ثم الانتشار في الفضاء الأوروبي؛

1 المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة، الميثاق العالمي للهجرة المؤمنة 2018، عبر الرابط

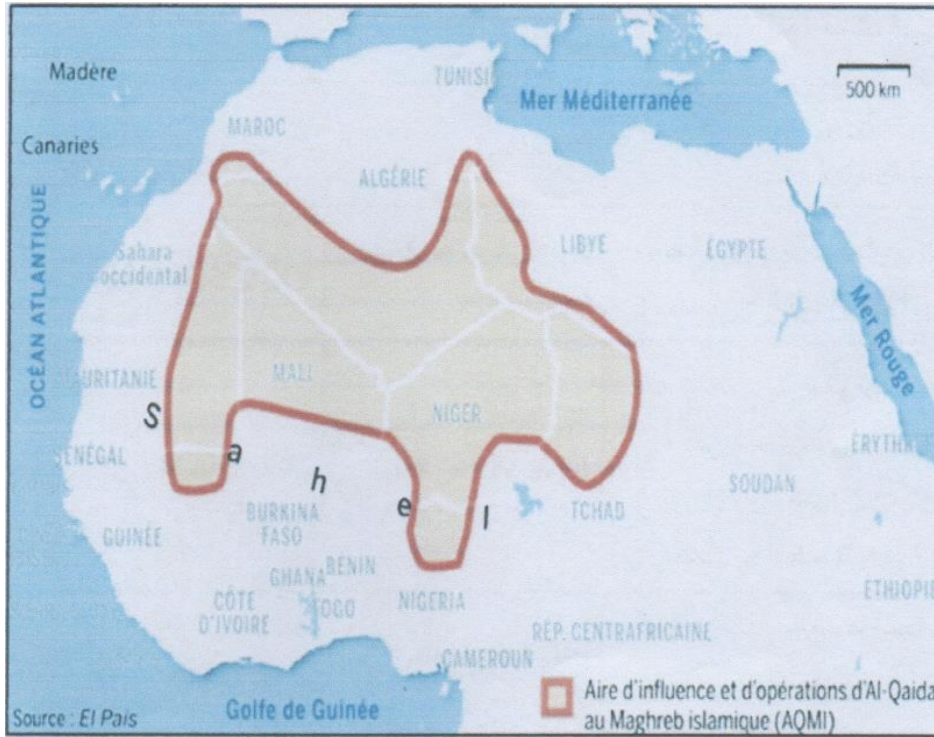
<https://www.ohchr.org/ar/migration/global-compact-safe-orderly-and-regular-migration-gcm>

² محمد أحمد ابو زيد ، مرجع سابق، ص 63.

³ محمد أحمد ابو زيد ، مرجع سابق، ص 68.

إما على شكل خلايا نائمة؛ أو على شكل (الذئب المنفردة). وعليه سعت إيطاليا منذ بداية الأزمة الليبية إلى دعوة الاتحاد الأوروبي لتحمل الأعباء وتكلفة الأمنة إلى جانبها. أما عن المسؤولية الليبية في تصاعد عدد ونشاطات التنظيمات المتطرفة في منطقة الساحل وشرق إفريقيا، فتتلخص في إيصال الأسلحة الثقيلة و مضادات الطيران لهذه التنظيمات مما عزز من قدراتها القتالية والتنظيمية، كما أثبت ذلك فعالية أنشطتها التخريبية. وبالموازاة مع هذه التنظيمات تكونت جماعات دينية أخرى أقل منها تنظيماً لكن أكثر فعالية، أشهرها الجماعة الليبية الإسلامية، وأنصار الشريعة¹، والجماعة السلفية للدعوة والقتال الموريتانية، إضافة للجماعة الإسلامية في صحراء سيناء المصرية التي ترتبط بولاءات خارجية وتتبنى الفكر الراديكالي، وقد تمارس مبدأ التراضي في تحصيل الموارد مما سييسر عليها الانتشار عبر الوطني كما توضحه الخريطة الموالية:

الخريطة رقم 5: مراكز شبكات القاعدة في شمال أفريقيا²



Source : “nouveaux défis sécuritaire en Afrique du Nord, N*2012”

¹ JeuneAfrique.com : « **Terrorisme ; la poudrière Libyenne** », Jeune Afrique. 11/03/2013.

² Laurence aida ammour, “nouveaux défis sécuritaire en Afrique du Nord, N*2012”. Sur site : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/22033/210464FrSum.pdf>

Accédé Le 05/05/2022.

فايطاليا ترى في ليبيا بالدرجة الأولى وشمال أفريقيا بوابة لتسلل الجماعات المتطرفة إلى أراضيها، وهذا تخوف مؤسس على حجم الضربات الإرهابية التي تعرضت لها أوروبا (هجمات باريس، مدريد و لندن). كما أثارت الجدل إذ يذهب بعض المشككين إلى القول بعجز الجماعات الإرهابية التي تنشط في بلاد الساحل الأفريقي وشمال أفريقيا بالقيام بأعمال العنف من وراء البحار، غير أن الرأي العام الإيطالي والأوروبي عموماً يؤمن بالبيانات الإعلامية ويتأثر بالإعلام، لاسيما المحسوب على هذه الجماعات المتطرفة التي تتبنى كل ما ينسب إليها، وبالتالي يجد دعاة الأمنة في السياسات الإيطالية والأوروبية لهم شرعية لتشديد الإغلاق والتضييق على المهاجرين غير الشرعيين ومراقبة النظامين بصرامة، لأن المصلحة العليا وتأمين الحدود من أي اختراق يعد من أولويات الأمن الوطني.

وعليه فإن التدخلات الأمنية في شمال إفريقيا وبلاد الساحل الإفريقي في تزايد مثل خطة (Pan sahel) الأمريكية التي خصصت 100 مليون دولار للجزائر المغرب، النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا و ليبيا لاحتواء الظاهرة ومكافحة الجريمة عبر الوطنية والهجرة السرية.¹

- النتائج الصحية:

معظم المهاجرين غير الشرعيين يحملون أوبئة أو أمراض كالإيدز، الملاريا، والتهاب الكبد الوبائي، والتي تعد أمراض سريعة العدوى، وبعضها تجاوزته المنظومة الصحية الإيطالية والأوروبية لكنها تعود بقوة كمشاكل صحية جديدة في إيطاليا تتطلب حشد الإمكانيات المادية والطبية لعلاجها.

- النتائج الاقتصادية :

تتمثل في حرمان خزائن الدولة من رسوم العبور والدخول التي تذهب لصالح شبكات التهريب، بالإضافة إلى تكلفة الإحتجاز والرعاية الصحية والترحيل وإعادة الإدماج لمن تتوفر فيهم شروط الهجرة الانتقائية أو طالبي اللجوء.

- النتائج الاجتماعية:

تساهم الهجرة غير الشرعية في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة الناجمة عن أزمة 2009 وجائحة كوفيد 19، وعودة مظاهر الحاجة والبؤس إلى النسيج الاجتماعي والعمراني الإيطالي بعودة بيوت الصفيح وظاهرة التسول مع ما تحمله من مظاهر لا حضارية للمدينة الأوروبية.

¹ امينة رحال: "التحديات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط"، (الدوحة ; مركز الجزيرة للدراسات، 2021). ص.70.

- النتائج الثقافية :

ممثلة في الخوف من مسخ الهوية الأوروبية واضمحلالها جراء هذه التدفقات من مختلف الأعراق اللغات والهويات، وهذا الطرح تتبناه الأحزاب المتطرفة الشعبوية، وترفع من جاهزية المجتمع لرفض الآخر بتغذية العنصرية وعودة شعار (من أنت؟) الذي يعتبر جوهر التفرقة الاجتماعية الرفضية لإدماج المهاجرين وطالبي اللجوء ممن تتوفر فيهم الشروط التأهيلية، كما حدث إثر تسوية إيطاليا في 21 أبريل 2020 لمئات آلاف المهاجرين غير الشرعيين الذين ساهموا في استمرارية الاقتصاد المحلي جراء كوفيد19،. حيث أشارت إيطاليا أن الخطوة جاءت في إطار مكافحة الجريمة والاسترقاق و السوق السوداء في الوظائف و إحتراما لقوانين منع الطرد التعسفي في التشريعات الأوروبية¹، رغم معارضة اليمين المتطرف الذي يعارض مثل هذه الإجراءات، بحجة أن الهويات والثقافات نتاج قرون من التاريخ والانتماء، ولن تزول ببساطة بمجرد توقيع مرسوم رئاسي. ويبدو أن الهزات الاقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من آثار هو المبرر لهذا السلوك العدائي الداعي إلى توظيف ورعاية العنصر المحلي لا الأجنبي خاصة إذا كان من الثقافة المخالفة. و عند إجراء مقارنة نجد الجدول الإحصائي التالي يعكس تطور تعداد السكان في أفريقيا وأوروبا خلال 30 سنة قادمة².

¹ Yannick Lécuyer : "l'essentiel de la Convention européenne des droits de l'homme", (Paris : Ed Gualino Lextenso, 2022). P.150.151.

²Pascal Boniface : "la géopolitique" ; 50 fiches pour comprendre le monde, "les relations internationales expliquées à tous", (Paris : Ed Armand colin,2022), 6 Éd, p.249.

الجدول الإحصائي رقم 4 : توقعات تطور تعداد السكان في أفريقيا وأوروبا خلال 30 سنة قادمة.

2040		2030		2020		
%	عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	القارة
25.5%	2489 م ن	19.2%	1688 م ن	17.2%	1340 م ن	أفريقيا
7.3%	710 م ن	8.6%	741 م ن	9.59%	770 م ن	أوروبا

Source : Pascal Boniface : "la géopolitique".

فمن خلال استقراء الجدول يبدو جليا أن إفريقيا سوف تتفوق عدديا من حيث السكان في العقود الثلاثة القادمة، ومخاوف الاكتساح الديمغرافي نحو أوروبا تظل قائمة.

المبحث الثاني: الجهود الليبية الإيطالية لإدارة الهجرة غير الشرعية :

أدرت كل من ليبيا وإيطاليا إن تقاذف المسؤوليات لن يغيّر من جوهر الأزمة التي يواجهها الطرفان، وأن لا سبيل لتجاوزها أو على الأقل لتحديد عواقبها سوى التعاون، التنسيق، والبحث عن أرضية تفاهات مشتركة قد تُقضي إلى اتفاقيات أو معاهدات ملزمة.

المطلب الأول: الآليات القانونية للحد من الهجرة غير الشرعية.

إن كل الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة في الإطار الثنائي بين ليبيا وإيطاليا أو في الإطار المتعدد الأطراف الأورو مغاربي تحمل في بنودها ذلك البعد الأمني الذي يغطي على بقية الأبعاد، لأن تفاهات الهجرة غير الشرعية مع مرور السنوات زرع أمن إيطاليا كدولة مستقبلة وليبيا كمنطقة عبور واستقرار.

أولاً: الاتفاقيات الثنائية الليبية الإيطالية:

سعى نظام القذافي منذ الثمانينيات لمعالجة ملف الهجرة غير الشرعية في الإطار الأفريقي قبل الإطار الأورو متوسطي، إدراكاً منه لحجم المخاطر القادمة من بلدان منشأ الهجرة فكانت عدة مؤتمرات ومنتديات أهمها¹:

- القمة الإفريقية لعام 1996 سيرت 17 سبتمبر 1996.
- القمة الإفريقية في الطوغو 13 جويلية 2000.
- القمة الإفريقية الاستثنائية في سيرت 2001.
- القمة الإفريقية الاستثنائية في أبوجا نيجيريا 26 أبريل 2001.
- القمة الإفريقية في واجادوجو (بوركينافاسو) 26 ماي 2005.
- القمة الإفريقية في دوربان 10 جويلية 2003.
- قمة الاتحاد الأفريقي في موزمبيق 10 ديسمبر 2003.

¹ قرارات رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية، مجلة المحارب. العدد 16، الطبعة 4، 2010. الرابط :

● قمة الاتحاد الأفريقي في سيرث 20 جوان 2009.

وقد حاولت ليبيا معالجة الظاهرة بتنسيق الجهود الأفريقية أولاً باعتبارها بلدان المنشأ، و إحداه سياسة خارجية و دبلوماسية افريقية موحدة ومشاركة قبل الانطلاق في المعالجة الأورومتوسطية، لتجاوز المفاوضات الانفرادية مع الاتحاد الأوروبي والتي هي أشبه بجلسات إقناع وإكراه، وإملاءات وشروط. كما سعى نظام القذافي إلى تفعيل مجلس السلم والأمن الإفريقي بإطلاق قوة أفريقية مسلحة مطلع 2010، الهدف منها مواجهة كل التحديّات الأمنية المحتملة إفريقيا والمستجدة كالهجرة والاتجار والإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية.

على الصعيد الأوروبي، سعت ليبيا إلى دعم طرحها بضرورة مساعدة الاتحاد الأوروبي في تحديث هياكل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الحوض الجنوبي للمتوسط وبلدان ما وراء الصحراء، مع تعديل قوانين الإتحاد الأوروبي بشأن الهجرة بين الضفتين، وضرورة تشاور دول شمال المتوسط مع دول جنوب المتوسط قبل وضع أي مخططات أو برامج لمواجهة الهجرة غير شرعية، وتفعيل الحوار الأوروأفريقي ضمن الإطار الإقليمي (الاتحاد الأوروبي - الاتحاد الإفريقي) لتجاوز غياب التجانس في الرؤى والمخططات.

وكان رد الفعل الأوروبي أن دعا في مسار لشبونة 7 ديسمبر 2007 إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ودفع الحوار الأوروبي الأفريقي وفق خطة طريق إنشاء صندوق خاص يمول من مساهمات طوعية أوروبية أفريقية وشركاء دوليين، وتشمل هذه الخطة:¹

- مساعدة أفريقيا على التنمية ودفع بنيتها التحتية؛
- رفع الاستثمارات الأوروبية في أفريقيا؛
- إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي وتشجيع الاستثمار المباشر داخل إفريقيا؛
- التحويل التكنولوجي وتبادل الخبرات؛
- معالجة المديونية الإفريقية؛
- ترقية حقوق الإنسان في أفريقيا.

¹ سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الجزيرة الإخبارية. «مؤتمر لشبونة هل من شراكة أوروبية أفريقية حقيقة؟» عبر الرابط :

وضمن هذه المحاور جاءت القمة الأفريقية الأوروبية المنعقدة في طرابلس 2010/11/30 وصفت ليبيا ظاهرة الهجرة غير الشرعية بأنها ليست مسألة ظرفية، بل ظاهرة لها جذورها التاريخية وأبعادها القارية والدولية. لكن بعيدا عن المؤتمرات الأوروبية والأفريقية كان ملف الهجرة ورقة ضغط يستعملها نظام القذافي ضد أوروبا كرد فعل على الحصار الأوروبي الذي فرض على ليبيا منذ 1992 إلى 2003 إثر قضية لوكربي.

جاء القرار الأممي 731 - 748 الصادر عن مجلس الأمن ليضع ليبيا تحت طائلة العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية، فنتيجة لتساهل القذافي مع تنقلات المهاجرين غير الشرعيين صوب إيطاليا وأوروبا استطاع أن يفك قيود العزلة الدولية تدريجيا عن ليبيا بدفع الدول الغربية إلى التنسيق مع ليبيا وفك القيود الدولية عنها. ويبدو أن هذه الإستراتيجية جاءت بنتائجها، فلقد ساهمت إيطاليا والاتحاد الأوروبي بإصدار القرار 150 الصادر عن مجلس الأمن سنة 2003 بتعليق العقوبات على ليبيا، وعملت إيطاليا على رفع الحظر الأوروبي على تصدير السلاح إلى ليبيا (المفروض من 1986 إلى 2003).¹ بهذا تمكنت ليبيا من الحصول على المعدات والأجهزة التي مكنتها من مراقبة حدودها من جديد والعودة إلى التحكم في التدفقات ما بين 2008 و2011.

وبغض النظر عن البعد السياسي في علاقة البلدين، فإن إيطاليا كانت حريصة على ترقية التعاون الأمني مع ليبيا، لأن ما وحد الرؤية بين البلدين هو تأثير الهجرة غير الشرعية على أمنهما. ورغم الاتهامات التي طالت البلدين في طريقة تعاملهما مع الظاهرة دون مراعاة حقوق الإنسان، إلا أن خط سير الاتفاقيات ظل نفسه سواء مع نظام القذافي أو ما بعد ثورة 2011، فإيطاليا واصلت عقد الاتفاقيات مع حكومة طرابلس الشرعية (غرب ليبيا) ومع حكومة شرق ليبيا المؤقتة، ومع الجماعات المسلحة الناشطة غرب ليبيا بتمويلها بالأسلحة والعتاد رغم عدم شرعية هذا الإجراء.² منذ توقيع معاهدة الصداقة والشراكة 2008 ومذكرة التفاهم المشتركة 2017 لم تتوقف الزيارات الرسمية والمشاورات بين الطرفين في الإطار الثنائي والمتعدد الأطراف (مع تونس 2011 ومصر 2012)، تصديقا للرؤية الليبية بأن الظاهرة إقليمية تتطلب تنسيق جهود جميع الأطراف، رغم أن ما يعرقل بعض إجراءات هذه الاتفاقيات عدم توافقها مع بعض المواثيق الدولية على غرار الاتفاقية

¹ موقع سويس الإخباري، " لوكربي: اعتراف ليبيا وتعويض الضحايا" <https://bit.ly/3yfk2xK>

² مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، " تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الإيطالية الليبية"، السياسية الدولية. العدد 212- أبريل 2018- المجلد 53. ص.59.

الدولية للأجانب لعام 1951 التي رفضت ليبيا توقيعها وتتص هذه الاتفاقيات على عدم طرد أو ترحيل أي وافد كان ضحية لعميل الاضطهاد* ممن تتوفر فيهم شروط المهاجر اللاجئ.

وأهم الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها إيطاليا والأطراف الليبية هي اتفاقية روما 31 ديسمبر 2000، اتفاقية طرابلس 29 ديسمبر 2008، مذكرة التفاهم طرابلس 2011. وتتمثل أبرز هذه الاتفاقيات في معاهدة الشراكة والصداقة 2008 ومذكرة التفاهم الإيطالية الليبية 19 فبراير 2017.

- معاهدة الشراكة والصداقة 2008: تضمنت معاهدة الصداقة والتعاون بين ليبيا وإيطاليا لعام 2008 عدة مجالات¹، ونصت فيما يتعلق بمكافحة الهجرة غير الشرعية المادة 19 من المعاهدة على: تعاون الطرفين في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية، وأن يعمل الطرفان على إنجاز منظومة لمراقبة الحدود البرية الليبية تعهد إلى شركات إيطالية تتوفر لديها الاختصاصات الفنية اللازمة، وتحمل إيطاليا 50% من التكاليف على أن يتكفل الإتحاد الأوروبي بتحمل الـ 50% المتبقية.

إن ما يلفت الانتباه في هذه المعاهدة أن تكاليف أمنة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وقعت على عاتق إيطاليا والإتحاد الأوروبي دون تحميل الطرف الليبي ذلك، وهذا ما يظهر أن ليبيا وظفت ورقة الهجرة غير الشرعية في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تمت بين ليبيا والمفوضية الأوروبية، من خلال إسقاط كل التكاليف المالية واللوجستية عن الطرف الليبي.

أكدت الإحصائيات حسن نوايا ليبيا إثر تراجع تدفقات المهاجرين سنة 2008-2010-2011 بفضل التدابير المتخذة من الطرفين، إذ مارست الدولتان سلطتها الحدودية بصرامة في حدّ التدفقات إلى حين.

* عميل الاضطهاد: مصطلح قانوني يدل على كل طرف سواء افراد- حكومات- منظمات- جماعات مسلحة فرضت على مجموعة بشرية الفرار والنزوح واللجوء.

¹، «بوابة إفريقيا الإخبارية»: «نص معاهدة الصداقة بين ليبيا وإيطاليا سنة 2008» عبر الرابط: <https://bit.ly/3OJ7KTF> تم النشر في / 2021/04/07. تمت المشاهدة في 2022/04/05.

- مذكرة التفاهم الإيطالية الليبية 19 فبراير 2017: ثاني أكبر اتفاق والذي أسفر عن توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر ومحاربة الإرهاب. تم تجديده في 3 فيفري 2020 دون إدخال أي تعديلات على نصوصه السابقة¹، وأهم ما جاء فيه:
 - تأكيد سلامة ليبيا واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛
 - إنشاء مراكز عمليات مشتركة لتحديد مهربي المهاجرين والمتاجرين بالبشر؛
 - تسهيل التعاون بين خفر السواحل وإدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية والنائب العام الليبي وأجهزة إستخبارات البلدين؛
 - التأكيد على الإلتزامات الإنفرادية؛
 - تعزيز أمن الحدود وإدارة ومراقبة الحدود؛
 - اعتراض قوارب المهاجرين وإعادتهم إلى الأراضي الليبية؛
 - إنشاء وتمويل صندوق إيطالي للبلدان الإفريقية المصدرة للمهاجر.
- لاقت هذه المذكرة اعتراضات شديدة من طرف المنظمات الحقوقية والإنسانية ومن طرف مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لأنها أسفرت عن انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان ما بين 2017 و2020. وإثر تمديدها لثلاث سنوات أخرى سنة 2020 لم تدخل عليها أي تعديلات. ويؤخذ عليها تعارض بعض موادها مع القوانين الدولية، على سبيل المثال يتم اعتراض المهاجرين في المياه الدولية دون وجه حق، وهذا يتعارض مع قانون البحار والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان كالحق في عدم الإعادة القسرية والطرده الجماعي.²

¹ منظمة التعاون الإسلامي " نص مذكرة التفاهم 2017 بين ليبيا و إيطاليا" عبر الرابط : <https://bit.ly/3Oke1yJ>

تمت المشاهدة في 2022/04/05

² « SOS Méditerranée » <https://bit.ly/3xVOM5J> , accédé le 01/06/2022.

كما أن المادة 1 من البند (ج) نصت على إلحاق حرس الحدود وخفر السواحل بوزارة الدفاع وإلحاق الأجهزة والإدارات ذات العلاقة بوزارة الداخلية، بمعنى أن التعامل مع المهاجرين غير النظاميين سوف يكون بالأدوات الصلبة، مما يسفر عن مزيد من الانتهاكات لحق طالبي اللجوء والفارين من الحرب و مناطق النزاعات. في حين تنص المادة 2 من البند 5 على تعاون ليبيا مع المنظمات الحقوقية فقط المعتمدة في ليبيا أو المعترف بها من ليبيا للمساعدة على إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، وهذا ما تعتبره هذه المنظمات خرقاً للحق في الهجرة المكفول دولياً.

إن ما يؤخذ على هذه المذكرة السارية المفعول أنها جاءت في 8 مواد مغيبّة للأبعاد الإنسانية و لم تراع حقوق المهاجرين غير الشرعيين، وركزت على تكثيف التعاون والتنسيق الأمني بين إيطاليا وليبيا بشأن الهجرة غير الشرعية. كما تساهلت في الشق القانوني تجاه تجار البشر إذ نصت المادة 6 منها على مفهوم إستبدال الدخل للقائمين على أشكال التهريب والإتجار دون تجريم صريح لهذه الأفعال، بحيث جرم فعل الهجرة السرية لكن لم يجرم فعل التهريب والاتجار و المطالبة بالفدية و دفع الفدية في حالات الاختطاف القسري للمهاجرين. إن ما يجعل الكثير من الخروقات خارج نطاق المراقبة هو عدم توقيع ليبيا الاتفاقية الخاصة باللجوء لعام 1951 ولا البروتوكول الملحق بها لعام 1967، وبهذا فإن نشاط المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة يتعرض إلى التضييق بسبب غياب قانون وطني للجوء في ليبيا، وكذا بسبب عدم تعامل ليبيا مع العديد من المنظمات الحقوقية والإنسانية في العالم خاصة منذ 2011 و التضييق على أنشطتها.¹

لكن هذا الفراغ القانوني لا يعفي ليبيا من مسؤولياتها الإنسانية، فهي تعد طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وطرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية

1 . تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مفوضية الأمم السامية لحقوق الإنسان- "تقرير حول انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا ديسمبر". 2016. صص 2-3.

الاجتماعية والثقافية، وطرفا في اتفاقية مناهضة التعذيب وسوء المعاملة والتمييز العنصري، وطرفا في بروتوكول حقوق المرأة والطفل خاصة عدم إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة أو بيعهم و استغلالهم في أنشطة غير مشروعة.¹

ثانيا: الاتفاقيات المتعددة الأطراف :

1: على مستوى ايطاليا :

باعتبارها دولة مؤسسة للاتحاد الأوروبي كانت إيطاليا من أولى الدول التي وقّعت على اتفاقيات جماعية للهجرة في الإطار الدولي وفي الإطار الأوروبي، هذه الأخيرة التي يمكن عرضها فيها ما يلي:²

- اتفاقية شنغن 1985 والتي تنص على حرية التنقل داخل الفضاء الأوروبي مع الغلق الخارجي وإنشاء نظام أمني للمراقبة والذي يعتبر أول نظام أمني صارم في مواجهة الهجرة.
- إتفاقية دبلن 1990 لوضع قواعد اللجوء السياسي وآلياته.
- معاهدة ماستريخت 1992 والتي تنص على أن المواطنة الأوروبية مبنية على حرية التنقل والاستقرار والعمل لمواطني الاتحاد فقط (المادة 8).
- مسار برشلونة 1995 والذي ينص على أن الهجرة تناقش ضمن إشكالية التعاون المشترك، لكن هجرة الجنوب نحو دول الشمال (الاتحاد الأوروبي) تعتبر مشكلة أمنية.
- معاهدة أمستردام 1997 والتي تنص على أن قرارات الاتحاد الأوروبي حول الهجرة واللجوء ترتقي إلى الصف الأول من القرارات التي يتعين اتخاذها، وتنص المادة 13 على مختلف العوامل المميّزة لظاهرة الهجرة والتي يتعين على الدول مواجهتها.
- المؤتمر الأوروبي (Tam peré) بفنلندا 1999 والذي ينص على وضع أسس جديدة موحدة للتعامل مع الهجرة، والتخلي عن فكرة الحظر الشامل لصالح فكرة الهجرة الانتقائية.
- إنشاء نظام اليقظة الخارجية (sive) لعام 2002 لمراقبة الحدود الأوروبية.

¹ نفس المرجع.ص.9.

² Catherine wihtol de wenden :”Atlas des migrations”(Paris : ed autrement ,2020). p35

- إنشاء اتفاقية دبلن 2003 لتعديل حق اللجوء وآلياته.
- إنشاء وكالة (فرونتيكس) لمراقبة الحدود الخارجية الأوروبية 2004 ووضع برامج التنسيق الأمني لشرطة الحدود.
- إعلان الكتاب الأخضر الأوروبي عام 2005 والذي ينص على ضرورة التعامل بعقلانية مع ملف الهجرة، أخذاً بعين الاعتبار شيخوخة المجتمعات الأوروبية وعليه ضرورة إعادة فتح الحدود.
- معاهدة لشبونة 2007 واعتبار الهجرة الانتقائية ضمن الهجرات غير الرسمية مكسباً للجماعة الأوروبية.
- الحلف الأوروبي حول الهجرة واللجوء، عام 2008 والذي نص على التعاون الأوروبي في مراقبة الحدود الخارجية وتنظيم الهجرة غير الشرعية حسب قدرات الاستيعاب كل دولة عضو، مع إعادة ترتيب عودة غير المرغوب فيهم من المهاجرين، دعم أطر التعاون والمساعدة على التنمية في دول الجنوب.
- تأسيس مكتب استقبال اللجوء (EASO) في مالطا عام 2011.
- معاهدة دبلن 2003 حول تعديل إجراءات اللجوء والدخول إلى التراب الأوروبي.
- إعادة توقيع التوافق الأوروبي حول الهجرة واللجوء سبتمبر 2020.

2: على مستوى ليبيا :

كانت ليبيا من أولى الدول العربية التي وقعت اتفاقيات وبروتوكولات مكافحة الهجرة غير شرعية والجرائم المرتبطة بها، أو التي تتقاطع معها كالاتجار بالبشر الإرهاب الدولي والاسترقاق. وطيلة فترة حكم نظام القذافي أبدت ليبيا قدراً معتبراً من احترام تعهداتها الدولية لاسيما وأنها كانت من البلدان المستقبلة للهجرة (بلد استقرار)، ومنظمة لحركة العمالة الأجنبية باحترافية عالية إلى غاية 2011. ومن الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها ليبيا يمكن ذكر الآتي:

● اتفاقية حوار 5+5: المعلن عنها سنة 1990 والذي وقعته دول المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، تونس، موريتانيا، والمغرب) ودول الشمال المتوسط (إيطاليا، فرنسا، مالطا، إسبانيا، والبرتغال) والذي تناولت ثلاث محاور رئيسية للتعاون المحور الاجتماعي/الاقتصادي والمحور الأمني. ويعد اتفاق شامل لمعالجة الهجرة غير الشرعية، إذ نص المحور الأمني على حماية مركب الأمن الإقليمي المغاربي والأوروبي والتركيز على المسائل التي تفرق جميع الأطراف، وذلك بتعزيز أنشطة الفرق الأمنية جوا وبحرا؛ وترصد الظاهرة ومراقبتها؛ وتحديد كل ما هو على علاقة بها كإخلاء الإرهابية النائمة ومسائل الاتجار بالبشر؛ مع إيلاء البعد الإنساني أهمية بترقية التربية والتكوين؛ وحماية التراث الإنساني الحضاري لكل الفئات المهاجرة باعتبار هذه العوامل من العوامل المساعدة على الاستقرار في البلدان الأصلية للمهجر، على أن تتحمل الدول الموقعة على الاتفاقيات الأعباء المشتركة.

كما لم تغفل هذه الاتفاقية الشق الاقتصادي الذي ينص على مسائل الرسوم وضرائب العبور لأن الهجرة غير الشرعية من شأنها حرمان دول المنشأ ودول الاستقبال من تحصيل هذه الحقوق ذات الأثر الاقتصادي على ميزانيات الدول المعنية ولا يزال منتدى 5+5 إلى يومنا هذا يتناول هذه المواضيع.

● اتفاق الشراكة الأورو متوسطية 1995 : هو اتفاق شمل كذلك دول المغرب العربي وتصلح على تسمية هذا الاتفاق بمسار برشلونة، والذي تناول بالتفصيل ملف الهجرة غير الشرعية وقضايا المهاجرين وحقوق الإنسان.

● المصادقة على التعاون مع الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود: (Frontex) في إطار اتفاقية دبلن لسنة 2000، ودبلن لسنة 2001 والتي بموجبها كانت ليبيا أول حاضنة لمراكز احتجاز المهاجرين المبعدين خارج أوروبا، قصد إعادة توجيههم إلى بلدانهم الأصلية، وتعد حاليا ليبيا 18 مركز احتجاز.

● اتفاقية الجوار الأورو متوسطي 2000: وهي الموقعة استثنائيا بين ليبيا وإيطاليا لسنة 2000 تطورت عام 2003 إلى بروتوكول تعاون أمني، إذ تشرف إيطاليا على إعداد وتدريب حرس الحدود مع تمويل برامج احتجاز المهاجرين غير شرعيين، والتعهد الليبي

بإعادتهم إلى أوطانهم) ليبيا تعيد الوافدين إليها ومن استطاعوا العبور إلى إيطاليا تتكفل بإعادتهم إيطاليا وتسقط المسؤولية عن ليبيا)

أما على المستوى الداخلي، فقد نصت القوانين في ليبيا على:

- ضرورة التزام الشخص الذي يأوي أجنبيا حتى على سبيل المجاملة والضيافة بإبلاغ الشرطة والحرس الوطني بمكان إقامته، وإلا يقع تحت طائلة العقوبات الجنائية كالسجن أو دفع غرامة مالية ثقيلة.
- منح رب العمل السلطة التقديرية في توظيف العمال المهاجرين وتسوية ملف إقامتهم ما لم تتعارض هوياتهم مع موانع أمنية، وهذا أمر تكتنفه بعض الضبابية لأن السلطة التقديرية تخضع لعوامل ذاتية، وقد تخضع لضغوطات الفساد الإداري كما هو الحال في قوانين الترحيل والإعادة إلى الحدود.
- يقع على عاتق رب العمل القائم بتسوية شؤون المهاجرين دفع تكاليف الإيواء والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، لكن الممارسة بيّنت أن أرباب العمل يتملصون من هذه الالتزامات، مما يرمي سنويا بمئات المهاجرين من وضع المهاجر الشرعي إلى وضع المهاجر غير الشرعي .
- وضع أولويات لمواضيع العودة الطوعية لمن يرغب في ذلك بتسهيلات¹، كل هذه الإجراءات كانت تخضع للتمويل الإيطالي والأوروبي تتلقاه ليبيا، وهو لا يخضع ل ضمانات واضحة ولا مساءلة خاصة بعد الأزمة متعددة الأوجه التي تعيشها ليبيا جراء الانهيار المؤسساتي.

تنص القوانين الليبية أيضا عند ترحيل المهاجرين غير الشرعيين أن يكون ذلك قسريا دون تمكينهم من المثل أمام القضاء، وهذا ينتقص من حقوقهم التي تنص عليها المواثيق الدولية كالحق في الطعن لاسيما لطالبي اللجوء، أو لمن أُعيدوا من أعالي البحر (وهي منطقتهم الدولية خارج السيادة) الأمر الذي تقوم به إيطاليا دوما ويصاحب قرار الإعادة إلى الحدود حظر العودة إلى البلاد المضيفة مستقبلا.

¹ مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والعشرون، البند 3 من جدول الأعمال. عبر الرابط : <https://bit.ly/3HRMM2L> تم النشر في 03/04/2014. تم الدخول في 19/05/2022

كما وقعت ليبيا على غرار جيرانها في المغرب العربي اتفاقية إعادة القبول لرعاياها المهاجرين غير الشرعيين، بحيث تلتزم الدولة بإعادة استقبالهم ودمجهم، وهو الملف المثير للجدل بين ضفتي المتوسط بسبب ضبابية تعريف هؤلاء الرعايا لاسيما مزدوجي الجنسية أو عديمي الجنسية أو رعايا (الدولة الثالثة) الذين عبروا من التراب الليبي، وهل يتم إعادتهم إلى بلد العبور أو بلد المنشأ.¹

¹ نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: السياسات الليبية الإيطالية للحد من الهجرة غير الشرعية.

ركزت كل المفاوضات الليبية الإيطالية في إطارها الثنائي على آليات استتباب الأمن وعودة هيبة الدولة، وهذا طرح عقلاني إلى حد كبير لأن إعادة بناء الدولة هي أول خطوة نحو فرض سيادة الدولة، وبالتالي القدرة على مواجهة كل أشكال التهديدات التقليدية واللاتماتلية التي استجدت طيلة سنوات الأزمة السياسية والفراغ الأمني.

أولاً: السياسات الليبية:

قامت ليبيا بتوقيع مذكرة تفاهم للحد من تدفقات المهاجرين مع إيطاليا في 3 جويلية 2003 غير أن هذه المذكرة جمدت بفعل ثورة 2011، إدراكاً من ليبيا أن إصلاح الخلل يبدأ بمعالجة الانفلات الأمني الداخلي والإجراءات القانونية المنظمة للهجرة . سعت ليبيا لإعادة مأسسة الأجهزة الأمنية بمساعدة المجتمع الدولي تحت الرقابة الأممية في الاجتماع المنعقد في لندن جانفي 2012 ، والذي جاء فيه ما يلي:¹

• الجانب الأمني :

- إعادة دفع المستحقات المالية للمؤسسات الأمنية الليبية بعد التجميد الذي طال الأصول الليبية عقب الثورة؛
- إعادة انتشار الوحدات الأمنية على أهم المنافذ البحرية والبرية والجوية معززة بقوة دولية؛
- تزويد الحدود بالمعدات والتقنيات المعاصرة المجهزة بأحدث التقنيات؛
- إعادة بعث قاعدة الاستعلامات والمعلومات وشبكات التنسيق بينها في ليبيا؛
- تكوين فرقة خاصة لحماية المؤسسات العامة ذات الصبغة الإستراتيجية مثل البنوك، المصارف، المؤسسات الاقتصادية، محطات الكهرباء وقطاع المواصلات؛
- تكوين فرقة أمنية هجينة رسمية وغير رسمية لإعادة الأمن والحزم وفرض النظام؛
- إنشاء معاهد التدريب لمنتسبي الأمن؛

¹ احمد الزروق الرشيد، 'إشكالية التدخل الدولي في ليبيا' ، مجلة مدارات سياسية، عدد 6، سبتمبر

- تعديل القوانين الأساسية لمنتسبي الأمن ورفع أجورهم ومعاشاتهم لاجتثاث الرشوة ؛
- إنشاء أجهزة حماية ومراقبة السفارات والقنصليات ومقرات المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لاسيما في تعاملهم مع المهريين؛
- إعادة بعث المباحث الجنائية والمباحث العامة وفرق تعقب الجريمة المنظمة وكل ما يمس بأمن الدولة؛
- قيام الأجهزة الأمنية بمناورات دورية حقيقية بالتنسيق مع القوى الأمنية الإيطالية.

• الجانب الاجتماعي:

عملت ليبيا في إطار حكومة الوفاق الوطني الشرعية بطرابلس على إيلاء أهمية للمناحي الاجتماعية، كمرحلة حتمية لتجفيف منابع الفقر ومنابع الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، ذلك أن معظم المهاجرين غير النظاميين الذي عبروا ليبيا تعرضوا للإسترقاق والعمل بنظام السخرة والابتزاز الجنسي مقابل الحصول على المبالغ التي يستكملون بها رحلتهم إلى أوروبا. فقبل معالجة وضعية المهاجرين واللاجئين وجب معالجة الخلل داخل المجتمع الليبي أولاً. وعليه عملت ليبيا بمساعدة من إيطاليا والمفوضية الأوروبية لللاجئين ببعث برنامج "الإنعاش والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية"، مدعوماً ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (P.N.U.D) ومنظمة الطفولة "اليونيسيف" لمد يد العون للفئات الهشة في المجتمع الليبي، ولمساعدة المهاجرين واللاجئين في انتظار إعادة توطينهم

• الجانب الاقتصادي :

عانى الاقتصاد الليبي من ظاهرة "الاقتصاد الريعي" الذي يعتمد على قطاع المحروقات، فبعد رفع التجميد عنه سنة 2016 عادت مداخيل المحروقات إلى الخزينة الليبية غير أنها لم تغطّي عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات¹. وبموازاة هذا القطاع الحيوي ينشط القطاع اللأشعري للسوق السوداء الذي ينشط فيه المحليون والمهاجرون السريون، لمعالجة هذه الظاهرة

¹ نفس المرجع ص.ص.105.100.

أقدمت حكومة الوفاق الوطني على إصدار مراسم تدعو فيها البنك المركزي الليبي لمحاربة السوق الموازية للعملة الصعبة التي تغذي كل الأنشطة اللامشروعة. فتم رفع الدعم عن الوقود ورفع الرسوم الحكومية على التحويلات الخاصة والتجارية مع رفع القيود على النقد الأجنبي، ومن شأن جميع هذه الإجراءات محاربة الأنشطة غير المشروعة التي سيطرت على هذه المجالات.¹

• الجانب السياسي :

فلقد قامت ليبيا بعدة محاولات لتجاوز الانهيار الأمني، كالاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 ديسمبر 2015² الذي نص على إعادة ضبط المبادئ الحاكمة للأمن القومي الليبي لإعادة بناء الدولة، والتي يمكن ذكر أهميتها فيما يلي :

- الالتزام بصياغة دستور دائم لليبيا وإعادة بعث مؤسسات الدولة؛
 - احترام حقوق الإنسان عن طريق بناء دولة القانون والمؤسسات؛
 - إدانة كافة الأطراف لكافة أشكال الاستبداد؛
 - الالتزام بمبدأ احترام القضاء واستقلاله والحرص على نزاهته وحياديته؛
 - الفصل بين السلطات الثلاث لضمان الشفافية؛
 - الالتزام باحترام السلطات والصلاحيات الممنوحة لحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة.
- من هنا ندرك أن مسار إعادة بعث الدولة الليبية لا يزال في مراحله الأولى، وأن عودة سلطة قوية بمؤسسات قوية مسار طويل يتطلب توافق الإرادة السياسية لجميع الأطراف. لكن ضعف السلطة وانعدام العقوبة يساهم في استمرار الانفلات الأمني، وبالتالي استمرارية الهجرة غير الشرعية طالما أن العنف السياسي في ليبيا مرده الأساسي أطراف دولية . فليبيا لا تزال تحت قبضة سلطتين مزدوجتين هما حكومة الوفاق الوطني الشرعية غربا (طرابلس)، وحكومة المنشقين المؤقتة شرقا (بنغازي)، ما عززَ طرح إيطاليا بشأن التدخل العسكري لحلف الناتو

¹ نفس المرجع ص.ص.106.108.

² أخبار الأمم المتحدة "الاتفاق المبرم برعاية الأمم المتحدة (الصخيرات 17 ديسمبر 2015)" عبر الرابط :

<https://bit.ly/3nmMPKt>

في ليبيا ورفضها عسكرة الصراع الليبي وتأكيدها على الحل السلمي. كما قامت إيطاليا بالمرافعة أوروبا ودوليا لتحديد سلطة المال والنفط في ليبيا حتى لا يستقوى بها طرف على آخر في الصراع، لأنها الضامن الوحيد لمعالجة مشاكل ليبيا وضمان عودة الأمن والاستقرار وإعادة بناء الدولة .

كما قامت الأمم المتحدة في إطار الإستراتيجية لعام 2017-2020 بصياغة برنامج يقوم على :

- العودة الطوعية للمهاجرين بتقديم مساعدات مالية خاصة لفئات النساء والأطفال القصر بدون مرافق.
 - معالجة النزوح بوضع برامج لتتبع حركة النازحين ونقاط استقرارهم.
 - وضع برامج إنفاذ في البحر وفي الصحراء.
 - تعزيز قدرات الوساطة وحل النزاعات داخل المجتمع المدني منذ 2016.
 - إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات والمسار الانتخابي على غرار انتخابات "المؤتمر الوطني" لعام 2012 - 2016 - 2020.
 - ترقية المجتمع المدني ليلعب دوره الجماهيري في العملية الانتقالية الديمقراطية من خلال الحوار وحل النزاعات بين مختلف الطوائف.
- في ظل استمرار انعدام الأمن الفردي والأمن المجتمعي والأمن المؤسسي يصعب تحقيق هذه البرامج الطموحة، في بيئة تعرضت للإغلاق السياسي لأكثر من 40 سنة تحت نظام القذافي، ثم تعرضها للانهايار الأمني والحرب الأهلية عشية كاملة .

ثانيا: السياسات الإيطالية.

قامت إيطاليا بمبادرات لدمج المهاجرين واللاجئين وفق شروط انتقائية في إطار "اتفاق كوتونو لعام 2020"، والذي ينص على إدماج البعض وإعادة ترحيل البعض الآخر. كما عملت إيطاليا والدول الأوروبية على وضع النظام الأمن المعلوماتي الموحد "SIVE" لمراقبة حاملي التأشيرات الرسمية ورخص العبور، وتتبع تنقلاتهم داخل الفضاء الأوروبي لتسجيل الخروقات الممكنة في الإقامة.

صادقت إيطاليا أيضا على اتفاقية "لاهاي" حول حق اللجوء لكن خارج الأقاليم الأوروبية، وهذه مناورة والتفاف على القانون الدولي كأن يكون من حق المهاجر غير الشرعي طلب اللجوء، لكن خارج الفضاء الأوروبي بعيدا عن الحدود الإقليمية للدولة التي يرغب الوصول إليها . وفي هذا الإطار فتحت مراكز إيواء اللاجئين في المغرب وليبيا والجزائر (أدرار - تمنراست) بالتنسيق مع المفوضية العليا للاجئين كما أعيدت طرح فكرة توطين المهاجرين في بلدان أخرى بأفريقيا بمقابل مالي يدفع للدولة المستقبلة.

وعلى صعيد آخر، رافعت إيطاليا وبعض الدول الأوروبية على أنها لا تدرس طلبات اللجوء التي يقدمها المهاجرون غير الشرعيين إلا إذا قدموها في بلدهم الأصلي للسفارات والقنصليات المعنية، وهذا التفاف آخر على حق اللجوء المضمون دوليا. فلا يمكن أثناء حالة الحرب والفوضى أن يمارس المهاجرون والمرحلون هذا "الترف الإداري" لصعوبة الوصول الآمن إلى هذه السفارات والقنصليات أصلا وطول مدة دراسة ملفاتهم. وكإجراء أولي لمعالجة ملفات المهاجرين قامت إيطاليا بتقليص مدة احتجاز طالبي اللجوء من 18 شهر إلى 6 أشهر، كأكثر تقدير كما طالبت بتوسيع مجال مياها الإقليمية، وهذا يتعارض مع قانون البحار . فإذا أجرينا مقارنة بين حجم الأنشطة التي أشرفت عليها وكالة "فرونتكس" منذ إنشائها لمراقبة الحدود وصدّ الهجرات وحجم التدفقات المهاجرة، نجد أنها عجزت عن احتواء الظاهرة رغم المبالغ الضخمة والاعتمادات المالية التي كلفتها أنشطتها، هذا لأن السياسات الأمنية لم تكن استباقية في معالجة الظاهرة من جذورها، ولا استشراف مآلات صناعة الحرب في الجوار الأوروبي الذي أشرفت عليه الدول الفاعلة في المنطقة (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا..).

ومن زاوية أخرى كان على إيطاليا وجيرانها الأوروبيين الاحتكام إلى لغة الأرقام، فحسب دراسة أقامتها الأمم المتحدة، سوف تفقد أوروبا خلال 50 سنة القادمة 43 مليون من سكانها أي 11 % من مجموع السكان وللمحافظة على القوى العاملة عليها استقدام 74 مليون نسمة في نفس الفترة. أي أنّ تدفقات الهجرة بمعدل واحد مليون سنويا هي ما تحتاجه أوروبا بالضبط.¹ فلماذا إذا المطالبة بإغلاق وصدّ المهاجرين وأمننة الظاهرة بدل التعامل معها من باب القانون الدولي الإنساني و من منطلق المنفعة الاقتصادية .

¹ Joseph Grimblat. « L'atlas des migrations », hors-série, le monde (Paris : 2009), p8-9

ويذهب البروفيسور François Héran المَخْتَص في شؤون الهجرة إلى فكرة المسؤولية السياسية التاريخية للغرب فيما يحدث بقوله : "إن الهجرة غير الشرعية هي صافي القيمة المحققة الخالص لتدخل الأمم الأوروبية في دول الجنوب مغربا ومشرقاً".¹ ويدعو إلى إحترام حقوق المهاجرين غير الشرعيين لأنهم في النهاية بهجرتهم يجيبون بطريقتهم على النظام العالمي القائم على اللأعدالة واللامساواة. نفس النظام هو صنيعه الدول الأوروبية (دول الاستقبال) وأي معالجة لهذه الظاهرة خارج هذه المقاربة لن تجدي نفعاً، لأن مفهوم الأمن لم يعد ضمن النطاق العسكري التقليدي، بل هو متعدد المضامين المترابطة فيما بينها والتي تفرض التعاطي معها جميعاً، ضمن معضلة أمنية مركبة على غرار الهجرة غير الشرعية ومفرزاتها، لأن البيئة الدولية متغيرة والحدود كذلك لم تعد ثابتة ولا تجد لها شرعية إلا على الخرائط.

وفي إطار إعادة التوافق السياسي في ليبيا عملت إيطاليا رفقة الجهود الأممية لجمع الفرقاء الليبيين على خريطة طريق، من شأنها تجاوز انسدادات المرحلة الانتقالية بدعم العمل السياسي وفق المنظور التالي :

- ضبط لجان صياغة الدستور 2014؛
- إخضاع المؤسسات السياسية للمساءلة؛
- تدعيم الحوكمة بين كل فواعل المجتمع السياسي؛
- إلزام المؤسسات السياسية بالعمل على منع نشوب الصراعات؛
- بناء ديمقراطية تشاركية ولا تقصي أي طرف .

على المستوى العملي، تعمل إيطاليا على تنسيق التعاون العملي وضبط الحدود مع الدول الأوروبية وليبيا من أجل التحكم في تدفقات الهجرة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والخبرات اللازمة في مجال حماية الحدود، والقيام بعمليات مراقبة وضبط تجريبها القوات البحرية الإيطالية ، وتسيير دوريات بحرية مشتركة مع القوات البحرية الليبية لمراقبة المياه الإقليمية

¹ Thomas Gomart : " guerres invisibles" : nos prochains défis géopolitiques (Paris : Ed Tallandier, essais.2021). P.129

للحد من الهجرة، ومشاركة القوات البحرية الإيطالية في تدريب القوات العسكرية التابعة لحكومة الوفاق الوطني والتعاون في مجال ضبط حركة المهاجرين¹.

بالإضافة إلى تعاون البلدين في الجانب الأمني والاستخباراتي ونشر قوات خفر السواحل في البحر المتوسط، وتزويد حرس الحدود الليبي بمعدات تقنية لمراقبة تحركات عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وتكثيف الزيارات على مستوى السياسيين والفنيين، واتفاق الحكومة الإيطالية مع الجماعات المسلحة في الغرب الليبي، خاصة طرابلس والزاوية وصبراتة بوقف الهجرة غير الشرعية مقابل مبالغ مالية².

كما أسفر اجتماع أعضاء اللجنة الليبية الإيطالية المشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب في سبتمبر 2017 (ضمّ وزير الداخلية الإيطالي ماركو مينيتي، ووكيل وزارة الداخلية عبد السلام عاشور، وضباط من وزارتي الداخلية والدفاع الإيطالية) عن الاتفاق حول:

- تحديد الاحتياجات التي تساعد إدارة أمن السواحل الليبية في تنفيذ المهام الموكلة لها في مكافحة الهجرة غير الشرعية والتهريب؛
- دعم مراكز مكافحة الهجرة في المناطق الجنوبية الحدودية والمجالس البلدية؛
- البدء الفعلي في تدريب منتسبي الإدارة العامة لأمن السواحل؛
- وضع آليات ترحيل المهاجرين غير القانونيين، بالتنسيق مع سفارات دولهم ومعاملتهم في مراكز الإيواء وفق معايير حقوق الإنسان الدولية³.

كما أقدمت السلطات الإيطالية على تشكيل غرفة عمليات مشتركة ليبية - إيطالية في طرابلس لمراقبة السواحل الليبية شمالاً، والحدود الجنوبية باستخدام طائرات بدون طيار وتدريب فرق حرس الحدود الخاصة، لمراقبة أنشطة الجريمة المنظمة وتهريب المهاجرين غير الشرعيين والجماعات الإسلامية، المتشددة خاصة تنظيم الدولة الإسلامية⁴.

¹ أحمد قاسم حسين، ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2018)، ص.7.

² مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سابق، ص. 59.

³ أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص.11.

⁴ محمد أحمد أبو زيد، مرجع سابق، ص.81.

الفصل الثالث:

آفاق إدارة الهجرة غير الشرعية في
العلاقات الليبية الإيطالية

إن نتائج الثورة الليبية التي أطاحت بنظام القذافي سنة 2011 غير مؤكدة و غير مكتملة بعد؛ لأن المرحلة الانتقالية لا تزال غير كاملة المؤسسة ولا الإجماع. فالعديد من الجماعات المسلحة ترفض عملية نزع السلاح التي قامت بها حكومة الوفاق الوطني والتي دعا إليها المجلس الوطني الانتقالي، كما أن الحرب الأهلية لا تزال تدور في نقاط التماس بين الحكومة الشرعية في طرابلس والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر في بنغازي وطبرق مما يفتح ملف الهجرة غير الشرعية العابرة لليبيا على كل الاحتمالات.

المبحث الأول : بدائل حل أزمة الهجرة غير الشرعية العابرة لليبيا.

رغم الإجراءات التي وضعتها كل من ليبيا وإيطاليا على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف كالإتحاد الأوروبي لمحاصرة تدفقات المهاجرين السريين، ظلت الظاهرة على حالها بين تراجع طفيف وارتفاع مفاجئ، فبحسب تصريحات مدير وكالة "فرونتيكس" لمراقبة الحدود في مقابلة مع وكالة الأنباء الإيطالية (اكي) "أن التهديدات التي تنمو في وعاء الهجرة غير الشرعية لم تنقلص"¹. وهذا إقرار صريح بعجز كل السياسات والآليات التي وضعها الاتحاد الأوروبي لمراقبة وتتبع ورصد الظاهرة، سواء من طرف وكالة "فرونطاكس" أو قوات "الأروفرس" البرية أو "الأورماغ" (euromar) البحرية، إضافة إلى عجز العمليات النوعية لتفتيش السفن المتوجهة من وإلى ليبيا في أعالي البحر، كبعثة مراقبة IRINI التي تأسست سنة 2020.

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أهمية العمليات التي نفذها خفر السواحل أن ظاهرة الهجرة تجاوزت كل التوقعات². فبحسب وكالة "فرونطاكس" أن عمليات العبور غير القانونية للحدود

1 . وكالة "أكي" الإيطالية "التهديد الإرهابي لم يتقلص" <https://www.adnki.net/AKI/?p=29822> ،

شاهد 23 أبريل 2022 ،

² المرجع السابق.

الخارجية قد ارتفعت في الربع الأول من 2022 إلى حد أقصى لم تشهده القارة منذ أزمة الهجرة لعامي 2016-2017.

المطلب الأول : فشل مقارنة الأمانة في حل الهجرة غير الشرعية.

لم تعد مقارنة الأمانة التي وضعتها الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية عبر ليبيا سواء ضمن الاتفاقيات الثنائية، أو الجماعية على النطاق الأوروبي، أو الأورو متوسطي ذات جدوى رغم الإجراءات الأمنية سارية المفعول منذ 1985 في اتفاقية شنغن، ولا برنامج Eurodac* أو برامج الترحيل القسري، إذ لم تستطع ثني المهاجرين السريين عن محاولاتهم. فلقد فشلت كل تكهنات السياسيين وأظهرت برامجهم قصورا في فهم الظاهرة ، حيث كان يراهن هؤلاء على أن تسهيل حركة التنقل داخل الفضاء الأوروبي سوف تضاعف من تنقلات المواطنين الأوروبيين، وأن مراقبة الحدود الخارجية سوف تثني عزيمة المهاجرين الأجانب، لكن تأكد مع التحولات السياسية لثورات الربيع العربي خاصة ، أن المعطى خاطئ ؛ فلا المهاجرون السريون أحجموا عن المحاولة، ولا المواطنون الأوروبيون ضاعفوا من تنقلاتهم داخل الفضاء الأوروبي¹.

رغم توقع المدير التنفيذي لوكالة فرونتكس فابريس ليجري تراجع تدفقات المهاجرين غير الشرعيين القادمين من ليبيا نحو إيطاليا، خاصة أنه منذ مطلع جانفي 2018 تم اعتراض 6 الآلاف مهاجر غير قانوني في البحر المتوسط، ويعد هذا انخفاضا بنسبة 62% مقارنة بسنة 2017، وأن نسبة المهاجرين الذين اتخذوا السواحل الليبية نقطة عبور بلغت نحو 71% مقارنة بـ 95% سنة 2017²، إلا أن البيانات الإحصائية التالية لطالبي اللجوء من فئة القصر والقصر بدون مرافقين في الفترة من 2008 إلى 2017 تظهر ارتفاع العدد بدل

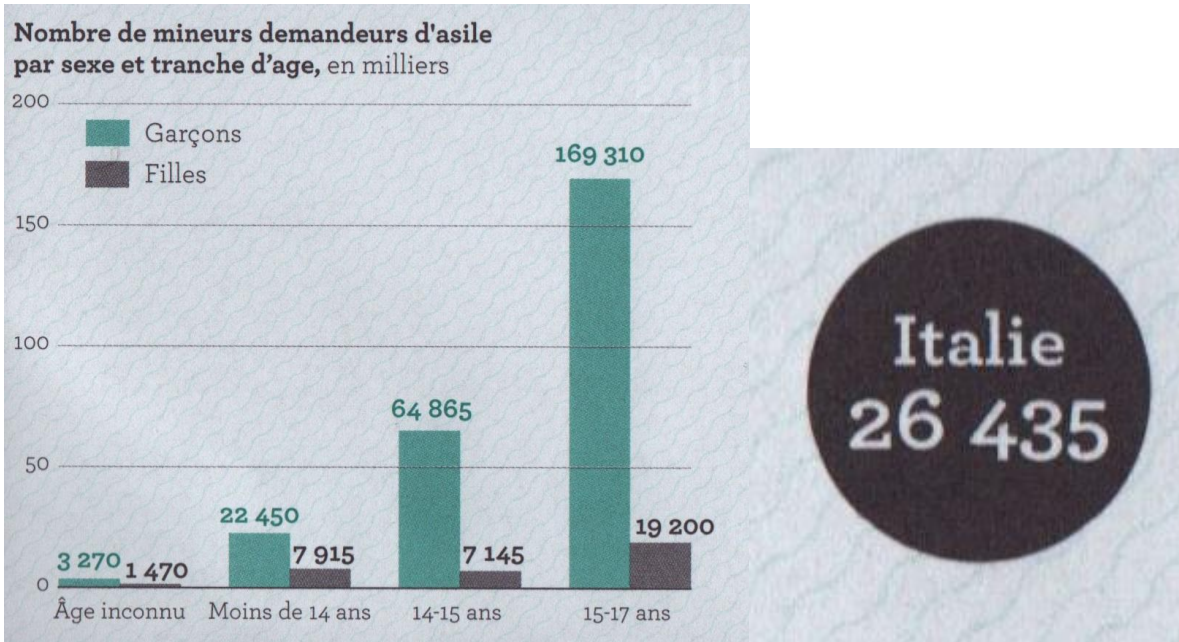
*برنامج Eurodac : برنامج أمني يقوم على تحميل بيانات وبصمات كل مهاجر سري وطالب اللجوء لقاعدة بيانات أوروبية.

¹ Catherine Wihtol de wenden, 'géopolitique des migrations', (Paris, Ed Eyerolls, 2019). P.95.

² أحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص.8.

تراجعته. فإذا كانت هذه الفئة من المهاجرين هي الأكثر هشاشة لم تنتهها المخاطر ولا الإجراءات الأمنية الصارمة عن المغامرة فكيف الحال مع البالغين.

الرسم البياني رقم 5: المهاجرون القصر والقصر بدون مرافق ما بين 2008 و 2017 في أوروبا و نصيب إيطاليا منهم¹:



Source : Catherine Wihtol de wenden, ‘géopolitique des migrations’⁸².

كما أحصت عدة منظمات حقوقية تشرف على الإنقاذ أزيد من 30 ألف غريق في البحر الأبيض المتوسط ما بين 2000 و 2018².

وحسب المنظمة الدولية للهجرة (oim) غرق في أعالي البحار و قبالة السواحل الإيطالية :

- 4041 شخص سنة 2015.
- 5141 شخص سنه 2016.
- 3139 شخص سنه 2017.

¹ Op.Cit.p.91.

² Catherine Wihtol de wenden, ‘géopolitique des migrations’p.82.

● 2275 شخص سنة 2018.

● 3170 شخص سنة 2019.

هذا دون معرفة عدد الهلكى في الصحاري الأفريقية وعدد المحتجزين في المراكز السرية غير المصرح بهم في ليبيا . ولقد زاد من سوء الوضع فرض ايطاليا غرامات ثقيلة على كل من يقوم بإسعاف المهاجرين بغرامة تتراوح من 3500 الى 5500 € عن كل مهاجر سري يقوم الأهالي بإنقاذه وإسعافه، فالعالم يشهد حاليا أكبر مأساة إنسانية في حوض البحر الأبيض المتوسط. وكشفت أزمة الهجرة منذ 2015 إلى 2021 عن الشرخ الكبير بين واقع الحال وبين محتوى الاتفاقيات الثنائية والدولية بشأن الهجرة.

فليبيا ودول شمال أفريقيا تعلن أن الظاهرة خرجت عن السيطرة، وأن الدعم الدولي لم يعد مجديا في صورته الحالية، أما أوروبا الشرقية فترفض تقاسم الأعباء مع أوروبا الغربية، وهذه الأخيرة أوروبا الغربية تتحجج بأنها وقت بالتزاماتها المالية واللوجستية اتجاه إيطاليا ومالطا. فيما بدأت تتعالى أصوات المختصين والأكاديميين بأن الوقت قد حان لوضع مقاربة أكثر إنسانية، مقاربة مستدامة لرفع التجريم عن الهجرة غير الشرعية.

وقد يتبادر إلى أذهاننا التساؤل عن دافع استمرار مقاربة الأمانة كأفضل خيار لمتخذ القرار سواء الليبي أو الإيطالي أو الأوروبي؛ ويعزى ذلك إلى ربحيتها هي الأخرى، ربحية تستفيد منها عدة قطاعات على غرار: ¹

- الجماعات المحلية، فعن كل إجراء إداري لدراسة ملف المهاجر أو طالب اللجوء يدفع المهاجر ما بين 120 إلى 500 يورو لخزينة الدولة قبل تسوية ملفه.
- الضرائب والاتاوات التي تدفعها شركات الحراسة والمؤسسات الأمنية الخاصة لخزينة الدولة.
- وكالات الترحيل الخاصة ومراكز الاحتجاز وما توفره من مناصب شغل.

¹ هيئة الأمم المتحدة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) " تمويل وميزانية المفوضية السامية لحقوق

الإنسان " عبر الرابط <https://www.ohchr.org/ar/about-us/funding-and-budget>

- قطاع سوق العمالة السوداء الذي سيستفيد دون أن يدفع التزاماته تجاه الخزينة العمومية.
- المنظمات الإنسانية والحقوقية والنقابية هي الأخرى وإن كانت تحارب منطق الأمانة فهي تستفيد من استمرارها بما تتلقاه من مساعدات و تبرعات.¹

المطلب الثاني: مقارنة الأمن الإنساني كبديل لأمنة الهجرة غير الشرعية.

لقد اقتصرت مقارنة إيطاليا وباقي الدول الأوروبية على معالجة السياسة الأمنية بعيدا عن المعالجة المستدامة، فقصور الأمانة يكمن في كونها ردود أفعال تتعامل مع مخرجات الظاهرة البعدية، وهي أقرب إلى الاجراءات الرّدعية التي تشعل المطالب الشعبوية والاتجاهات المتطرفة، وبهذا فهي تضيف الى متاعب الحكومات المالية والأمنية متاعب أخرى داخل المجتمع الواحد على صعيد الحصانة المجتمعية بضرب الاستقرار الاجتماعي² والوقوع في المأزق المجتمعي.

وكان الأجدر هو المعالجة الإستباقية لكل التهديدات العابرة للحدود* ولكل الأزمات الزاحفة* والكوارث المحتملة* والسعي لحل الصراعات وتسوية النزاعات في بلدان المنشأ التي أدت إلى ظهور أزمة الهجرة غير الشرعية وتفاقمها. فكل نزاع أو حرب أهلية أو تدخل أجنبي في شمال إفريقيا أو الشرق الأوسط أو دول الساحل الافريقي هو مدعاة لمزيد من النزوح البشري والهجرة السرية، وعامل محفّز ومنشّط لاقتصاد التهريب. فالدعم المالي والتقني المقدم لإستقرار الأقاليم الجغرافية التي تمرّقها الصراعات والفوضى الأمنية لإحتواء الظاهرة أصبح علاجا مؤقتا مكلفا لكن غير ذي جدوى .

1 أخبار الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان " مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجلس حقوق الإنسان" عبر

الرابط : <https://www.ohchr.org/ar/hr-bodies/hrc/ngo-participation>

* التهديدات العابرة للحدود : هي كل تهديد لا يعترف بالحدود الدولية كمشكلة الهجرة واللجوء.

* الأزمات الزاحفة : اتساع نطاق الخطر من النطاق المحلي إلى الإقليمي الى العالمي.

* الكوارث المحتملة potentiel catastrophes : تحول الأزمة الزاحفة الى مشكلات كبرى مستعصية.

وفي الحالة الليبية، يقع على عاتق الدول التي ساهمت في صناعة الحرب في ليبيا أن تسعى لوضع توافقات سياسية بين الفرقاء الليبيين، والعمل على تشكيل حكومة وفاق وطني لإعادة بناء الدولة لأنها الضامن الوحيد لعودة الأمن والاستقرار.¹

أما على الصعيد الإيطالي الأوروبي، فمراجعة سياسات الهجرة أصبحت أكثر من ضرورة فكل تشديد أمني على الحدود مدعاة لمزيد من المحاولات وبأي ثمن يلجأ إليه المهاجرون؛ ويثري اقتصاد التهريب؛ ويرفع تكلفة محاربة الظاهرة وينعش أسواق اليد العاملة السرية. وعضوا عن مقارنة الأمانة لا بديل عن مقارنة الأمن الإنساني* ، وهذا لعدة اعتبارات:

- كل تدفقات الهجرة أدت الى هلاك مئات الآلاف في الصحاري والبحار.
- كل تدفقات الهجرة أدت وتؤدي الى مزيد من الانتهاكات لحقوق الانسان و إلى مزيد من الإسترقاق واليأس والتطرف الذي بدوره يدفع الى اعمال إنتقامية سواء منفردة أو منخرطة في الإرهاب الدولي.

تعتبر مقارنة الأمن الإنساني عنصر التنمية الإنسانية المحرك في عمليات إدارة الهجرة. فالعلاقة بين التنمية والهجرة جد وثيقة، سواء في بلدان المنشأ او بلدان العبور أو بلدان الاستقبال. وكل تنمية في بلدان المنشأ من شأنها التخفيف من الأسباب والدوافع التي ترمي بالأفراد في شبكة الهجرة السرية، ولا بديل عن حوار متعدد الأطراف بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وإذا كانت الخلفية في كل هذا هي الحفاظ على أمن الدولة فلا مناص من التركيز على بداية المشكلة ومسبباتها قبل النظر في مخرجاتها ، لذا مقارنة الأمن الإنساني هي الأقرب إلى معالجة الظاهرة.

وإذا تأملنا في أبعاد الأمن الإنساني وجدناها تدور حول :

¹ وكالة BBC العربية " الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟" عبر الرابط :

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-53588475>

*الأمن الإنساني هو حماية الإنسان وصون كرامته عبر التنمية المستدامة والحكم الراشد وسيادة القانون وصون حقوق

الانسان وحياته الأساسية.

- أمن الإنسان الغذائي : بتوفير الحد الأدنى من الحريات التي تضمن الوقاية من الجوع وسوء التغذية.
 - أمنه الصحي : بتوفير الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض والبيئة.
 - أمنه الاقتصادي: بضمان الحد الأدنى من المدخول لكل انسان.
 - أمنه الفردي: حماية الفرد من كل أشكال العنف المادي والمعنوي أيا كان مصدره.
 - أمنه الاجتماعي والثقافي بالوقاية من العنف العرقي والتهميش والاقصاء الثقافي الطائفي.
 - أمنه البيئي : بحماية البيئة من كل ما يهدّد حياة النوع البشري.
 - أمنه السياسي : بترقية حقوق الإنسان والمواطنة والتداول على السلطة.
- فلو روعيت هذه الأبعاد على المستوى القطري والإقليمي والدولي لتوصّل الإنسان إلى التحرّر من الحاجة ومن الخوف، ولما أقدم الإنسان على الهجرة ولا مغادرة موطنه إلا بما يضمن كرامته كإنسان و كمواطن عالمي. فالأمن الإنساني يسعى لحماية الأفراد من التهديدات عكس الأمانة التي تسعى إلى حماية الإقليم والحدود وأمن الحكومات بحجة حماية المجتمعات. و يضع الأمن الإنساني في آلياته إستراتيجية الحماية كأولوية، الحماية والوقاية وفق برامج طويلة المدى تراعي كل المتغيرات المحتملة في البيئة المحلية والدولية.
- و ترافق إستراتيجية الحماية إستراتيجية التّمكن أي تمكين البشر من ترقية قدراتهم وكفاءاتهم للدفاع عن حقوقهم وإشراكهم في صنع القرار، لأن أمن الدولة لا يكتمل إلا بتوفر أمن الأفراد. وفق هذا التّصور سعت هيئة الأمم المتحدة منذ سنة 2000 إلى رفع وضبط بروتوكول منع وقمع ومعاقبة كل أشكال الامتهان والاتجار، والذي شدد على أن ظاهرة الهجرة السرية رافدا من روافده و رافدا الجريمة عبر الوطنية في نفس الوقت.

كما وضعت هيئة الأمم المتحدة مدونة التزامات على عاتق الدول يتوجب تنفيذها لاحتواء الظاهرة مما جاء فيه ما يلي¹:

- منح رخص الهجرة بشكل قانوني وآمن للجميع.
- حماية المهاجرين وتيسير هجرة منظمة وآمنة لهم.
- تمكين المهاجرين من الاندماج في بلدان الاستقرار النهائية التي يرغبون الوصول إليها.

وتعزز هذا الطرح سنة 2018 بوضع ميثاق عالمي للهجرة رغم الخلافات التي حامت حوله مما جعله ميثاقاً غير ملزم، ذلك لأن وضعية المهاجر غير الشرعي تتطلب اجتهادات دقيقة من كونه طفلاً قاصراً، امرأة، إنساناً تعرض للاسترقاق أو مهاجراً شرعياً حوّلت الظروف السياسية إلى مهاجر غير شرعي. وهذه الخصوصيات تستدعي تكاتف أعمال الباحثين متعددي الاختصاصات، رفقة حقوقيين رفيعي المستوى للاجتهاد حولها وترقيتها ضمن القانون الدولي الإنساني حالة بحالة. ومن جانب آخر أن وضع الإطار القانوني لهجرة عالمية لا يتعارض مع التشريعات الخاصة بالهجرة في البلدان المعنية بالظاهرة أمر صعب التحقيق.

أن روح القانون الإنساني تقوم على مبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، فهي واحدة لكل الإنسانية، وهي قابلة للتطور المستمر بتطور أنماط الحياة² وهذا ما لم تتوافق عليه كل الدول تبعاً لخصوصية شعوبها عندما يتعلق الأمر بحقوق المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إليها من بيئات أخرى.

¹ إعلان لاهاي حول مستقبل سياسات الهجرة واللجوء ، الأمم المتحدة، الدورة 57. وثيقة 57/693/A.23 ديسمبر 2002. ص.15. 16.

² حيدر أدهم عبد الهادي ، دراسات في قانون حقوق الإنسان ، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009)، ص 45.55.

المبحث الثاني : أزمة الهجرة غير الشرعية بين التصاعد، التراجع والاستقرار.

إن حل ملف الهجرة غير الشرعية في ليبيا يمكن استشرافها وفق سيناريوهات محتملة ؛ إما استمرار الأزمة على حالها واستقرار تدفقات الهجرة غير الشرعية؛ أو التصعيد وبالتالي استمرار تدفقات الهجرة والنزوح؛ وإما تراجع العنف السياسي لصالح المصالحة الوطنية وعودة الأمن وبالتالي تقلص تدفقات الهجرة.

المطلب الأول : سيناريو تصاعد الأزمة في ظل استمرار الأزمة السياسية.

لا تزال الفواعل المؤثرة في الساحة السياسية الليبية في حالة استقطاب وتجادب طالما أن ولاءاتها الخارجية لم تستقر بعد على حل نهائي للمعضلة الليبية. ويسعى الفرقاء الإقليميون و القاريون لتوطيد تواجدهم في العمق الإستراتيجي لشمال افريقيا والساحل الإفريقي. وعليه فالمشهد السياسي الليبي يميل أكثر إلى الاستمرار على حالة من التشرذم والعنف مع احتمال عودة الحرب الأهلية كما حدث عام 2014 (عملية فجر ليبيا* وعملية الكرامة*) أو كما حدث سنة 2019 إثر محاولة إسقاط طرابلس من طرف الجيش الوطني الليبي. فلا تزال مسببات العنف السياسي والإقصاء قائمة في المنطقة، فعلى سبيل المثال ثم رصد مؤشر الممارسة الديمقراطية في دول منشأ الهجرة من طرف منظمة شفافية الدولية لعام 2021 فجاء فيه ما يلي:

* عملية فجر ليبيا: عملية عسكرية قادتها فصائل ليبيا سنة 2014 شكلت بداية الحرب الأهلية الثانية.

* الزلتين: عملية الكرامة * قادها الجيش الوطني الليبي (حفتر) سنة 2014 في إطار الحرب الأهلية الثانية.

الجدول الإحصائي رقم 5 : مؤشر الممارسة الديمقراطية في دول منشأ الهجرة.

الضفة الجنوبية للمتوسط		الضفة الشمالية للمتوسط	
المؤشر	الدولة	المؤشر	الدولة
3.5	الجزائر	8.7	فرنسا
2.9	ليبيا	7.17	إيطاليا
4.9	المغرب	8.12	مالطا
4.6	تونس	8.47	البرتغال
3.2	موريتانيا	8.08	إسبانيا

المصدر: منظمة الشفافية الدولية تقرير 2021 transparency international report

فمن خلال استقرار مؤشر الممارسة الديمقراطية* يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي تتمتع بمؤشر قوي في ممارسة الفعل الديمقراطي، مما يكون مدعاة للإستقرار السياسي ورفع مستوى الحوكمة والمساءلة في الفضاء العام، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي وإرتقاء المواطنة. وعلى العكس من ذلك تتصدر ليبيا بأسوأ مؤشر لممارسة الفعل الديمقراطي، بمعنى غياب الحوكمة في الفضاء العام، واستيلاء المواطنة وارتفاع حجم الاحتقان السياسي مع الشعور بالإقصاء والتهميش في الممارسة السياسية، مما يكون دافعاً للعنف السياسي المعنوي والمادي، وكل عنف يجرّ معه البلاد إلى مزيد من اللأمن الذي يغذي الهجرة غير الشرعية

* مؤشر الممارسة الديمقراطية: يدرس مدى التزام الحكومات بتنفيذ برامجها وعودها الانتخابية. مدى اشراك المجتمع في القرار السياسي ملامح الثقافة الديمقراطية السائدة. مدى تشاركية الفعل السياسي ويقدر كميًا من 0 إلى 10 حسب البيانات التالية :

- 4 إلى 6 —> نظام هجين لا يحترم الديمقراطية.

- 6 إلى 8 —> ديمقراطية ناشئة.

- 8 إلى 10 —> ديمقراطية قوية.

وطلب اللجوء . وقد يدفع بالبعض الآخر إلى الانخراط في جماعة متطرفة و أنشطة غير مشروعة كإمتهان الاتجار والاسترقاق.

وعليه من الضروري أن يكون مسار الحّل السياسي في ليبيا قائماً على إشراك كلّ الفواعل السياسية في الحوار، بما فيها الإسلامية أو من يحسبون على النظام السابق. وهذا المسعى صعب التحقيق حالياً جراء اشتباه تورط الأحزاب والجماعات الإسلامية مع شبكات الإرهاب الدولي، وتورّط رجالات النظام السابق في جرائم حرب تعود إلى فترة الثورة الليبية عام 2011 والحرب الأهلية 2014.

إن المشهد السياسي الليبي معقد التركيبة الاجتماعية ذات الطابع القبلي والمناطقي والذي أخذ خلال العشرية الماضية شكل دويلات داخل دولة. يضاف إلى ذلك الآثار الوخيمة التي طبعها ورسّخها نظام القذافي في الممارسة السياسية، كثقافة ونمط تسيير قائم على التسلط والإقصاء واللاعادلة.

فالنظام السياسي في كنهه ليس مجرد أجهزة وهياكل، وإنما هو ممارسات تستند إلى ثقافة النخب الحاكمة إلى جانب مجموعة قواعد، مبادئ وأعراف¹، فإذا كان النظام السياسي الليبي قد تبلور وتشكل طيلة أربعة عقود (سنة 42) من الحكم الشمولي المتسلط الذي استعمل نفوذ المال والثروات والولاء القبلي، لتأكيد أركانه وبسط يده على مكونات ومقدرات البلد، فلن يكون من السهل التخلص من هذه الثقافة السائدة والممارسة المتأصلة، فكل إنتقالية ديمقراطية تتطلب الغوص بعمق في أسباب المشكلة السياسية التي فجرت الأزمة وأدت إلى إنهيار الدولة كما في الحالة الليبية. لن يكون سهلاً المرور في إنتقالية سلسلة نحو الديمقراطية وتجسيد ثقافة التداول على السلطة والتشاركية بعد حرب أهلية أضعفت هياكل الدولة وأحدثت فراغاً وفوضى أمنية .

¹ - ستيف سميث وجون بليس، «عولمة السياسة العالمية» ، (دبي : ترجمة مركز الخليج للأبحاث. طبعة 6-2016)

فالميراث ثقيل الحمل مزدوج الهوية، نظام سياسي متهاك يحاول العودة إلى السلطة بفواعل قديمة جديدة مرفوضة اجتماعيا، ونظام قيد التشكيل يفتقد إلى النضج السياسي و الامتداد الاجتماعي. ولن يكون يسيرا مسار المصالحة الوطنية الليبية، وأن مسار أي مصالحة يرتكز على مبدأ التوافقات على قدر من التنازلات، وليس على محاصصة السلطة ومقدرات الدولة¹. فليبيا تسير حاليا بجهازين تنفيذيين و تشريعيين متنافسين (حكومة عبد الله الثني) تحت حماية (الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر) شرقا بطبرق، وحكومة الوفاق الوطني غربا (طرابلس) الحكومة الشرعية دوليا لكن الضعيفة محليا. ولكل حكومة رقعتها الجغرافية وتشكيلاتها العسكرية وولاءاتها القبلية، علاوة على ولاءاتها الخارجية وتضارب إيديولوجياتها².

مما أفرز مصالح حزبية ضيقة في جو من عدم الثقة المتبادلة ، وزاد من تعقيد الوضع غياب سلطة مركزية واحدة تحتكر القوة المسلحة، مع إنتشار كبير لكتائب الميليشيات التي يقدر البعض تعدادها بما يزيد عن 1700 فصيل مسلح³.

ويذهب المختص في الشأن الليبي الدكتور محمد عبد الحفيظ الشيخ إلى القول:

"بعدما كان الهدف من بقاء بعض الميليشيات هو حفظ الأمن تحوّلت إلى مهدد مستمر له." فمليشيات 17 فيفري المتطرفة هي من تقوم بأعمال الخطف والتعذيب والقتل وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهمة والحيوية كحقول النفط والغاز، و هي كذلك من تقف ضد إعادة بناء الجيش والشرطة، والدولة أصبحت رهينة لهذه الجماعات. وتعتمد هذه الميليشيات في مواردها المالية إضافة إلى السيطرة على الاقتصاد الليبي، على التحكم في تجارة تهريب البشر والهجرة غير الشرعية، لذا يستبعد

¹ د. محمد عبد الحفيظ الشيخ: المصالحة الوطنية في ليبيا: «التحديات وآفاق المستقبل». مجلة جيل للدراسات السياسية، العدد 11: (ليبيا، مركز جيل للبحث العلمي، أكتوبر 2017). ص 38.

² د. محمد عبد الحفيظ الشيخ: «دور المتغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية». مجلة شؤون عربية. العدد 166. (القاهرة: مركز جمال بن حويرب للدراسات، 2016). ص 61.

³ المرجع السابق. ص. 40-41.

احتمال جنوح هذه التنظيمات المسلحة إلى المشاركة في حل الأزمة الليبية، لاستفادتها من الفوضى الأمنية واستمرار أرباحها من الهجرة غير الشرعية، وبالتالي زيادة تصاعد هذه الأخيرة خاصة مع عودة انفتاح الحدود بعد انحصار جائحة كوفيد 19.

ومن جانب آخر، طالما إن اللأعدالة قائمة ولم تتم محاكمة مجرمي الحرب فاللأعقاب يكون دائما مدعاة لمزيد من العنف، وعليه يعود إلى واجهة المطالب السياسية في ليبيا مفهوم العدالة ما بعد النزاعات (post conflict justice) للمطالبة بالعدالة الانتقالية* التي تقوم بدءا بتقصي الحقائق والشفافية، والاعتراف بوضع ضحايا العنف، وعزل ومراقبة كل من تسبب في أعمال العنف.¹

أما إذا نظرنا في عمق الأزمة الليبية، فنجد أن من عوامل إطالة عمر الأزمة وبالتالي استمرار تصاعد تدفقات الهجرة غير الشرعية، تضارب مصالح الدول المنخرطة في الصراع والتي نفصلها كما يلي:

- محور (قطر - تركيا - السودان) الذي يدعم جماعة الإخوان المسلمين غربا دعما سياسيا دبلوماسيا وعسكريا.

- محور (مصر - الإمارات العربية - فرنسا - روسيا) المدعم للجنرال خليفة حفتر شرقا واتهام مصر لحكومة طرابلس غربا برعاية الإرهاب الدولي وتصديره إلى أوروبا.

فالمشهد يعكس حروبا بالوكالة تخوضها دول عربية محورية في النظام الإقليمي العربي توظف وزنها الدبلوماسي والعسكري والمالي لفرض أجندتها في المنطقة في عالم يعاد تشكيله باستمرار. أما الموقف الغربي (ألمانيا بريطانيا الولايات المتحدة) فتتصدر أجندته الحرب على الإرهاب في ليبيا، مع الدعوة إلى الحوار لكل الفرقاء، عكس الموقف الفرنسي الداعم لحكومة طبرق شرقا، وهي بهذا على خلاف عميق مع جارتها إيطاليا الداعمة لحكومة طرابلس غربا.

*العدالة الإنتقالية: مصطلح قانوني وضعته مدرسة شيكاغو يقوم على براديجم إرشادي إنتقالي لتحقيق العدالة في

المجتمعات التي عاشت عنفا سياسيا وحروبا أهلية بغرض اخراجها الى بر الأمان وعودة الاستقرار.

¹ د. شريف بسيوني، "مواجهة الجرائم السبعة"، "أهمية المبادئ الإرشادية لعدالة ما بعد النزاعات". "مجلة كلية القانون الكويتية العالمية". (الكويت، العدد 36. سبتمبر 2021). ص. 170.

فالمشهد معقد مليء بالمتناقضات، والقوى الإقليمية الفاعلة عربياً وأوروبياً ليست على توافق ولا على نفس المسافة من أطراف الصراع.

فثمة نقاط خلاف جوهرية تعطل مسار المصالحة الليبية نوجزها فيما يلي:

-رفض الفرقاء الشراكة في الحكم بسبب العوائد التي يمنحها الاستيلاء على السلطة.

-صعوبة إخراج الجيش من اللعبة السياسية.

-ملف قيادة الجيش باعتباره العمود الفقري للدولة فكل طرف يريد القيادة له.

-التدخل الأجنبي ونسف كل مبادرات المصالحة.

فرغم كل محاولات دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) المعنية مباشرة بالملف

الليبي وحرصها على جمع الفرقاء عن طريق التسوية، كما حدث في اتفاق الصخيرات 11-

جويلية-2015 بالمغرب؛ رغم هذا تُحبط كل محاولات التسوية المغاربية.

نصّ اتفاق الصخيرات على:

-إنشاء حكومة وحدة وطنية مقرها طرابلس.

-اعتبار برلمان طبرق شرقاً هيئة تشريعية رسمية.

-تأسيس مجلس أعلى للدولة ومجلس أعلى للإدارة المحلية.

-تأسيس هيئة لإعادة إعمار ليبيا.

-تأسيس هيئة لصياغة دستور توافقي.

وعلى غير المتوقع، وبتاريخ 27 أبريل 2020 أعلن خليفة حفتر إسقاط هذا الاتفاق وسط

تنديد دولي واستنكار من المفوضية الأوروبية والولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول

العربية.¹ كما سارع رئيس الحكومة الليبية الجديدة غير المعترف بها محلياً فتحي باشاغا

فور تعيينه إلى الإعلان أن ملف إدماج المسلحين وإنهاء عصابات الاتجار بالبشر من أهم

¹ موقع الجزيرة الرسمي «ليبيا تنزف» عبر الرابط : <https://www.aljazeera.net/where/libya>

تم النشر في .2020/08/20. تمت المشاهدة في 2022/05/05.

أولويات حكومته، وأنه فور تمكين حكومته من العمل سيسعى إلى إنهاء أزمة الهجرة إلى أوروبا التي تمر عبر بلاده.¹

كل المعطيات الآتية الذكر تجعل من ليبيا دولة فاشلة (Failed State)، إذ صنفت ضمن 20 دولة الأكثر فشلا في العالم من طرف وكالة (Fund for Peace) الأمريكية.² و التي من سماتها :

- الإحتقان الشعبي.

- العنف الاجتماعي و الهجرة المستدامة.

- ارتفاع معدّل الجريمة.

- التراجع الاقتصادي.

- تدّخل القوى الأجنبية.

و ليس أصدق على هذا من إعلان رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة ستيفاني ويليامز في 02 ديسمبر 2020 ، عن وجود ما لا يقل عن 10 قواعد عسكرية في ليبيا محتلة كليا أو جزئيا من قبل القوات الأجنبية، وتأتي حوالي 20 ألف مرتزق أجنبي.³ وحل المعضلة الليبية معقد للغاية من شأنه إطالة عمر أزمة الهجرة غير الشرعية.

¹ العين الإخبارية الموقع الرسمي، " حل المعضلة الليبية " <https://www.al-ain.com/article/bashag>

تم النشر في 2021/06/9. تمت المشاهدة في 2022/05/06.

² Pascal Boniface : « la géopolitique », (Paris,Ed Eyrolles, 2022) p.67.

³ موقع ليبيا الأحرار 'التدخل الأجنبي في ليبيا' [/https://libyaalahrar.tv](https://libyaalahrar.tv)

تم النشر في 2021/03/20. تمت المشاهدة في 2022/04/08.

المطلب الثاني : سيناريو تراجع الأزمة في حال تسوية الملف الليبي.

بعيدا عن التشاؤم، يذهب بعض المحللين إلى أن سنوات الحرب الأهلية قد أنهكت جميع الأطراف و جميع الغرماء، مما قد يدفع بهم إلى إحياء مسار المصالحة الوطنية الذي وضعت أسسه في اتفاق الصخيرات لعام 2015 بالمغرب.

وتذهب بعض الدراسات أن الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لم تقدر جيدا حجم الخراب الذي سوف ينجر على انهيار النظام الليبي، كما صرح بذلك الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما بأن أكبر خطأ لإدارته عدم تقديرها الجيد لمآلات الحرب على ليبيا¹. هذه الأخيرة أصبحت مسرحا لمعادلة إقليمية عربية ودولية تحمل عدة أرقام صعبة، فبعد التصعيد الذي عرفته ليبيا عام 2019 عادت جهود السلام تدعو لإجراء الانتخابات الشاملة.

ويذهب الوسطاء إلى ضرورة عودة النفط الليبي إلى الأسواق العالمية لتعزيز مداخل الخزينة ودفع مسار السلام حتى باعتماده المحاصصة الوزارية ضمن الحكومة القادمة. كما أعربت قوى كبرى على غرار (روسيا والصين) استعدادها للمشاركة في عملية إعادة الأعمار وضخ الاستثمارات في ليبيا.

فالصين تبحث لها عن موضع قدم في أفريقيا ضمن مبادرة الحزام والطريق، وحتى إن كان السلام المتوقع سيكون هشاً بحكم الخلافات القبلية وميراث الحرب الأهلية الدموي، فالأطراف السياسية مدعوة إلى مصالحة وطنية باعتماد العفو الشامل كأحسن بديل عن العدالة الانتقالية.

¹ GILBERT ACHCAR , PRESSEGAUCHE JOURNAL, ‘ ‘ Le discours de Barack Obama

sur la Libye et les tâches des anti-impérialistes’’Mardi 26 avril 2011, Accédé Le

15/04/2022. Sur Site : <https://bit.ly/3xQoEsT>

وقد نتج الفواعل السياسية إلى تحجيم دور التدخّلات الأجنبية خاصة الخليجية والأوروبية وترجيح العقلانية لتجنيب البلاد مشروع التقسيم إلى عدة دويلات. ولن يحدث هذا إلا بتوفر إرادة سياسية قوية تنبع من عمق المجتمع الليبي لاستعادة السيادة الجغرافية على الإقليم واستعادة القرار السيادي.

وقد يبادر المجتمع الدولي إلى نزع فتيل الحرب الأهلية مجددا ببتيرة الأحزاب الإسلامية من تهمة الإرهاب الدولي، أو رعاية الجماعات المتطرفة كخطوة تهدئة في إطار المصالحة. فكل إقصاء معناه تأجيج الاحتقان وعودة العنف، وإعطاء شرعية ممارسة العنف والانخراط فيه لهذه التيارات.

إن مسؤولية المجتمع الدولي على قدر كبير من الأهمية، لأنها الضامن الوحيد لإعادة توطين المهاجرين وإعادة النازحين وطالبي اللجوء إلى بلدانهم، أما الإنعاش الاقتصادي فسوف يدفع بعودة الأنشطة المشروعة على حساب الأنشطة غير المشروعة.

عموما يذهب العديد من الدارسين إلى أن التوفيق بين مصالح الدول الأجنبية المتدخلة في الشأن الليبي هو مفتاح كل تسوية ممكنة وهذه المصالح يمكن تشخيصها فيما يلي:

- دول كروسيا ترتبط مصالحها بليبيا بمصير أمنها الطاقوي، و بوضعها كدولة عظمى تخترق بهدوء نحو الساحل الإفريقي.
- الجزائر تونس المغرب يرتبط مسار الأزمة في ليبيا بأمنهم القومي.
- الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ترتبط مصالحها بحروب إعادة التموقع والخوف من (أفغانستان جديدة) من بلاد الساحل الإفريقي إلى مرافئ ليبيا على تخوم أوروبا.
- دول الخليج العربي مرتبطة مصالحها بالمخاوف من نجاح الثورة الملهمة التي فضّلت الثورة على الثروة وأن تكون نموذجا لزراعة الأنظمة الملكية التي أسستتها رياح التغيير إلى حدّ الآن.

فسيناريو التهدئة والمصالحة في ليبيا مرهون بعدد من الإجراءات منها¹:

- إعادة دور الوساطة حصريا للأمم المتحدة.
 - إعادة توحيد مواقف الإتحاد الأوروبي حول الملف الليبي لأن تداعياتها مسّت كل دول الإتحاد.
 - مواصلة حظر السلاح المفروض على ليبيا من طرف مجلس الأمن.
 - تحييد دور كل الأطراف الخارجية المتدخلة.
 - أن يشمل حظر السلاح الدول الخليجية وليس تركيا فقط، لأن نزع السلاح من شأنه الدفع نحو احترام وقف إطلاق النار وعودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات.
 - ممارسة عقوبات على كل الفصائل السياسية التي تدعو إلى التفرقة و ممارسة خطاب الكراهية و العنف.
 - نزع صفة الشرعية عن كل الأطراف التي لم تلتزم بوعودها السابقة والتي تنسف كل محاولات السلام باعتبارها من بقايا النظام السابق وإحدى رموز الثورة المضادة.
- وهذا السيناريو كما هو واضح صعب التحقيق كذلك، فبحسب بعثة الأمم المتحدة في ليبيا (MANUL) يوجد حاليا 231 ألف مدني ليبي على جبهات المواجهة و 380000 يتوطنون في مواقع الحرب، وأن أزيد من 370000 شخص نزحوا داخل البلاد هربا من العنف،²وعليه مشكلة النزوح والهجرة تظل قائمة باستمرار الأزمة الإنسانية والأزمة السياسية.

¹ Tarek Mergerisi : "les enjeux géostratégiques de la guerre civile en Libye" : (Washington DC, bulletin de sécurité africaine n°37, 1 juin 2020). p.8.

Ibid.p.1.²

المطلب الثالث: سيناريو استقرار الأزمة بتحول ليبيا وإيطاليا إلى دول توطن واستقرار للمهاجرين.

يذهب عديد الباحثين إلى إعادة تصوّر فهم حركات الهجرة التي تنشأ في مناطق النزاع والحروب، ويعتبرونها جزء من تاريخ الإنسانية، ولأنها مرتبطة بالنزاع والصراع فهي تتطلب تعاون المجموعة الدولية لمعالجتها كما تقدم¹.

ففي الحالة الليبية إذا استقرت الأوضاع على حالها دون تصعيد من أطراف الصراع الداخليين والخارجيين، يكون أجدى لليبيا إعادة فتح حدودها كما كان عليه الوضع قبل 2011، لتتحول مرة أخرى الى منطقة استقطاب واستقرار بما تملكه من مقدرات وثروات طبيعية شاسعة، إذ هي بحاجة إلى تعميم لمضاعفة وزنها الديمغرافي.

وعوضاً عن برامج إعادة الترحيل يكون أفيد للاقتصاد الليبي المنهار استغلال السواعد المهاجرة اليه العربية منها والأفريقية خاصة في برامج إعادة الإعمار المرتقبة، هذا لأن الكلفة بين التوطين والترحيل غير متوازنة، إذا تشير منظمة (OXFAM) لمحاربة الفقر أن ليبيا تلقت من ايطاليا تمويلا ب 32.6 مليون يورو للفترة ما بين 2017-2021 مخصصة لتعقب المهاجرين وإعادة ترحيلهم، وارتفعت هذه المساعدات سنة 2022 لتصل الى 500 مليون أورو². في حين أن إعادة إدماج أي مهاجر سري في بلد الاستقبال لن تتعدى 6000 أورو وعلى أعلى تقدير 10000 أورو. فبلغة الأرقام الخيار الأفضل هو الإدماج والتوطين، لأنه أقل كلفة من الاحتجاز وإعادة الترحيل إلى الحدود أو بلد المنشأ.

و سوف يكون أفيد إعادة توطين المهاجرين واللاجئين في ليبيا او إيطاليا لتلافي الأزمات الدبلوماسية التي قد تنشأ عن مسائل الترحيل القسري، لأن ارتداداتها سوف تنتقل إلى بقية القطاعات الاقتصادية والتجارية، لعل أقلها المعاملة بالمثل المتعارف عليها في العرف

¹ Catherine wihtal de wenden, « Faut-il ouvrir les frontières ? » 3ed, (Paris, Presses de sciences, 2017.) p.p.29.30.

²France 24 / InfoMigrants, « L'Italie renouvelle son soutien controversé aux garde-côtes libyens », sur site :

<https://www.infomigrants.net/fr/post/33673/litalie-renouvelle-son-soutien-controverse-aux-gardecotes-libyens/>

Publié le : 16/07/2021, Accédé Le 16/05/2022.

الدبلوماسي. إن أول خطوة نحو إدماج المهاجرين تكون برفع جنحة التجريم عن الهجرة في تشريعات البلدين، وتحويلها إلى مخالفة إدارية تسقط بقرار إداري وليس قضائي.

أما في الحالة الإيطالية، فتكون عودة الاستقرار إلى ليبيا مفيدة للعلاقات الثنائية و للجوار الأوروبي، فإذا أقدمت إيطاليا على تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين غير النظاميين يكون ذلك مساعدة لها على تغطية عجز صناديق التقاعد للمسنين، كون هذه الصناديق تستمد مواردها من اشتراكات الفئة النشيطة، وكلما توسعت قاعدة الفئة النشيطة 20-60 سنة كلما غطت تكاليف الشيخوخة والعمر الرابع بأريحية.

و ما يعزز هذا الطرح احصائيات وكالات تشغيل المهاجرين (the Foundation Leone Morissa) التي تشير إلى أن المهاجرين دفعوا في إيطاليا سنة 2019 ما قيمته 18.2 مليار يورو كضرائب أو اشتراكات الضمان الاجتماعي، بينما لم يكلفوا الدولة في ميزانية النفقات العمومية سوى 500 مليون أورو¹. وعليه يمكن لإيطاليا وليبيا العكوف على اتفاقيات ثنائية جديدة وفق هذا التصور للتقليل من الأعباء والنفقات العمومية.

وقد استقادت إيطاليا من برنامج المساعدة الأوروبية الذي يمتد من 2017 إلى 2022 ما قيمته 43.4 مليار أورو. وهي ثاني أكبر مساعدة بعد تلك المقدمة لبولونيا لمحاربة الهجرة غير الشرعية، خصصت منه إيطاليا 75% لتعقب حركة المهاجرين، و25% فقط لإدماج المهاجرين خلال السنوات الخمس القادمة. وجاءت هذه المساعدات إرضاء لليمين المتطرف الإيطالي² حزب رابطة الشمال* والنجوم الخمس*.

¹ Daniel Dal Zennaro, Info migrants, «Migrants in Italy paid €18 billion in taxes and social security dues last year» sur site: <https://bit.ly/3ndhiL3> Publié le: 2020/10/15, Accédé Le 16/05/2022.

² 'Infographie – 'Cadre financier pluriannuel 2021-2027 et Next Generation EU' /<https://www.consilium.europa.eu/fr/infographics/mff2021-2027-ngeu-final/> / Publié le : 2018/03/18, Accédé Le 16/05/2022.

* حزب رابطة الشمال: حزب متطرف إيطالي تأسس سنة 1991. أيديولوجيته فيدرالية جهوية شكوكية أوروبية، قومية عرقية، شعبي يميني محافظ.

* حزب النجوم الخمسة: تأسس سنة 2009 حزب شعبي مناهض للفساد والعنف يدافع عن خمس قضايا أساسية (المياه العامة، النقل المستدام، التنمية المستدامة، الحق في الوصول للإنترنت، حماية البيئة).

فحزب النجوم الخمس مثلا يرفض التدخلات العسكرية في سوريا و العراق و ليبيا، ويرفض اتفاقية دبلن التي تنص على وجوب تقديم المهاجرين لطلبات لجوئهم في أول دولة يصلون إليها، لأن إيطاليا تصبح ملزمة بذلك، كما يدعو إلى خفض المساعدات للدول التي لا تستقبل اللاجئين، ولا تتقاسم الأعباء مع إيطاليا . إن كل أشكال الإغلاق بين ليبيا و إيطاليا تدعمها جماعات الضغط بالزعي الرسمي والتي أدت إلى بناء علاقات مناولة غير محمودة العواقب في دول تحمي حدود دول أخرى، وبذلك تتخطى سلطة الدولة القوية حدودها لتمارس سيادتها داخل حدود الدولة، الأضعف منها كما هو الشأن في الحالة الليبية الإيطالية¹.

وفق السيناريوهات الثلاث (الاستمرار، التراجع أو الاستقرار) يكون مستقبل الهجرة غير الشرعية العابرة لليبيا مرهون بإرادة سياسية حقيقية داخل ليبيا وفي جوارها الأورو متوسطي على المدى الطويل، خاصة وأن معطيات الهجرة في العالم وتوجهاتها أخذت في التغيّر من فترة بفعل الانكماش الاقتصادي العالمي. فلقد شهدت سنة 2019 هجرة 125 مليون شخص من عالم الشمال صوب عالم الجنوب، فيما استقبل عالم الشمال 120 مليون مهاجر فقط من عالم الجنوب².

فهجرة الصنف الأول هجرة ذكية لإستغلال ثروات عالم الجنوب، أما هجرة الصنف الثاني فهجرة قسرية دفعت إليها الظروف الأمنية والاجتماعية والاقتصادية كما تقدم بيانه. وهنا تكمن الإجابة عن الإستفهامات العديدة التي رافقت البحث، فالغرض من صناعة الحرب في ليبيا وغيرها من الدول الافريقية والشرق أوسطية هو تشجيع هذا السيناريو على المدى البعيد، والذي يخدم بالأساس اقتصاديات الدول المتقدمة والنخب النيو ليبرالية بإعادة توطين عكسي في ليبيا، وتهجير قسري تحت طائلة التجريم والاحتجاز في ايطاليا وأوروبا .

¹ Op Cit.p.p. 73.77

² Catherine wihtol de wenden : « faut-il ouvrir les frontières ? » (Paris, Presses de sciences po, 3ème édition, 2017). p. 113.

بناءً على ما سبق يمكننا رصد نقاط القوة والضعف التي سوف ترّجّح كفة سيناريو على آخر من بين السيناريوهات الثلاث:

فنقاط القوة تتمثل في:¹

- وجود إطار قانوني وسياسي بين كل من إيطاليا وليبيا يسمح باستمرار التشاور والتنسيق الأمني، وهذا ما تؤكدّه جملة المعاهدات والصكوك الدولية والاتفاقيات الثنائية التي وقّعها الطرفان.
- وجود عمل ميداني بين البلدين في مراقبة الحدود الجنوبية والسواحل البحرية بأحدث التقنيات.
- وجود تنسيق معلوماتي واستخباراتي منذ 2008 و الى يومنا هذا.
- تشديد تونس والجزائر ترسانتها القانونية لمحاربة الهجرة السريّة.
- وجود برامج تمويل إيطالية وأوروبية تستفيد منها ليبيا حصرياً لإحتواء الظاهرة.
- وجود برامج المساعدة على التنمية في بلدان منشأ الهجرة في إفريقيا.
- أما مكامن الضعف التي قد تحبط كل محاولات احتواء الظاهرة سواء في إطارها الأمني أو الانساني المحلي أو الإقليمي:
- غياب حكومة موحدة في ليبيا يجعل مراكز اتخاذ القرار عديدة وغير ذات مصداقية وموثوقية.
- الفراغ المؤسّساتي في ليبيا جعل العديد من الاتفاقيات غير مفعّلة كما ينبغي لغياب المتابعة والمساءلة.
- عدم إنضمام ليبيا إلى معاهدة 1951 حول اللّجوء رغم توقيعها على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، عكس إيطاليا الموقّعة لكلا المعاهدتين.

¹ د. عبد الله الخشيم، «تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الإيطالية الليبية» مجلة السياسة الدولية، (العدد 212، أبريل 2018)، ص.64.65.

- تصاعد اليمين المتطرف في إيطاليا والمستحوذ حاليا على 155 مقعد لحزب النجوم الخمس و 133 مقعد لحزب رابطة الشمال في مجلس العموم، مع توقعات بفوز هذه الأحزاب مرة أخرى في الانتخابات القادمة (جوان 2023)، وبالتالي تشديد قوانين إدماج المهاجرين مع احتمال تصاعد الكراهية والعنف ضد المهاجرين السريين في إيطاليا وأوروبا عامة.
 - وقوع عدة خروقات قانونية في مراكز الإيواء والاحتجاز، سواء في إيطاليا أو ليبيا والتي وثقتها المنظمات الدولية والحقوقية.
 - رفض المهاجرين العودة الطوعية لبلدانهم واستمرار الترحيل القسري لهم والذي يتعارض مع اتفاقية 1951 لحق اللجوء.
 - استمرار التدخلات الخارجية في الشأن الليبي مع استمرار التدخلات العسكرية المدعّمة للفرقاء الليبيين، واستمرار صراع النفوذ الخارجي على ليبيا.
 - استمرار نشاط الجماعات المسلحة وجماعات التهريب والاتجار بالبشر وسهولة اختراقها للهيئات الرسمية في ليبيا، مستفيدة من الانفلات الأمني ومن الفساد السياسي الذي يلاحق الحكومات الإيطالية منذ عقود.
 - استمرار نشاط تهريب المهاجرين مع ارتفاع معدّل الوفيات في صفوفهم غرقى في البحر أو في الصحاري.
- وفقا لهذه المعطيات جميعها تميل احتمالات استشراق الظاهرة إلى سيناريو استمرارها طالما لم يتحقق الحل السياسي في ليبيا بالإجماع.

الخاتمة.

ارتبطت الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى إيطاليا بعامل اللّامن الذي زاد من وتيرتها ورفع من تدفقاتها، كما جعل من ليبيا الوجهة المفضلة لمهاجري إفريقيا و الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، وهذا راجع لانعدام سلطة الدولة مما سمح لشبكات الهجرة غير النظامية عبر الوطنية بالنشاط بكل حرية في مناخ اللادولة، مستفيدة من تواطؤ الجماعات المسلحة وثقافة تقاسم الرّيع التي صنعت هويّة المجتمع الليبي والنظام السياسي.

كما كان لانعكاساتها الأثر البالغ على الأمن القومي الليبي والإيطالي على حدّ سواء، بل امتد ليؤثر بقوة على النظام الإقليمي الأوروبي و الأورومتوسطي، ما يفسر تصاعد خطاب الامننة وارتفاع الكلفة الإنسانية بنفس الوتيرة، مع استمرار تصاعد الهجرة غير الشرعية؛ فلا المهاجرون غيروا من وجهاتهم، أو قللوا من حركيتهم.

إنّ أزمة الهجرة غير الشرعية في ليبيا وثيقة الصلة بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية في بلد المنشأ للهجرة، والتي لا يسלט عليها الضوء غالبا ويتم التعامل مع مخرجاتها بالأدوات الصلبة، كالتعقب البحري؛ ومراقبة الملاحه من وإلى ليبيا؛ وعرقلة نشاط فرقة الإنقاذ الإنسانية. فكل سياسات إحتواء الهجرة أظهرت عدم فهم لأبعاد الأزمة) إذا اعتبرنا هذا واقع الأمر حقا) كان من شأنه رفع كلفة الأمننة في الميزانيات الإيطالية والأوروبية، قابله أيضا ارتفاع الكلفة الإنسانية في مراكز الاحتجاز الليبية وفي عرض البحر الأبيض المتوسط، الذي تحوّل إلى أكبر مقبرة جماعية في العالم للمهاجرين السريين على اختلاف أعمارهم وجنسياتهم وهوياتهم.


بناء على الاعتبارات السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عززت مشكلة الهجرة غير الشرعية التنسيق والتعاون الإيطالي الليبي خاصة في شقّه الأمني، وهذا من شأنه الإبقاء على علاقات خارجية مميزة بين البلدين.
- أثبتت كرونولوجيا التدفقات غير النظامية للهجرة خلال السنوات الماضية من وإلى ليبيا، ومن ليبيا باتجاه إيطاليا عجز الاتفاقيات والسياسات الثنائية على السيطرة عليها وكبحها.
- أنّ الدّعم المالي الأوروبي و الدولي لاحتواء الهجرة غير الشرعية من ليبيا نحو إيطاليا عليه أن يحوّل إلى خدمة أوضاع المهاجرين السريين بدلا من تعقبهم ومطاردتهم و تجريدهم من إنسانيتهم في مراكز الاحتجاز والترحيل القسري.

- تقليص تدفقات الهجرة غير الشرعية مرهون بجهود دولية وإقليمية وإرادة سياسية داخلية لإعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، وليس إنهاؤها فهي مستمرة باستمرار مسبباتها في بلدان المنشأ.
- أن الأوضاع الاقتصادية والأمنية غير المستقرة في بلدان المنشأ سوف تؤدي إلى استمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا كبلد عبور وإلى إيطاليا كبلد مقصد.
- لن يكون بإمكان السياسات الليبية الإيطالية القضاء على الهجرة غير الشرعية بسبب تداخلها مع الاقتصاد العالمي اللامشروع للهجرة والاتجار بالبشر .
- مقارنة أمننة الهجرة غير الشرعية في الاتفاقيات الليبية الإيطالية مقارنة قاصرة، نجاحاتها محدودة وارتداداتها وخيمة على المهاجرين غير الشرعيين.

كما يطرح البحث مجموعة من الاستنتاجات التي تستدعي مراعاتها عند معالجة ملف الهجرة غير الشرعية في العلاقات الليبية الإيطالية وهي:

- تجريم الهجرة غير الشرعية في الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية الليبية والإيطالية والدولية يؤدي إلى مزيد من العنف والخرق لحقوق الإنسان .
- الهجرة غير الشرعية فرصة اقتصادية واجتماعية لكل من ليبيا وإيطاليا وليست تهديداً، لأن المعادلة الديموغرافية مختلفة في كلا البلدين وهما بحاجة إلى تجديد مجتمعيهما.
- وعليه من الأهمية بمكان إعادة النظر في سياسة الهجرة الثنائية عند إثراء مذكرة التفاهم لعام 2017، أو مراجعة معاهدة الصداقة والتعاون لعام 2008 .
- وكمرحلة إجرائية عملية يكون من الضروري وضع حدّ للتعسف في استعمال القانون ضدّ المهاجرين غير النظاميين من طرف خفر السواحل الليبي ومن طرف جهاز مراقبة الهجرة غير الشرعية؛ مع السماح للمنظمات الدولية الإنسانية والحقوقية كالمفوضية السامية للاجئين بالنشاط المرخص في ليبيا؛ ومزيد من الدعم الدولي والضغط الدولي لدفع ليبيا إلى المصادقة على معاهدة 1951 للحقّ في اللجوء ودفعها إلى اعتماد قوانين صارمة لتجريم الاتجار بالبشر؛ ووقف اللأعقاب الذي جعل الهجرة السرية تزداد انتشاراً وتفاقماً .



قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

1. الكتب :

1. دليو، فضيل. دراسات في المنهجية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.
2. حلال، أمينة. التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
3. سميث، ستيف. بيليس، جون. عولمة السياسة العالمية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2016.
4. حيدر، أدهم عبد الهادي. دراسات في قانون حقوق الإنسان. عمان الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

2. المجلات :

1. بسيوني، شريف. "مواجهة الجرائم السبعة". كلية القانون الكويتية العالمية. سبتمبر 2021.
2. دينوتشي، مانيليو، "فن الحرب تفكيك أوصال ليبيا". مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي. خريف شتاء 2013.
3. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "دور المصالحة الوطنية في ليبيا". مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية . أكتوبر 2017.
4. الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "دور المتغير الداخلي في تفادي الإنخراط في الأزمة الليبية". مجلة شؤون عربية . العدد 166. صيف 2016.
5. حُسيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم ، " تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات الإيطالية الليبية". مجلة السياسة الدولية، العدد 212. أبريل 2018.
6. أبو زيد، محمد أحمد محمد، "الهجرة غير الشرعية أثرها على الأمن القومي الليبي" رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. عمان، 2019.
7. احمد الزروق الرشيد "إشكالية التدخل الدولي في ليبيا" ، مجلة مدارات سياسية، عدد 6، سبتمبر 2017.
8. أحمد قاسم حسين ، « الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية: دراسة حالة ليبيا » مجلة الحكمة، العدد 2، 10 أوت 2021

3. التقارير :

1. تقرير البيان الختامي لمسار لشبونة 2007.

2. تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - ديسمبر 2016.
3. تقرير أطباء بلا حدود 2021.
4. تقرير هيومن رايتس واتش 2006.
5. تقرير المنظمة الدولية للهجرة ليبيا، خصائص الهجرة و توجهاتها، مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا. 2016.

4. رسائل الماجستير :

1. محمد أحمد محمد أبو زيد "الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي" أطروحة ماجستير جامعة الشرق الأوسط (عمّان الأردن، السنة الجامعية 2019).

5. المواقع الإلكترونية :

1. موقع المنهل الإخباري، "في حقبة السياسة الخارجية الليبية 1969-2011". الرابط : <https://bit.ly/39RUbTj>
2. موقع الجزيرة الإخباري، "من القذافي إلى السيسي أسلحة الهجرة غير النظامية الشاملة"، تاريخ النشر: 17 جانفي 2017، على الموقع: <https://bit.ly/3u0zKdL>
3. موقع مهاجر نيوز الإخباري، "أوكسفام: سياسات التعاون الأوروبية مع دول في شمال أفريقيا بشأن الهجرة تنتهك حقوق المهاجرين" عبر الرابط : <https://bit.ly/3NeZEkl>
4. هيئة الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة، تقرير حول "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" عبر الرابط: <https://bit.ly/3tXvbRd>
5. ماورو تيتستا فيردي، "الحماية الاجتماعية للمهاجرين اثناء فيروس كورونا" عبر : <https://bit.ly/39Novi4>
6. التقرير السنوي لمنظمة أطباء بلا حدود 2021. على الموقع: <https://bit.ly/3OCgr2j>
7. دور الإتحاد الأوروبي و إيطاليا. الرابط :

<https://bit.ly/3niP3ea>

8. عبد الودود ولد الشيخ، "القبلية و الدولية في إفريقيا" مركز الجزيرة للدراسات. عبر الرابط :

<https://bit.ly/3A58Sx0>

9. د.وكيل محمد امين، كلية الحقوق و العلوم السياسة لجامعة بجاية. "الحماية القانونية للأطفال المهاجرين بصفة غير نظامية في دول الوجهة " عبر الرابط

<https://bit.ly/3u0YUsM>

10. سيدي أحمد ولد أحمد سالم، الجزيرة الإخبارية. "مؤتمر لشبونة هل من شراكة أوروبية أفريقية حقيقة؟" عبر الرابط :

<https://bit.ly/3OK7Sm9>

11. قرارات رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية، مجلة المحارب، العدد 16، الطبعة 4، 2010. الرابط :

<https://bit.ly/3HTStx6>

12. مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والعشرون، البند 3 من جدول الأعمال: عبر الرابط :

<https://bit.ly/3OIdHAe>

13. وكالات صحفية، جريدة Independent Arabia الإخبارية " الأزمة السياسية تضع النفط الليبي أمام موجة مؤلمة من الإغلاقات" عبر الرابط :

<https://bit.ly/3A3LSi6>

14. المفوضية السامية لحقوق الإنسان والهجرة، الميثاق العالمي للهجرة المؤمنة 2018، عبر الرابط :

<https://bit.ly/3QLZtjR>

15. وكالة "أكي" الإيطالية "التهديد الإرهابي ليتقلص" عبر الرابط:

<https://bit.ly/3nelryv>

16. موقع الجزيرة الرسمي، «ليبيا تنزف» عبر الرابط :

<https://www.aljazeera.net>

17. فرانس 24 « هل يكفي "ضغط" المؤتمرات لحل المعضلة الليبية » عبر الرابط :

<https://bit.ly/3NzpFvr>

18_ هيئة الأمم المتحدة، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) "تمويل وميزانية المفوضية السامية لحقوق الإنسان" عبر الرابط :

<https://bit.ly/3HOzuEt>

19. مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة والعشرون، البند 3 من جدول الأعمال. عبر الرابط :

<https://bit.ly/3OKUoXn>

20. أخبار الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان "مشاركة المنظمات غير الحكومية في مجلس حقوق الإنسان" عبر الرابط :

<https://bit.ly/3tXwjUX>

21. وكالة BBC العربية "الحرب في ليبيا: ما هي الأطراف الخارجية التي تتدخل فيها وما دوافعها؟" عبر الرابط :

<https://bbc.in/39P3HXd>

22. موقع ليبيا الأحرار «التدخل الأجنبي في ليبيا» عبر الرابط :

<https://bit.ly/3HTu3Ut>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. الكتب :

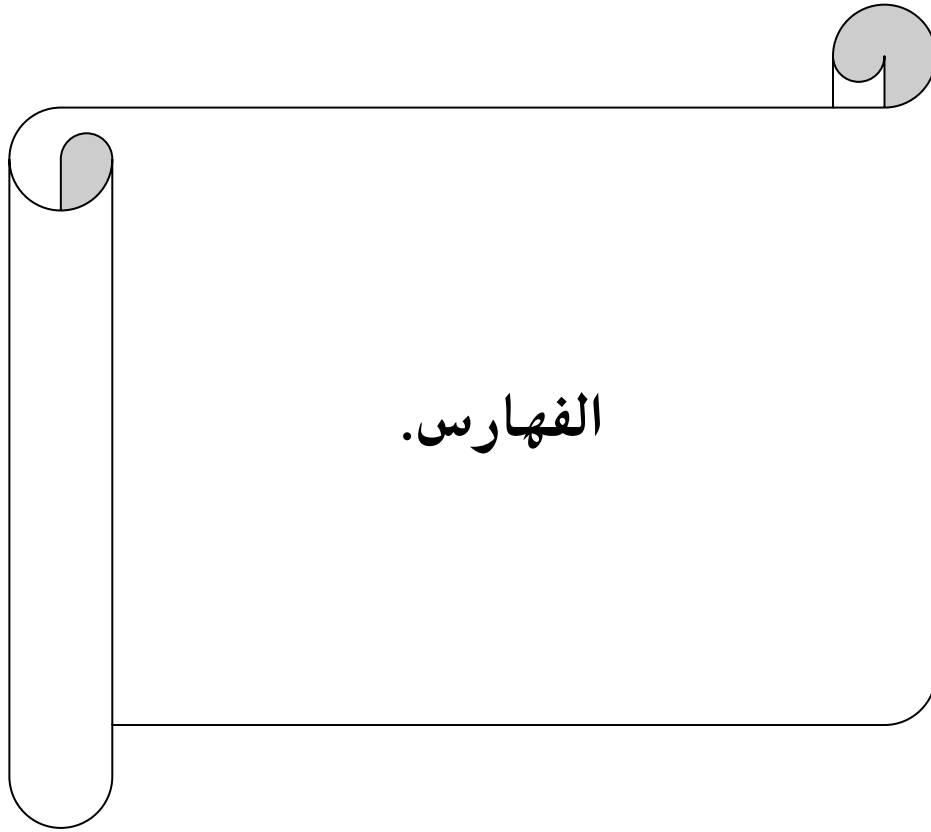
1. -Allal, Amin.Dorronsoro, Gilles.Grojeau, olivier. **Politique de la violence**. Paris : éd KARTHAIA,2021.
2. -Bost, François and Co, **Images économiques du Monde**, 2018.. Paris : Ed Armand Colin,2018.
3. -, -, **Images économiques du Monde**. 2015.. Paris : Ed Armand Colin,2015.
4. -Buzan, Barry. Hansen, Lene.The **evolution of international security studies**.UK: Cambridge university press,2009.
5. -Boniface, Pascal. **Comprendre le monde**. 6ed.Paris : édition Armand Colin,2021.
6. -Boniface, Pascal. La **géopolitique**.8^{ed}. Paris : éditions Eyrolles,2022.
7. -Carroué, Laurend.Géographie **de la mondialisation** 4^{ed}. Paris : éd ArmandColin,2019.
8. -Defarges, Philipe Moreau. **La géopolitique pour les nuls**. . Paris : Editions first,2016.
9. -Gomart, Thomas.Guerres **invisibles nos prochains défis Géopolitiques**. . Paris : éditions Tallandier,2021
10. Lécuyer, Yanick.L'essentiel **de la convention européenne des droits de l'homme**. 2ed.Paris : éditions Gualino,2022.
11. Mahboubani, Khishore.l'occident **s'est –il perdu ?** . Paris : Ed Fayard,2019.
12. Montbrial, Thierry. Ramses2010, **crise Mondiale et gouvernance Globale**. . Paris : éditions Dunod,2010.
13. Wihtol de wenden, Catherine. **Faut-il ouvrir les frontières**. 3ed.Paris : presses de sciences po,2017.
14. -, -, -, **Atlas des migrations**. 6^{ed}.France : éditions Autrement,2021.
15. -, -, -, **Géopolitique des migrations**. . Paris : éditions Eyrolles, 2019.

2. المجلات :

1. Den boer, Monica, « Crime et Immigration dans l'Union européenne », Cultures et conflits,2019, p.p.31.32.
2. Grimait, Joseph, « L'Atlas des migrations » le Monde, hors-série,2009, p.p.8.9
3. Hamoud, Sarah, «Africaine transit migrations throughout Europe»The human cost migrations and refugees' studies, American university, Cairo, 2006, p.60-75.
4. Sanchez, Gabriela, « Beyond militants and tribes » Justituv universitaire européenne, Florence .2020. p.p.30-45.
5. Sanchez, Gabriela, « Objectifs du pacte mondial pour les migrations » Institut universitaire européen, Florence, Section 2, .2021. p.p.243-254.
6. Murphy, Anna-Maria, Teixdor and Co. « Migrations et risques » Tendances migrations,2017, p.p.228-238.
7. Mergensi, Tarek, « Les enjeux géostratégiques de la guerre civile en Libye », bulletin de la sécurité africaine, n°37, juin.2020.

3. المواقع الإلكترونية :

1. Directorate for Combatting Illegal Migration (DCIM) Sur site: <https://bit.ly/3OECJjR>
2. Gabriella Sanchez: Beyond militias and tribes: « **the facilitation of migration in Libya migration Policy center** », institute universitaire européen Florence 2020, sur site: <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/66186> .
3. Ana-Maria Murphy-Teixidor, Ayla Bonfiglio, Vanessa Leigh, **migrations et risques : réseaux et dynamiques du Traffic illicite de migrants sur la route de la Méditerranéen centrale**, Risques développement et gouvernance, p.228; site web : <https://bit.ly/3QMaoKp>
4. International center for migration “policy development / Frontex”, <https://www.economist.com/search?q=Frontex> .
5. Ministère Dell’ interne, Di partimento per le liberta Civilis el’ Immigration” sur site : <https://bit.ly/3bvVR5z>
6. Laurence aida ammour, “**nouveaux défis sécuritaire en Afrique du nord**” sur site : <https://bit.ly/3ngwsiL>
7. John Marsile, “Euronews” <https://bit.ly/3u2nt8v>
8. John Marsile, “Euronews” <https://bit.ly/3I6jYE9> .
9. Infos migrantes, « SOS Méditerranée » : <https://bit.ly/3I6jWfv>
10. GILBERT ACHCAR , PRESSEGAUCHE JOURNAL, ‘ ‘ **Le discours de Barack Obama sur la Libye et les tâches des anti-impérialistes**’Mardi 26 avril 2011. Sur Site : <https://bit.ly/3ndJEVJ>
11. France 24 / InfoMigrants, « L'Italie renouvelle son soutien controversé aux garde-côtes libyens », sur site : <https://bit.ly/3QPwlbi>
12. ‘Infographie ‘Cadre financier pluriannuel 2021-2027 et Next Generation EU’ Sur site : <https://bit.ly/3xT9hzT>
13. Daniel Dal Zennaro, Info migrants, “Migrants in Italy paid €18 billion in taxes and social security dues last year” sur site: <https://bit.ly/3njCtLD> .



فهرس الاشكال و الجداول .

رقم الصفحة	محتوى الشكل	رقم و اسم الشكل
الخرائط .		
39	أبرز المسارات التي يسلكها المهاجرون من غرب افريقيا و افريقيا الوسطى نحو ليبيا.	الخريطة رقم 1
41	المناطق التي يغادر منها المهاجرون في الدول المجاورة لليبيا .	الخريطة رقم 2
44	مناطق تجمع وتمركز المهاجرين في ليبيا.	الخريطة رقم 3
47	مراكز ومسارات الهجرة الكبرى.	الخريطة رقم 4
58	مراكز شبكات القاعدة في شمال أفريقيا.	الخريطة رقم 5
الجدول الإحصائية.		
21	حجم و تطور الهجرة غير الشرعية بين ليبيا و إيطاليا.	الجدول الإحصائي 1
45	جنسيات اللاجئين في ليبيا.	الجدول الإحصائي 2
54	مؤشر سهولة ممارسة الاعمال الاجرامية.	الجدول الإحصائي 3
61	توقعات تطور تعداد السكان في أفريقيا وأوروبا خلال 30 سنة القادمة.	الجدول الإحصائي 4
89	مؤشر الممارسة الديمقراطية في دول منشأ الهجرة.	الجدول الإحصائي 5
الرسوم البيانية.		
18	المهاجرون غير الشرعيون الذين تم رصدهم في صقلية (أساسا في لامبيدوزا) عبر البحر.	الرسم البياني رقم 1
43	تقسيم المهاجرين العابرين المسجل بكل نقطة رصد تدفق.	الرسم البياني رقم 2
46	دوافع اختيار بلد المقصد.	الرسم البياني رقم 3

52	المهاجرون في إيطاليا 2019.	الرسم البياني رقم 4
82	المهاجرون القصر والقصر بدون مرافق ما بين 2008 و2017 في أوروبا و نصيب إيطاليا منهم	الرسم البياني رقم 5

فهرس المحتويات .

•	الواجهة .	•
ا	البسمة.	•
ب	الإهداء.	•
ج	الشكر والتقدير .	•
د	الملخص باللغة العربية و الإنجليزية.	•
هـ	خطة العمل.	•
2	المقدمة.	•
الفصل الأول: معضلة الهجرة غير الشرعية في ليبيا.		
13	المبحث الأول: واقع الهجرة غير الشرعية العابرة في ليبيا.	•
13	المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية في ليبيا قبل ثورة 2011.	•
19	المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في ليبيا بعد ثورة 2011.	•
27	المطلب الثالث: العوامل المساعدة على تصاعد الهجرة غير الشرعية في ليبيا.	•
32	المبحث الثاني: خصائص الهجرة غير الشرعية العابرة لليبيا نحو ايطاليا.	•
32	المطلب الأول: سمات الهجرة غير الشرعية من ليبيا نحو ايطاليا.	•
36	المطلب الثاني: طبيعة مسالك الهجرة غير الشرعية في ليبيا وتوجهاتها.	•
الفصل الثاني: إنعكاسات الهجرة غير الشرعية على العلاقات الإيطالية/الليبية.		
49	المبحث الأول: تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن الوطني الليبي والايطالي.	•
50	المطلب الأول: الموقف الايطالي من الهجرة غير الشرعية.	•
55	المطلب الثاني : نتائج الهجرة غير الشرعية على البنية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الليبية الإيطالية.	•
62	المبحث الثاني: الجهود الليبية الإيطالية لإدارة الهجرة غير الشرعية.	•
62	المطلب الأول : الآليات القانونية لحد من الهجرة غير الشرعية.	•

72	المطلب الثاني : السياسات الليبية الايطالية للحد من الهجرة غير الشرعية.	.
الفصل الثالث: آفاق إدارة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الليبية الايطالية		
80	المبحث الأول : بدائل حل أزمة الهجرة غير الشرعية العابرة لليبيا.	.
81	المطلب الأول : فشل مقارنة الأمانة في حل الهجرة غير الشرعية.	.
84	المطلب الثاني: مقارنة الأمن الإنساني كبديل لأمانة الهجرة غير الشرعية.	.
88	المبحث الثاني : أزمة الهجرة غير الشرعية بين التصاعد، التراجع والاستقرار.	.
88	المطلب الأول : سيناريو تصاعد الأزمة في ظل استمرار الأزمة السياسية.	.
94	المطلب الثاني : سيناريو تراجع الأزمة في حال تسوية الملف الليبي.	.
98	المطلب الثالث: سيناريو استقرار الأزمة بتحول ليبيا وإيطاليا إلى دول توطن واستقرار للمهاجرين.	.
103	الخاتمة.	.
المراجع.		
106	قائمة المراجع العربية.	.
111	قائمة المراجع الأجنبية.	.
الفهارس.		
113	فهرس الاشكال و الجداول .	.
116	الفهرس.	.